TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/442
11 June 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة

المعقودة في أكرا، غانا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

(A) GE.08-51150 300608 030708

المحتويات[1]

الصفحة

تمهيـــد ٣

أولاً – إعلان أكرا ٤

ثانياً – اتفاق أكرا ٨

ثالثاً – بيانات لعرض المواقف ٥١

رابعاً – المسائل التنظيمية والإجرائية ومسائل أخرى ٥٢

المرفقات

الأول – جدول أعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٥٧

الثاني – الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد ٥٨

الثالث – الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في سياق الأونكتاد الثاني عشر ٦٤

الرابع – البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية ٧٢

الخامس – إعلان محفل المجتمع المدني الموجّه إلى دورة الأونكتاد الثانية عشرة..... ٧٥

السادس – قائمة بالأحداث..... ٨٨

السابع – الحضور ٩٢

الثامن – قوائم الدول الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩) ٩٧

التاسع – قائمة الوثائق ٩٩

(١) يتضمن الموقع الشبكي لدورة الأونكتاد الثانية عشرة (www.unctadxii.org) جميع المواد المتصلة بالمؤتمر، بما في ذلك البرنامج والوثائق وتسجيلات البث الشبكي.

تمهيد

وفقاً لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ و١٨٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عُقدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المركز الدولي للمؤتمرات في أكرا بغانا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد وافق مجلس التجارة والتنمية على موضوع المؤتمر ومواضيعه الفرعية في دورته التنفيذية الحادية والأربعين التي عُقدت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر في دورته الرابعة والخمسين التي عُقدت في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وأنشأ المجلس في دورته الرابعة والخمسين أيضاً اللجنة التحضيرية المفتوحة العضوية لدورة الأونكتاد الثانية عشرة برئاسة رئيس المجلس، السيد بيتكو دراغانوف (بلغاريا)، للنظر في النص التفاوضي السابق للمؤتمر. وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين التي عُقدت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، أحاط المجلس علماً بتقرير رئيس اللجنة التحضيرية. وقررت اللجنة التحضيرية التابعة لمجلس التجارة والتنمية، في جلستها العامة المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إحالة مشروع النص التفاوضي لدورة الأونكتاد الثانية عشرة إلى المؤتمر.

وشملت الأحداث السابقة للمؤتمر التي عُقدت في الفترة ما بين ١٨ و٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ اجتماعات محفل الاستثمار العالمي، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، والمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة. وعُقد حفل افتتاح المؤتمر وجلسته العامة الافتتاحية في ٢٠ نيسان/أبريل (انظر الفصل الرابع). وكان موضوع الجزء الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢١ نيسان/أبريل هو "التجارة والتنمية من أجل الرخاء في أفريقيا: الإجراءات والاتجاه". وعُقدت في أثناء المؤتمر مجموعة من اجتماعات المائدة المستديرة تناولت مسائل متصلة بالمواضيع الفرعية للمؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات وزارية لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، واجتماعان لمحفل المجتمع المدني بالاقتران مع المؤتمر، وأحالت هذه الاجتماعات إعلانات إلى المؤتمر (انظر المرفقات من الثاني إلى الخامس). وفي الجلسة العامة الاختتامية التي عُقدت في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اعتمد المؤتمر إعلان أكرا واتفاق أكرا (انظر الفصلين الأول والثاني على التوالي).

أولاً – إعلان أكرا

نحن، الدول الأعضاء في الأونكتاد، المجتمعة في أكرا، غانا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي:

١- إن أصحاب الرؤية الذين أنشأوا الأونكتاد في عام ١٩٦٤، وبالذات في الوقت الذي كانت فيه معظم شعوب هذه القارة الأفريقية العظيمة تنال استقلالها، كانوا سيشعرون الآن أن عالَم اليوم المترابط واقتصاده المعولَم يثبتان صحة رؤيتهم. وإن العقيدة التي استندوا إليها بأن الرخاء العميم والمستدام لا يتأتى بدون أن يكون كل من التجارة والتنمية متناغماً مع الآخر في عالم متكافل، لم تكن قطّ أكثر انطباقاً مما هي عليه اليوم.

٢- إننا نشيد بالأونكتاد - بوصفه مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة - لإسهامه الذي لا يُستهان به في تدعيم جدول الأعمال الإنمائي ومساندة البلدان النامية في التصدي للتحديات والاستفادة القصوى من الاقتصاد العالمي المعولم. وإننا نكرر الإعراب عن التزامنا للأونكتاد.

٣- ونحن اليوم نلتزم من جديد بمناصرة قيام نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء وعالمي ومستند إلى القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يشجع التنمية. ونؤكد بشدة على الشراكة العالمية من أجل تحقيق أقصى منافع إنمائية للجميع من خلال العولمة. ونؤيد القرارات المتَّخذة في الأونكتاد الثاني عشر ونحث الدول الأعضاء والأونكتاد على وضع اتفاق أكرا موضع التنفيذ.

٤- وستسهم حصيلة هذا المؤتمر إسهاماً هاماً في الاستفادة العادلة والشاملة من منافع العولمة الناجمة عن التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والابتكار، والعمالة الكاملة والمنتِجة. كما إنها ستشكل الأساس للأحداث الرئيسية القادمة بشأن التنمية، بما في ذلك محفل التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحفل أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، والحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أثناء انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، والمؤتمر الاستعراضي لتمويل التنمية، فضلاً عن سائر المبادرات ذات الصلة بالتنمية.

٥- وقد جرت مداولاتنا في الأونكتاد الثاني عشر قرب منتصف الطريق في المجهود العالمي الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن ما أحرزناه من نتائج جماعية في بلوغ الأهداف المذكورة متباين. وإذا تواصل الاتجاه الحالي، فإن هدف الحد من الفقر سيتحقق للعالم أجمع ولمعظم المناطق. إلا أن بعض المناطق ليست في سبيلها إلى بلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية، كما إن النقائص المتوقعة وطأتُها أشد في أفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات مثل ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، والأوضاع الاقتصادية العالمية المتذبذبة، المتفاقمة من جرّاء تغير المناخ، من شأنها أن تُبطئ نمو العالم والبلدان النامية، وأن تنال من المكاسب المجنية من جهود الحد من الفقر، وفيها مخاطر مباشرة على الفقراء، فضلاً عن النسيج الاجتماعي والسياسي في كثير من البلدان. ويتعين علينا أن نظل يقظين لضمان تشجيع سياساتنا الاقتصادية وعمل الأونكتاد للنمو الجامع الذي سيعين البلدان على بلوغ وتعزيز الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دوليّاً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦- ونحن مصممون على إيجاد حلول متكاملة لهذه التحديات. ونلتزم مجدداً بمضاعفة جهودنا لمكافحة الفقر والجوع ونتعهد باتخاذ خطوات فورية دعماً للأمن الغذائي العالمي. وسنتخذ كافة التدابير الضرورية لتلبية الحاجيات الإنسانية الملحة في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً وأفريقيا. وسنعير أهمية خاصة لاحتياجات الأمهات والأطفال إلى الغذاء والتغذية. وينبغي الحرص على عدم كبح التجارة في المنتجات الغذائية بلا داعٍ. وسنساند، في المدى المتوسط إلى الأطول، الجهود الوطنية الهادفة إلى زيادة الإنتاج الغذائي، خاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستورِدة الصافية للأغذية. وسيلزم أن تكون هذه الجهود مصحوبة بتدابير جماعية على المستوى العالمي وببيئة تمكينية - وخاصة بإجراء إصلاح وتحرير هادفين للتجارة في المنتجات الزراعية وتحسين تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية. وإننا نرحب أيضاً بقرار الأمين العام للأمم المتحدة القاضي بإنشاء فرقة عمل قوية، تتألف من خبراء بارزين وسلطات سياساتية قيادية، لمعالجة مسألة الأمن الغذائي.

٧- ونحن نعترف بأن غلاء أسعار الأغذية وتكاليف المدخلات الزراعية تعكس ظهور اقتصاد عالمي جديد للسلع الأساسية. وهذه التطورات تمثل أيضاً فرصة فريدة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بتحسين إنتاجية قطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية. وسندعم قطاعات السلع الأساسية بإحداث زيادة جوهرية في الاستثمار العام والخاص، وزيادة القيمة المضافة والتنويع.

٨- وقد انعقد الأونكتاد الثاني عشر في مرحلة هامة من تطور الاقتصاد العالمي. وجاء في أعقاب خمس سنوات من النمو الاقتصادي العالمي القوي، قبل أن تبدأ الصعوبات الحالية. وقد حلّت مرحلة جديدة من العولمة، تؤدي فيها البلدان النامية دوراً هاماً باعتبارها محرِكاً جديداً وإضافياً للاقتصاد العالمي. ورغم أن كثيراً من التحديات الإنمائية القديمة ما زالت مستمرة، بما في ذلك الفقر المزمن والتفاوت في العديد من بقاع العالم، فإن ظهور بعض البلدان النامية كمولِّدٍ إقليمي وعالمي للتجارة والاستثمار يتيح فرصاً جديدة للتنمية. وينبغي أن تُسخَّر تماماً إمكانات التعاون بين الجنوب والجنوب كتكملة حقيقية، لا كبديل، للتعاون بين الشمال والجنوب.

٩- وإننا نسلِّم بأن كثيراً من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، تظل على هامش عملية العولمة، وهي متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن تنميتها تبقى أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن نثني على جهود تلك البلدان لرفع أدائها الإنمائي، ونشجعها على أن تتعمق في هذه الجهود. وسيبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهود - بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المالية الإنمائية والتعاون التقني، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق والتعامل بفعالية مع التدابير غير التعريفية المشوِّهة للتجارة - من أجل دفع عجلة التنمية وتشجيع الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي. وسنزيد من دعمنا لعملية الاندماج الجاري في أفريقيا، وخاصة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠- وينبغي أن تفضي حصيلة جولة الدوحة من المفاوضات التجارية إلى التزامات عادلة ومتوازنة ومنصفة وفاتحةٍ للأسواق، يمكنها أن تعود بمنافع كبيرة على التنمية. وقد عقدنا العزم على مضاعفة الجهود للإسراع في الانتهاء من المفاوضات، مع بلوغ نتائج هادفة ومهمّة. وينبغي احترام وتنفيذ الاتفاق المتوصل إليه في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ بالصين والداعي إلى إتاحة وصول أقل

البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة. كما ينبغي الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمر نفسه.

١١- وفي سياق مبادرة المعونة من أجل التجارة، ندعو إلى تقوية العمل الوطني والدعم الدولي للمساعدة على بناء قدرات محلية تنافسية ومنتجة لتوريد الصادرات، فضلاً عن اللوجستيات الداعمة للتجارة من أجل البلدان النامية، بما فيها أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الصغيرة الأخرى الضعيفة هيكلياً والهشة. ويمكن أن تسهم مبادرة المعونة من أجل التجارة إسهاماً ذا بالٍ في التصدي لهذه التحديات. وينبغي تزويد مبادرة المعونة من أجل التنمية بموارد كافية وتنفيذها على نحو ملائم، بواسطة قنوات متعددة الأطراف وثنائية، مع قيام الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى بدور هام. وينبغي أن تضمن آليات التنفيذ والرصد والتقييم الاستخدام الناجع والفعال لموارد المعونة من أجل التنمية.

١٢- وإننا نعترف بأن تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة لأغراض التنمية هي جزء لا يتجزأ من الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويقلقنا تراجع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. ونشيد بالزيادة القوية في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب عدد من البلدان المانحة، وندعو جميع المانحين إلى الوفاء بالتزامهم للمساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تحسين فعالية هذه المساعدة دعماً للاستراتيجيات الإنمائية المملوكة وطنياً. كما نؤكد على الأهمية الخاصة التي يكتسيها استمرار العمل في سبيل إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في مجال القدرة على تحمل الديون وإدارتها.

١٣- ويمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة والوصول إلى الأسواق الدولية والتنافس، ويمكن أن يكمِّل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد لأغراض التنمية. ولاغتنام الفرص المتاحة، تحتاج البلدان إلى اتباع سياسات فعالة وحسنة التسلسل لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية المترتبة على التدفقات الاستثمارية. وينبغي أن تساهم كافة البلدان في إيجاد بيئة تمكينية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستثمار الداخلي. وفي هذا السياق، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية كلها عناصر مهمة لضمان النمو الاقتصادي المطرد.

١٤- وتواصل النظم المالية التكيف مع حقائق القرن الحادي والعشرين وينبغي أن تكون قادرة على المساعدة في التقليل من عدم اليقين وفي دعم النمو الاقتصادي. ويمكن لجميع البلدان أن تساهم في مرونة النظام المالي الدولي بتشجيع وجود أطر تنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها وفعالة. ولاستكمال الجهود الإنمائية الوطنية، نسلم بوجود حاجة ماسة إلى زيادة تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتحسين إدارتها واتساقها. وتوجد الآن حاجة أمس إلى رفع صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وزيادة مشاركتها في صنع السياسة في المجالات التجارية والنقدية والمالية. ونشجع على مواصلة التقدم في هذا الصدد.

١٥- وتستلزم العولمة الجامعة مشاركةً أكمل لجميع البلدان في المجتمع المعرفي والمعلوماتي العالمي المعاصر. وسنشجع القطاع العام والقطاع الخاص والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني على تعزيز الجهود من أجل وضع القوى الدينامية في ميادين الإعلام والتكنولوجيا والابتكار والإبداع والتنوّع في خدمة التنمية العادلة والمنصفة للجميع.

١٦- وفي حين أن المسؤولية عن التنمية تقع في المقام الأول على عاتق كل بلد، فإنه ينبغي تيسير الجهود الداخلية وتكميلها ببيئة دولية تمكينية قائمة على قواعد متفق عليها ومطبقة على الصعيد المتعدد الأطراف. وعلى كل حكومة أن توازن بين المنافع المجنية من قبول القواعد والالتزامات الدولية من جهة، والقيود التي تنشأ عن فقدان الحيز المتاح للسياسة من الجهة الأخرى. ونؤكد أيضاً أهمية السياسات السليمة والإدارة الرشيدة على كافة المستويات والمشاركة والمساهمة الفعالتين لجميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وندعو إلى المضي قدماً في النهوض بدور المرأة على جميع مستويات المجتمع. ونشدد أيضاً على أهمية السياسات التنافسية في تحسين رفاهية المستهلك والقدرة التنافسية.

١٧- ويطرح تغير المناخ، في الوقت الراهن، تحدياً كبيراً، خاصة بالنسبة للفقراء الذين هم أقل الناس قدرة على التكيف. والتكيُّف مع تغير المناخ والتخفيف منه يحتاجان إلى معالجة عاجلةٍ، وفقاً لأحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المنفردة، ومع أخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الأخرى ذات الصلة في الحسبان. وسيكون توفير القدر الكافي من التمويل والتكنولوجيا حاسماً في مساعدة البلدان النامية على التصدي لهذا التحدي. وتتسم جوانب تغير المناخ التجارية والإنمائية بالأهمية للآفاق الإنمائية للبلدان النامية، وينبغي مراعاتها على النحو المناسب في استراتيجيات التخفيف والتكيف.

١٨- وتمثل إنجازاتنا في أكرا وأعمالنا الرامية إلى تعزيز الأونكتاد بزيادة دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية التزامنا الثابت بالرؤية التي أتى بها مؤسسو الأونكتاد قبل ٤٤ سنة للنمو الاقتصادي العالمي والرخاء المشترك. وإن أحسن تكريم يمكن أن تقدمه لهم هو تجسيد القرارات المتخذة في هذا المؤتمر في تدابير ملموسة لصالح الأجيال القادمة. ولهذه الغاية، نتعهد بالمحافظة على صلابة مؤسساتنا المتعددة الأطراف للتجارة والتنمية. فدعونا نتقدم معاً، متحلين بهذه الروح، في الطريق إلى الأونكتاد الثالث عشر في قطر.

ثانياً – اتفاق أكرا

مقدمة

معالجة فرص وتحديات العولمة من أجل التنمية

١- منذ بداية القرن، حققت العولمة المتسارعة لتدفقات التجارة ورأس المال نمواً اقتصادياً سريعاً لبلدان كثيرة، من بينها بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشهدت العديد من هذه البلدان زيادة كبيرة في دخلها الحقيقي ونمواً في العمالة وانخفاضاً في الفقر، وذلك في أعقاب حدوث زيادة غير عادية في صادراتها. ويمضي بعض هذه البلدان، فيما يبدو، على الطريق صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- غير أن أوجه التقدم هذه لم تشمل الجميع. فهناك عدد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لم يشارك مشاركة كاملة في الانتعاش العالمي. وفي أفريقيا، وهي القارة المضيفة للأونكتاد الثاني عشر، لم يحقق الانتعاش الاقتصادي الأخير نهوضاً كافياً لقرابة نصف جميع البلدان، على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك البلدان لمواجهة تحديات العولمة. فمعدلات نموها لم تزد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، أو أنها ظلت أقل من ٣ في المائة.

٣- ولكي تجني البلدان النامية ثمار العولمة في المستقبل، ثمة حاجة إلى معالجة أثر الاعتماد على السلع الأساسية، بما يشمل تقلُّب الأسعار، وإلى توزيع الإيرادات على نحو يكون في صالح الفقراء وشفافاً، فضلاً عن تنويع هياكل الإنتاج في الاقتصادات التي تعتمد على بضع سلع أساسية. ويتعين على جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بناء قدرتها الإنتاجية، وكفالة الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز أطرها ومؤسساتها القانونية والتنظيمية.

٤- ولكن أثر العولمة المواتي للتنمية ليس من المسلَّمات، بل يلزم دعمه بواسطة قرارات وإجراءات سياسية. وينبغي أن ترمي السياسات والاستراتجيات الإنمائية، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، إلى معالجة فرص وتحديات التنمية، ولكن مع القيام في الوقت ذاته بتسخير قوى العولمة الإيجابية. وينبغي استكمال الجهود الوطنية والإقليمية بإجراءات عالمية داعمة وبتدابير وسياسات ترمي إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الأوضاع الوطنية وضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية. وإقراراً بالتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة، ينبغي أن تكون هذه السياسات مكَّيفة حسب احتياجات كل بلد وظروفه المحددة.

٥- والترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس قواعد محددة، يعنيان أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي الحيز المتاح للسياسات المحلية التي يمكن انتهاجها، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيراً ما تحدده الآن الضوابط والالتزامات الدولية والاعتبارات السوقية العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان الحيز المتاح للسياسات الوطنية.

ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى أهداف التنمية وغاياتها، أن تأخذ البلدان جميعها في الاعتبار الحاجة إلى إقامة توازن مناسب بين الحيز المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية.

٦- ومن الجوهري لجميع البلدان، من أجل تحقيق نمو وتنمية مستدامين ومنصفين، وجود إدارة رشيدة على جميع المستويات، وحرية وسلام وأمن، واستقرار داخلي، واحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، وشفافية، ومساواة بين الجنسين، وسياسات موجهة نحو الأسواق، والتزام عام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية. كما أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص للعمل، هي أمور تتطلب جود سياسات اقتصادية سليمة ومؤسسات ديمقراطية راسخة تستجيب لاحتياجات الناس. ودور الدولة ودور السوق كلاهما حيوي لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ناجحة، والحد من الفقر، وتحقيق توزيع منصف للدخل، وبناء هياكل أساسية مادية وبشرية، والتصدي لحالات فشل الأسواق حيثما تحدث.

٧- ولقد كان ظهور عناصر فاعلة عالمية رئيسية جديدة فيما بين البلدان النامية وفيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سمة بالغة الأهمية من سمات تجربة العولمة في السنوات الأخيرة. وبينما لا تزال توجد أوجه اللاتماثُل في العلاقات الاقتصادية الدولية فإن تركيبة الاقتصاد العالمي الجغرافية الجديدة تنطوي على إمكانية توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف وتحقيق إدماج جميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل. فالتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يُكمّل، ولا يحل محل، التعاون بين الشمال والجنوب، كما أنه يمكن أن يساهم في تحقيق نمو وتنمية عالميين متوازنين.

٨- وفي اقتصاد عالمي متزايد التعقيد، للأونكتاد دور هام يجب أن يؤديه بوصفه مؤسسة عالمية العضوية تنهض بولاية العمل كمركز للتنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويضفي الترابط المتزايد في الاقتصاد الخاضع للعولمة أهمية إضافية على الأونكتاد الثاني عشر.

٩- ويؤسس اتفاق أكرا على توافق آراء ساو باولو مع توفيره تحليلاً محدّثاً للسياسات واستجابات على صعيد السياسات فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز عمل الأونكتاد ولتحسين دوره الإنمائي، وتأثيره، وفعاليته المؤسسية. وينبغي أن يدرس الأونكتاد قضايا جديدة وقديمة يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى فهم أفضل للسبل والوسائل التي يمكن بها كفالة زيادة أثر العولمة والتجارة الإيجابي على التنمية إلى أقصى حد.

١٠- وينبغي للأونكتاد، إلى جانب عمله الداعم لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن يعزز عمله بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها القارة الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أيضاً، حسب الاقتضاء، أن يعزز عمله بشأن الاحتياجات والمشاكل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة. وينبغي له أن يساعد أيضاً بلدان العبور النامية فيما يتعلق بالتحديات الخاصة التي تواجهها بخصوص الهياكل الأساسية والنقل.

١١- وينبغي أن يساهم الأونكتاد، في إطار ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي له أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهو سيساعد، بفضل جميع جوانب عمله، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي وعلى تمهيد الطريق نحو عام ٢٠١٥. وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في تنفيذ التدابير المحددة التي طُلبت في مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وينبغي أن يساهم أيضاً في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

أولاً - الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النُهج الإقليمية

ألف - تحليل السياسات

١٢- اعتمدت جداول الأعمال الوطنية للإصلاح الاقتصادي خلال العقدين الماضيين اعتماداً متزايداً على قوى السوق لزيادة كفاءة توزيع الموارد، مع التركيز على إدخال تحسينات على هيكل الحوافز والحد من تدخل الدولة. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أسهمت هذه السياسات، مقترنة بظروف عالمية مواتية، في تحقيق نمو عام في الدخل وفي تحقيق الاستقرار في عدد كبير من البلدان. ولكن سياسات استباقية تدعم تراكم رأس المال وتعزز الإنتاجية، قد استُخدمت على المستويين الوطني والدولي، لإدماج جميع البلدان النامية بنجاح في العلاقات الاقتصادية الدولية ولإجراء تحسينات متواصلة لرفاه السكان بجميع فئاتهم.

١٣- ولقد أصبح التكامل والتعاون الإقليميان، بما في ذلك عن طريق مبادرات واتفاقات محددة، سمة بارزة من سمات المشهد الاقتصادي الدولي. ويتيح القرب الجغرافي والثقافي مزايا كبيرة في طائفة متنوعة من المجالات الاقتصادية. ويمكن لزيادة تكامل البلدان والمناطق النامية أن تساهم مساهمة كبيرة في دعم جداول الأعمال الإنمائية الوطنية وفي تحقيق النمو والكفاءة الاقتصاديين، بما في ذلك من خلال إتاحة فرص تجارية جديدة وتوليد منافع وفورات الحجم بالنسبة للبلدان المشاركة، وهي مسألة هامة بالذات للبلدان ذات الحجم الاقتصادي الصغير. وبالنظر إلى تزايد عدد مبادرات التكامل الإقليمي، فإن أثرها على البلدان النامية يستحق اهتماماً خاصاً مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية.

١٤- واستكمالاً للجهود الإنمائية الوطنية، ثمة حاجة ملحة إلى تحسين تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وللمساهمة في تحقيق ذلك، من المهم مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل على تحقيق التنمية. ولهذا الغرض نفسه، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتحسين التنسيق فيما بين جميع الوزارات والمؤسسات المختصة. كما ينبغي تشجيع التنسيق بين المؤسسات الدولية على صعيد السياسات والبرامج، وتشجيع الاتساق على المستويين التنفيذي

والدولي، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة.

١٥- وقد اقترن النمو السريع الذي حدث في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة باختلالات كبيرة في الحسابات الجارية وفي حسابات رأس المال. ويمثل إيجاد حلٍ منظم للاختلالات العالمية مسؤولية مشتركة. ومن المهم العمل على تحقيق الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام. ونحن نرحب بالجهود التي يضطلع بها، لهذه الغاية، صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، كما نرحب بنظر اللجنة النقدية والمالية الدولية في سُبُل شحذ الأدوات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار المالي الدولي وتحسين منع الأزمات.

١٦- ولقد اتسمت السنوات القليلة الماضية بوجود بيئة دولية مواتية بالنسبة للديون الخارجية للبلدان النامية. فنتيجة لتحسن السيولة العالمية وتحسينات السياسات في البلدان النامية، انخفض الميل إلى تجنب المخاطر لدى المستثمرين الدوليين وهو ما أدى إلى تدفقات كبيرة لرأس المال الخاص نحو البلدان النامية المتوسطة الدخل. غير أن نوبات الاضطراب المالي الأخيرة تشير إلى أن هذه الظروف المواتية قد لا تستمر إلى الأبد. وفضلاً عن ذلك، لا تزال بعض البلدان، بما فيها عدد قليل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشهد عجزاً كبيراً في الحساب الجاري.

١٧- وتشكل المالية العامة الفعالة، بما في ذلك الضرائب، عنصراً أساسياً في تمويل التنمية. ولكن القاعدة الضريبية الفعلية الحالية في بلدان نامية كثيرة هي قاعدة أصغر من أن تدر إيرادات عامة كافية، وكثيراً ما تكون القدرات المؤسسية الخاصة بتحصيل الضرائب، وسياسات إعادة توزيع الإيرادات الضريبية، ضعيفة. والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تساعد البلدان على بلوغ مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية على مدى فترة زمنية مناسبة، مع زيادة رأس المال البشري وتحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية. وبالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وهي تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المنصوص عليها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وكذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن ثم، فإن تدفقات المعونة الفعلية والتعاون في تقديمها يمكن أن يكونا عاملين حيويين بالنسبة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف المتفق عليها دولياً، مع بذل البلدان جهوداً لإيجاد موارد محلية كافية. ورغم المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون، ما برحت بلدان نامية كثيرة تواجه تحديات تمويلية وتحتاج إلى دعم دولي مستمر. وينبغي الوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات بلدان كثيرة متقدمة بأن تبلغ بحلول سنة ٢٠١٥ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في سياق الشراكة العالمية القائمة على المسؤوليات المشتركة. والالتزامات التي قطعتها على نفسها جهات مانحة كثيرة بأن تقدم معونة جديدة كبيرة ينبغي أن تتيح تجاوز صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الإسمية مستوياته الحالية، التي بلغها فعلاً في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

باء – الاستجابات على صعيد السياسات

١٨- إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ينبغي أن تكون متجذرة بشكل راسخ في شراكة عالمية من أجل التنمية وفي منظومة أمم متحدة قوية تستجيب لاحتياجات وأولويات جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، كما ينبغي أن تتسم بالمسؤولية فيما يتعلق بتلك الاحتياجات والأولويات.

١٩- واختلاف السياسات يمكن أن يساعد البلدان على بلوغ أولوياتها وأهدافها الإنمائية. فاختلاف الأوضاع الاقتصادية، والثقافات، ورأس المال البشري، والتجارب التاريخية يعني أنه بينما يتسنى تحديد مبادئ عامة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية البشرية، لا يوجد نموذج دقيق واحد لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو. وينبغي أن تستند السياسات والممارسات المحددة المطلوبة لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو إلى تحليل تشخيصي مفصّل وبالغ الدقة يحدد المعوقات التي تحول دون تحقيق نمو وتنمية بقيادة القطاع الخاص. ومن ثم فإن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار احتياجات كل بلد وظروفه المحددة.

٢٠- ونحن نحث الدول بقوة على عدم إصدار وتطبيق أي إجراء اقتصادي أو مالي أو تجاري انفرادي لا يكون وفقاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ويعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، ويؤثر على المصالح التجارية. فهذه الإجراءات تعوق إمكانية الوصول إلى السوق، والاستثمارات، وحرية العبور، ورفاه سكان البلدان المتضررة.

٢١- ويتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن أن تكون هناك أي مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويلزم أن تكون الجهود الإنمائية الوطنية مدعومة ببيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية، ومن الممكن أن يستفيد التنفيذ الفعال للاستراتيجية الإنمائية الوطنية من تدابير إقليمية وعالمية داعمة على صعيد السياسات ومن وجود اتساق أكبر في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وتتطلب التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، وجود سياسات اقتصاد كلي تكون مواتية للنمو وتراعي أثرها البيئي والاجتماعي، وسياسات هيكلية تتسم بالكفاءة. وهذه السياسات ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود معززة لتحسين فعالية عمل الحكومة وجودته التنظيمية وشفافيته وخضوعه للمساءلة. كما يلزم إدماج السياسات التجارية إدماجاً كاملاً في إطار سياسات محلية واستراتيجيات إنمائية وطنية سليمة. ويلزم كذلك إدماج الحد من الفقر والتجارة ضمن أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٢- وهناك صلات وثيقة بين التنمية المستدامة والحد من الفقر وتمكين المرأة، وهي صلات هامة بالنسبة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وينبغي جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب السياسات والممارسات الإنمائية.

٢٣- وعلى المستوى الوطني، يتسم الاتساق بين السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي والسياسات الخاصة بالاقتصاد الجزئي بأهمية حاسمة. ويمكن تصميم سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الهيكلية على نحو يوفر حوافز استثمارية يمكن أن تحقق نمواً في الإنتاجية وتحسِّن قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة دولياً. كما يمكن تحسين أثر السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية والنهوض بالمستوى التكنولوجي بواسطة سياسات تجذب الاستثمار

الأجنبي المباشر وبواسطة سياسات بشأن التجارة والمنافسة. ويُرجَّح أن تنجح سياسات الاقتصاد الكلي وحوافز الاستثمار المحلي في تحفيز الاستثمار عندما يكمِّلها تغيير هيكلي وتكنولوجي. ويحقق التكامل التجاري أقصى درجات فعاليته عندما يكون مرتبطاً بالنهوض بالمستوى التكنولوجي ويؤدي إلى زيادة القيمة المضافة عن طريق شبكة من روابط الإنتاج المحلية الأمامية والخلفية.

٢٤- وينبغي أن تهدف الإدارة الاقتصادية الكلية لإيرادات الضرائب والنقد الأجنبي المتزايدة الناشئة عن تصدير السلع الأساسية إلى ضمان إسهام الانتعاش الحالي لأسعار السلع الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التغيير الهيكلي والإصلاحات الهيكلية، وتعزيز تحصيل الإيرادات، والشفافية المناسبة، والتنويع، والتصنيع، وتوفير فرص العمل المستدامة. وينبغي للبلدان النامية الغنية بالموارد أن تستخدم أيضاً، بدعم من المجتمع الدولي، ريع الموارد المتزايد في تأمين الاستدامة الطويلة الأجل، عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وتلبية احتياجات التوظيف والاحتياجات الاجتماعية.

٢٥- وفي البلدان النامية، تستلزم ضرورات تنمية المشاريع والتغيير الهيكلي قيام المؤسسات بتوفير آليات لتنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق معدلات استثمار مرتفعة والأخذ بتكنولوجيات حديثة. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي الذي يقوم عليه الإصلاح المؤسسي هو التصدي لأوجه القصور في المعلومات والتنسيق والاتصالات، التي تضر بعملية صنع القرار على مستوى المشروع، وتحسين الشفافية.

٢٦- وينبغي توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية الدولية. وما زالت الجهود الرامية إلى إصلاح البنية المالية الدولية هامة، وذلك بالنظر إلى أن تعزيز دور ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مؤسسات بريتون وودز ما زال يمثل شاغلاً مستمراً.

٢٧- والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وكذلك التكامل فيما بينها حيثما كان هناك سعي إليه، يمكن أن يعززا الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف وأن يفضيا إلى زيادة نمو إنتاج البلدان النامية وتجارتها وتأثيرها. وهذا التعاون يمكن أن يحقق مكاسب إنمائية كبيرة إذا تجاوز نطاق تحرير التجارة وشمل سياسات تدعم النمو والاستقرار والتنمية الصناعية والبنية التحتية والعمالة والتغيير الهيكلي، كما يمكن أن يدعم النهج المبتكرة ويوسِّع نطاق الخيارات المتاحة على صعيد السياسات من أجل التنمية. ويمكن أن يكون التعاون النقدي والمالي الإقليمي أحد العناصر الهامة في زيادة تطوُّر النظام النقدي الدولي. ويمكن لآليات التمويل الإقليمية، مثل المصارف الإنمائية الإقليمية أو أسواق رأس المال الإقليمية، أن تكمّل للمؤسسات الدولية وأن توفر مصادر تمويلية طويلة الأجل، لا سيما لصالح البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة التي لا توجد لديها أسواق مالية محلية مكتملة النمو. وثمة شكل إيجابي آخر من أشكال التعاون الذي يشمل المصارف المركزية الموجودة في المنطقة يتعلق بتيسير التجارة وبالتمويل القصير الأجل. والترتيبات الإقليمية التي ترمي إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف فيما بين البلدان الموجودة داخل منطقة ما والتي تحظى بحصة مرتفعة ومتزايدة من التجارة والتدفقات المالية داخل تلك المنطقة يمكن أن تكون عنصراً هاماً في إقامة سوق مشتركة.

٢٨- وثمة حاجة إلى تعزيز دور الاتفاقات ومناطق التجارة الحرة الإقليمية ودون الإقليمية، تماشياً مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، في إقامة نظام تجاري عالمي أفضل. وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها المصارف الإنمائية الإقليمية، دعم المشاريع التي تعزز التكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٩- وإن وجود استقرار نقدي ومالي على الصعيدين الوطني والدولي ومنع الأزمات هما أمران مهمان بالنسبة لتحقيق التنمية والنمو المستدامين. ويمكن أن تساهم البلدان جميعها في تحقيق الاستقرار المالي الدولي بالعمل على وجود أطر تنظيمية شفافة وفعالة ويمكن التنبؤ بها. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن يكون الاستقرار النقدي والمالي مدعوماً بمؤسسات فعالة تحدد الأزمات المحتملة وتمنع حدوثها. وهذا يتطلب على جميع المستويات وجود بيانات اقتصاد كلي شفافة ودقيقة وآنية، كما يتطلب رصداً دائماً لهياكل الديون، وتحليلاً شاملاً لتدفقات رأس المال الدولية.

٣٠- ويلزم أن يظل الإشراف المتعدد الأطراف هو محور الجهود الرامية إلى منع حدوث الأزمات، وينبغي أن يركز لا على البلدان المعرضة للأزمات فحسب بل أيضاً على استقرار النظام ككل. والتدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وإلى تحسين شفافية التدفقات المالية وتحسين المعلومات المتعلقة بها هي تدابير هامة ويجب النظر فيها.

٣١- وتُعدّ التدابير الرامية إلى زيادة قدرة الاقتصادات على تحمّل الهزات الخارجية والداخلية حيوية أيضاً بالنسبة للجهود الرامية إلى منع الأزمات ومن ثم ينبغي تحسينها. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي، من المهم أيضاً اتخاذ تدابير سياساتية وتقديم مساعدة تقنية لتحسين قدرة السلطات على الاستجابة للمخاطر، بما يشمل تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي، وتعبئة الموارد المحلية، وزيادة القدرة على تحمُّل الديون.

٣٢- فالقدرة على تحمّل أعباء الديون أساسية لدعم النمو كما أنها، مع وجود إدارة فعالة للديون، مهمة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وتؤدي تحليلات القدرة على تحمّل الديون دوراً حيوياً في تحديد إمكانية حدوث أزمات ديون. وينبغي أن توجه الموارد المالية المحرَّرة عن طريق تخفيف عبء الديون صوب أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تنفذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب وينبغي توفير موارد إضافية لضمان عدم حدوث انخفاض في القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية. وينبغي لجميع الدائنين، بمن فيهم الدائنون الذين لا ينتمون إلى نادي باريس والدائنون التجاريون، أن يشاركوا في هذا الجهد على أساس منصف. ونحن نحث المانحين على ضمان أن تكون التزاماتهم تجاه المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكملة لتدفقات المعونة الحالية. ونشجع الدائنين والمدينين على الوفاء بالتزاماتهم بأقصى سرعة ممكنة وعلى القيام بممارسات مسؤولة في مجال الاقتراض والإقراض من أجل بلوغ القدرة على تحمّل أعباء الديون. وينبغي مواصلة استخدام آليات من قبيل مبادلات الديون، حيثما كان ذلك مناسباً وعلى أساس كل حالة على حدة.

٣٣- وفي مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، تثير قضايا الكم والنوع تحديات تحليلية معقدة. فلا قياس كمية المعونة ولا قياس نوعيتها أو مدى استخدامها الفعال هو عملية سهلة. وزيادة التعاون فيما بين شركاء التنمية والمؤسسات الدولية المختصة، ومن بينها شركاء التمويل الإنمائي غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية حيثما كان ذلك مناسباً، يمكن أن تحسِّن الملكية القطرية، وتُزيد من اتساق الموارد الخارجية مع الأولويات الإنمائية الوطنية، كما يمكن أن تزيد من المساءلة المتبادلة. وفي هذا الصدد، ساهم إعلان باريس بشأن فعالية المعونة مساهمة هامة، يمكن أن تؤسس عليها منظومة الأمم المتحدة. ويرحب المؤتمر بزيادة الموارد التي ستتاح نتيجة لتحديد جداول زمنية من قِبل بلدان متقدمة كثيرة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٥، ولتخصيص نسبة تبلغ ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٠، عملاً ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، ولتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نمواً في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، ويحث المؤتمر البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، على بذل جهود ملموسة في هذا الصدد وفقاً لالتزاماتها.

٣٤- وينبغي أن يواصل التعاون الدولي دعمه للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة خصائصها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك احتياجاتها وأولوياتها المحددة.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٣٥- ينبغي للأونكتاد، بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يجري بحوثاً وتحليلاتٍ بشأن السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمار، والتمويل، والديون والفقر، والترابط بين هذه العناصر. وينبغي استخدام هذه البحوث لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها ومعالجة الفرص والتحديات الناشئة عن العولمة.

٣٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره الهام وخصوصيته في أداء تحليلات السياسات وتحديد الخيارات السياساتية على المستويين العالمي والوطني. وينبغي للأونكتاد، في عمله المتصل بالعولمة واستراتيجيات التنمية، أن يركز على ما يلي:

(أ) تعيين الاحتياجات والتدابير المحددة الناشئة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث تأثيره على التنمية؛

(ب) المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للاتساق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجهة الأخرى؛

(ج) دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات للتنمية تتلاءم مع ظروفها المحددة ومع فرص العولمة وتحدياتها؛

(د) معالجة الاحتياجات الخاصة المعقدة الشديدة التباين والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة؛

(هـ) المساهمة في مناقشة السياسة الإنمائية العالمية بتسليط الضوء على علاقات الترابط بين العولمة والتجارة ومؤشرات التنمية استناداً إلى إحصاءات موثوقة وآنية.

٣٧- وينبغي استغلال خبرة الأونكتاد لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها للعولمة أن تدعم عملية التنمية الشاملة للجميع والمنصفة، والنمو المستدام، واستراتيجيات التنمية الملائمة، بما يشمل تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص. وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وذلك عن طريق قيامه، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة، بدراسة مساهمة التجارة في النمو، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر.

٣٨- وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن يساهم عمل الأونكتاد في زيادة الاتساق في عملية وضع السياسات الاقتصادية العالمية، لا سيما من حيث ترابط واتساق التجارة الدولية، والاستثمار، والسياسات والترتيبات المالية، بهدف مساعدة البلدان النامية على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وجني المزيد من الفوائد من العولمة.

٣٩- وعلى الصعيد الوطني، تشمل المجالات التي ينبغي أن يوليها الأونكتاد اهتماماً خاصاً ما يلي:

(أ) تأثُّر التنمية بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو؛

(ب) تهيئة بيئة تكون مواتية للاستثمار من قِبل القطاع الخاص ومنظمي المشاريع؛

(ج) وضع سياسات ترمي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وإلى تحسين قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي؛

(د) القضاء على الفقر، ونظم توزيع الدخل والإيرادات العامة؛

(هـ) تعزيز المؤسسات المحلية المعنية بالتنمية.

٤٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لقضايا الديون وتمويل التنمية وأن يستمر في برنامجه الخاص ببناء القدرات لأغراض إدارة الدين العام. وينبغي للأونكتاد أن يواصل، بالاستناد إلى عمله التحليلي، تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما من الجهات صاحبة الشأن. وينبغي أن يواصل الأونكتاد المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالدين الخارجي والتمويل، بما في ذلك "نادي باريس" ومحفل التعاون الإنمائي. وينبغي السعي لتحقيق أقصى درجات التآزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية.

٤١- ويجب أن يعزز الأونكتاد تركيزه بشكل خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً واحتياجات أفريقيا عبر جميع مجالات ولايته ووفقاً لخطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد تكريس اهتمام للمجموعات الأخرى من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وفقاً لتلك الاحتياجات. وينبغي للأونكتاد أن يساهم في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لوضع توصيات عملية على صعيد السياسات لضمان جعل العولمة مفيدة لجميع البلدان النامية وذلك بالاستفادة من مجالات الخبرة والميزة النسبية التي يتمتع بها الأونكتاد تحديداً.

٤٢- وينبغي أن يدعم الأونكتاد الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما في مواجهة التحديات المحددة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر.

٤٣- وقد دأب الأونكتاد على القيام بدور جوهري في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وذلك في إطار أركان عمله الثلاثة جميعها. وينبغي أن يعزز عمله في هذا المجال من خلال: (أ) تعميق بحوث وتحليلات أوجه التآزر التي أوجدتها التجارة والاستثمار والتمويل فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) تحسين البيانات والأدوات التحليلية المتعلقة بالتدفقات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الإنمائي الثلاثي.

٤٤- وينبغي تكثيف الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني للتخفيف من الوضع الاقتصادي والاجتماعي السلبي في الأراضي الفلسطينية وذلك بهدف تهيئة الظروف التي تفضي إلى بناء دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخارطة الطريق، والتفاهم المشترك الصادر عن مؤتمر أنابوليس، ومؤتمرات باريس. ونحن نرحب ببرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مجالات بناء القدرات، والسياسة التجارية، وتنمية المشاريع، والاستثمارات، وينبغي تعزيز ذلك البرنامج بتزويده بموارد كافية وبالأنشطة التنفيذية ذات الصلة.

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي

ألف - تحليل السياسات

٤٥- لقد أوجدت المشاركة في النظام التجاري الدولي فرصاً وتحديات أمام البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وبرزت بعض البلدان النامية كمحركة نشطة للتجارة على المستويين الإقليمي والعالمي. واشتدت حدة المنافسة على السلع الأساسية. وهناك تحرك نحو الإقليمية. وفي السعي العالمي وراء العمالة والمهارات والخدمات ذات القدرة التنافسية من حيث التكلفة ومن حيث الجودة، تعلّق أهمية كبيرة على التفوق في المعرفة والابتكار والتكنولوجيا. والحد من الحواجز التجارية يمكن أن يعزز زيادة الكفاءة في الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والدخل مع زيادة فرص الحصول على السلع والخدمات. غير أن زيادة فتح الأسواق تستتبع عادة تكاليف تكيُّف بالغة الأهمية في البلدان النامية. ويجب معالجة هذه القضايا بفعالية حتى تضمن البلدان النامية نجاح تحرير التجارة في تعزيز النمو

الشامل للجميع والتنمية والحد من الفقر. ويتطلب تحقيق أقصى قدر من الفوائد المترتبة على تحرير التجارة الدولية وتقليل تكلفة هذا التحرير إلى الحد الأدنى وجود تآزر واتساق بين السياسات وأساليب الإدارة على جميع المستويات.

٤٦- وهناك تحدٍ تنطوي عليه زيادة تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف هو ضمان أن تكون التجارة هي قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى استئصال الفقر. فوجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء وعالمي ومستند إلى قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن أن يحقق فوائد هامة للتنمية. وينبغي أن تسهم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في تحقيق هذا الهدف. ولذا ينبغي لجولة الدوحة أيضاً أن تيسِّر اندماج البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اندماجاً مفيداً في النظام التجاري الدولي، وينبغي أن تكفل نتائجها النهائية وجود التزامات عادلة ومتوازنة ومنصفة ومتصلة بفتح الأسواق فيما بين الأعضاء جميعهم.

٤٧- ويشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية لمعظم البلدان الساعية إلى الاستفادة بالكامل من النظام التجاري الدولي. وإن جعل العضوية في منظمة التجارة العالمية عالمية حقاً يمثل مسألة مهمة. وإذا كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحقق فوائد، فإنه قد يكون عملية معقدة وشاملة. ففي بعض الحالات، نجد أن البلدان التي تسير على درب الانضمام تفتقر إلى الموارد والسياسات والمؤسسات الملائمة. وتُلاحظ في هذا الصدد أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والجهات المانحة الأخرى، وبخاصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تكون عملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية متسقة مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضْع هذه البلدان كبلدان نامية. وينبغي أيضاً أن يكون انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية متسقاً مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضْع هذه البلدان. وترى بعض البلدان الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أنها تواجه طلبات مفرطة، تتجاوز التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٤٨- وتتزايد الأنواع المختلفة من الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة فيما بين البلدان المتقدمة، وفيما بين البلدان النامية، وكذلك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فنسبة تقرب من ٥٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع تغطيها اتفاقات تجارية إقليمية ولا تخضع لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية. ويمكن أن يساعد التكامل الإقليمي البلدان النامية في التغلب على قيود الحجم الاقتصادي الصغير بتوفير مزيد من الفرص التجارية، وتعزيز الكفاءة، وزيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإتاحة تحقيق وفورات الحجم، وضمان زيادة القدرة التفاوضية للبلدان الأعضاء في منطقة متكاملة، ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المساهمة في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار. وينبغي أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية شفافة ومتسقة مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف وأن تهدف إلى المساهمة في تهيئة بيئة تُفضي إلى التنمية المستدامة.

٤٩- وعلى الرغم من تآكل الأفضليات التجارية تدريجياً نتيجة لعدة عوامل تشمل، فيما تشمله، تحرير التجارة المتعددة الأطراف، فإن لهذه الأفضليات، بما فيها نظام الأفضليات المعمم، دوراً مفيداً في مساعدة البلدان في الوصول إلى الأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، وبخاصة إذا ما اقترنت باستراتيجيات وطنية طويلة الأجل لتعزيز تكيف البلدان المعتمدة على الأفضليات مع الأسواق الدولية الأكثر انفتاحاً.

٥٠- ولا تزال التحديات المتعلقة بالتجارة في السلع الأساسية تمثل قضية رئيسية في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان الرواج الحالي للسلع الأساسية قد حسَّن وضع السلع الأولية في التجارة العالمية وأنعش الدور الذي يمكن أن تؤديه تجارة السلع الأساسية في المساهمة في النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر في الاقتصاد الخاضع للعولمة، فإن الحقائق الرئيسية لاقتصاد السلع الأساسية لا تزال قائمة، بما في ذلك تقلبات الأسعار في هذا القطاع، وتأثيرها على الدخل الحقيقي، وقلة الفوائد الإنمائية المترتبة على إنتاج السلع الأولية والتجارة فيها بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والصعوبات المستمرة في مجال التنويع. وحدوث انتعاش جديد طويل الأجل في الطلب على السلع الأولية وفي قيمة هذه السلع في التجارة العالمية سيعزز احتمال تمكُّن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تحقيق مكاسب كافية من التجارة في السلع الأساسية للتخفيف من قيود التمويل وسيسمح لها بإطلاق اقتصاداتها في مسار نمو مطرد تحقق فيه زيادة في الدخل والتنويع والحد من الفقر. وهذه التوقعات تطرح فرصاً وتحديات أمام التجارة والتنمية، كما تطرح الحاجة إلى استجابات سياساتية ملائمة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٥١- وهناك عدة قضايا ناشئة تتصل بمدى ترجمة الزيادة في الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعار هذه السلع إلى نمو وتنمية وحدٍ من الفقر بشكل مستدام. ومن أهم هذه القضايا: دمج الشركات وتركزها في سلاسل الإمداد الدولية بالسلع الأساسية والحاجة إلى وجود بيئة تنافسية للسلع الأساسية؛ وارتفاع أسعار الصرف وفقدان القدرة التنافسية؛ وتوزيع المكاسب بين مختلف العناصر الفاعلة في قطاع السلع الأساسية؛ وتوجيه الإيرادات نحو الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري؛ والعلاقة بين زيادة استخدام السلع الأساسية والتنمية المستدامة؛ واستخدام السلع الأساسية كمصدر قوة؛ بالإضافة إلى آثار تقلبات أسعار الطاقة والأغذية.

٥٢- وقد تزايدت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم يتمثل في تلاقي العوامل المتصلة بالسياسات والعوامل المتصلة بالأسواق. وينبغي استغلال الفرص الجديدة للتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية استغلالاً كاملاً، وينبغي أن يحظى هذا الاتجاه بالتشجيع وأن تعم الفوائد جميع المناطق. وينبغي أن يكمل ذلك التجارة والتعاون الاقتصادي من أجل التنمية بين الشمال والجنوب. وهناك إمكانية كبيرة للتجارة والاستثمار فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية.

٥٣- وفي حين أن الدول جميعها تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها، فإنه ينبغي صياغة وتنفيذ الأنظمة التقنية بأسلوب يتسق مع أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير الدولية، وصياغة معايير جديدة بأسلوب شفاف وشامل، وإلى تدعيم القدرة المؤسسية والتقنية في البلدان النامية لتيسير الامتثال للمعايير الجديدة في أسواق التصدير.

٥٤- ولكي تُستغل الفرص الناشئة من التحرير والتكامل استغلالاً كاملاً، ينبغي تهيئة بيئة مساعدة قد تشمل سياسات المنافسة الوطنية والإقليمية والتعاون الدولي في آن واحد، لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، وبخاصة الممارسات المؤثرة على تجارة وتنمية البلدان النامية. وقد يؤدي تزايد نطاق الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك إساءة استغلال مركز الهيمنة، إلى إبطال فوائد تحرير التجارة والاستثمار من جانب البلدان النامية.

٥٥- وإن اقتصاد الخدمات هو الجبهة الجديدة لزيادة التجارة والإنتاجية والقدرة التنافسية، ولتوفير الخدمات الأساسية وحصول الجميع عليها. وفي السنوات الأخيرة، سجّل بعض البلدان النامية أداءً جيداً في تجارة الخدمات. وإدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، إدماجاً إيجابياً في اقتصاد الخدمات العالمي وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات، وبخاصة في طرائق التصدير وفي قطاعات التصدير التي تهمها، يظل يشكل تحدياً رئيسياً في مجال التنمية. وينبغي أن تجري عملية التحرير مع المراعاة الواجبة لأهداف السياسات الوطنية، ومستوى التنمية في كل بلد، ومبدأ التحرير التدريجي، على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٥٦- وقد أسفرت العولمة والترابط عن تزايد تدفقات الهجرة الدولية. وأبرزت هذه الظاهرة الصلة المهمة بين الهجرة الدولية والتنمية. وينبغي منح جميع المهاجرين الحماية الكاملة لحقوق الإنسان إلى جانب التقيد الكامل بقوانين العمل المنطبقة عليهم، بما في ذلك المبادئ وحقوق العمل المجسدة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٥٧- وإن عمليات الإنتاج المعولمة، والتجارة بين الشركات، وعمليات التسليم في الوقت المناسب هي أمور تتطلب جميعها توفر خدمات نقل ولوجستيات تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة ويمكن الاعتماد عليها وتكون أقل إثارة للصعوبات الإدارية. ويشكِّل النفاذ إلى شبكات النقل العالمية، وانخفاض تكاليف النقل والمعاملات، والتدابير الفعالة لتيسير التجارة عناصر حاسمة الأهمية بالنسبة للمشاركة النشطة في التجارة الدولية. ولا يزال عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، يفتقر إلى البنية التحتية الأساسية للنقل وإلى التدابير الأساسية لتيسير التجارة. وينبغي اتخاذ خطوات إضافية على المستويين الوطني والدولي لبلوغ التطبيق الكامل للتدابير الأساسية لتيسير التجارة.

٥٨- ويجب التصدي لتغير المناخ بالنظر إلى آثاره الاقتصادية والبشرية. وتشكِّل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات الخاصة لكل طرف، المحفل المناسب للتفاوض بشأن القضايا المتصلة بالحد من الاحترار العالمي. ويمكن أن تكون لتدابير الاستجابة لتغير المناخ آثار على التجارة والتنمية، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الساحلية المنخفضة.

٥٩- ويوفِّر صون التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً فرصاً جديدة لتجارة البلدان النامية واستثماراتها، وكذلك لمشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعامل مع منتجات التنوع البيولوجي. وبالنسبة لبعض البلدان، توفر التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي وسيلة هامة للحفاظ على التنوع البيولوجي وتدعيم التنمية، مع التسليم بتعقُّد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية.

٦٠- وتمثل المعارف التقليدية، والموارد الوراثية، والابتكار والممارسات، ثروات هامة للبلدان النامية، ولكن هذه الثروات عرضة للفقدان وإساءة الاستخدام. ويظل الحفاظ عليها وحمايتها واستخدامها استخداماً مستداماً أموراً هامة.

٦١- وتمثل مبادرة المعونة من أجل التجارة أداة هامة للتجارة الدولية والتنمية. فهي يمكن أن تساعد جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على الاستفادة المجدية من فرص الوصول إلى الأسواق. وتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة واستخدامها استخداماً فعالاً يمكن أن يساعدا البلدان النامية في وضع تدابير مصاحبة تساعدها في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها، كما تساعدها بصورة أعم في توسيع تجارتها. ولا يمكن أن تكون المعونة من أجل التجارة بديلاً للفوائد الإنمائية المترتبة على تحقيق النجاح والنتائج المتوازنة في جولة الدوحة ولكنها ستكون مكمِّلاً مفيداً لهذه النتائج.

باء - الاستجابات على صعيد السياسات

٦٢- من أجل جعل العولمة قوةً إيجابية يتقاسم الجميع منافعها بإنصاف، ينبغي وضع مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات والمبادرات الإنمائية. وإن ضمان مشاركة جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مشاركة فعالة ونوعية ومفيدة في النظام التجاري الدولي يشكِّل تحدياً وفرصة على درجة كبيرة من الأهمية.

٦٣- وينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تأكيد وتكرار التزامهم، في إطار منظمة التجارة العالمية، بتعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء، ومستند إلى قواعد، ومفتوح، ومنصف، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، ويشجع التنمية. كما يجب أن يظهروا اهتمامهم المشترك ورغبتهم السياسية في إنجاز جولة مفاوضات الدوحة بنجاح في إطار منظمة التجارة العالمية وإنجاز جدول أعمالها الأساسي بالكامل بما يتفق مع بعدها الإنمائي العام.

٦٤- وينبغي أن تكون البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قادرة على القيام بذلك بشروط تعكس تجارة كل منها وظروفه المالية والإنمائية. وينبغي أن تكون هذه الشروط متسقة مع حقوق والتزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يطبق أعضاء منظمة التجارة العالمية تطبيقاً كاملاً وأميناً المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة، وهي المبادئ التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وينبغي أن تتاح، بحسب الاقتضاء، للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المساعدة التقنية اللازمة قبل عملية الانضمام وفي أثنائها وفي مرحلة متابعتها وفقاً لمستوى نموها واحتياجاتها، وينبغي إزالة العوائق بهدف تيسير عملية الانضمام.

٦٥- ويجب أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها بشأن إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة، وفقاً لما ينص عليه الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٦٦- وينبغي للبلدان المشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تكفل اتساق السياسات وتوافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب أداة للتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التكامل الإقليمي، وأن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦٧- ويتطلب تعزيز إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في التجارة الدولية بناء قدراتها الإنتاجية ودعم مشاركتها في سلاسل القيمة، بما في ذلك سلاسل القيمة في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية. وثمة أهمية للابتكار، والتكيف، وتعديل الهياكل المؤسسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وللمحافل الإقليمية والأقاليمية للحوار والتعاون.

٦٨- كما يتسم بالأهمية كل من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأقاليمية الأخرى المماثلة فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، سيكون للجولة الثالثة الجارية لمفاوضات النظام الشامل (جولة ساو باولو) دور هام ينبغي أن تؤديه. ويمكن أن يُسهم النظام الشامل والمبادرات الأقاليمية الأخرى فيما بين بلدان الجنوب في تدعيم دور البلدان النامية كقوة فعالة في نمو التجارة العالمية.

٦٩- وينبغي توجيه الاهتمام إلى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في الاستفادة على نحو متبادل من زيادة تدفقات التجارة والاستثمارات.

٧٠- وإذا كان على البلدان النامية أن تواصل النهوض بالمسؤولية عن تنميتها، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في ما تبذله من جهود لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والبحثية والإنمائية والبنية التحتية اللازمة للمشاركة الفعالة والمستنيرة والمفيدة في التجارة الدولية وفي النظام التجاري الدولي، وللمشاركة بشكل فعال واستباقي في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية الملائمة للاحتياجات. وينبغي تخصيص موارد كافية لهذه الأغراض، وبخاصة ضمن الإطار الذي توفِّره استراتيجيات التنمية الوطنية والذي يشمل الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر والتي تجمع بين الاحتياجات من المساعدة المتصلة بالتجارة واحتياجات بناء القدرات، ومنها الاحتياجات من جانب العرض.

٧١- وينبغي أن تهدف المعونة من أجل التجارة، بما في ذلك المساعدة التقنية الفعالة، إلى مساعدة البلدان النامية في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق تحرير التجارة وإصلاحها والاستفادة منهما حتى يتسنى بناء القدرات الإنتاجية وإقامة البنية التحتية المتصلة بالتجارة وفقاً لاحتياجات كل بلد وأولوياته. وهناك حاجة إلى زيادة المعونة من أجل التجارة وزيادة فعاليتها لمساعدة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الاستفادة من النظام التجاري الدولي المستند إلى القواعد. وإن توفير تمويل إضافي يمكن التنبؤ به ويكون مستداماً وفعالاً هو شرط أساسي للوفاء بمقتضيات مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تجعل التجارة في صلب استراتيجياتها الإنمائية وأن تدرج المعونة من أجل التجارة في هذه الاستراتيجيات، وفقاً لأولوياتها الوطنية، كأساس للدعم الفعال والمستدام.

٧٢- ويجب أن تكون هناك شفافية في عملية وضع المعايير والأنظمة التقنية وأن يتسم تطبيقها بعدم التمييز، وألا تنطوي على عراقيل لا داعي لها أمام التجارة. وينبغي أن يستمر حصول البلدان النامية على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للوفاء بالمعايير على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتيسير مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير على المستوى الدولي. وثمة حاجة إلى

توجيه اهتمام خاص إلى تحسين البنية التحتية المادية والهياكل الأساسية التي تضمن الجودة في البلدان النامية وإلى تعزيز مشاركة مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل الإمداد العالمية.

٧٣- كما أن تحرير التجارة المجدي سيقتضي معالجة التدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها. فاستخدام إجراءات انفرادية لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية هو أمر يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الجهود الرامية إلى التحرك صوب نظام تجاري غير تمييزي ومفتوح حقاً. وينبغي بذل جهود دولية لمعالجة التدابير غير التعريفية وللحد من الحواجز غير التعريفية التعسفية أو غير المسوغة.

٧٤- وينبغي بذل جهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها على المستويين الوطني والدولي، ومن ثمّ تمكين المنتجين والمشاريع والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة. وينبغي أن يُستكمل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين سلطات المنافسة. والبلدان النامية مدعوة إلى النظر، كمسألة ذات أهمية، في وضع قوانين وأُطر للمنافسة تكون أنسب لاحتياجاتها الإنمائية، وتُستكمل بالمساعدة التقنية والمالية اللازمة لبناء القدرات، مع المراعاة التامة لأهداف السياسات الوطنية والقيود المتصلة بالقدرات.

٧٥- وتشجَّع الدول على تطبيق آلية التشاور الطوعي المنصوص عليها في الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بهدف التوصل إلى حلول مقبولة من جميع الأطراف. وينبغي تدعيم بناء قدرات أجهزة المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي مواصلة التعاون الدولي لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وفضلاً عن ذلك، تشجَّع الجهات المانحة على النظر في تقديم تمويل على أساس طوعي لإقامة مشروع دولي لبناء القدرات فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة الوطنية والإقليمية.

٧٦- وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، ضمان أن تكون مبادرة المعونة من أجل التجارة شاملة النطاق وأن يتم تقديم المعونة بفعالية، مع مراعاة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، بحسب الاقتضاء. ويشكل التمويل الإضافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والفعال شرطاً أساسياً لتلبية متطلبات مبادرة المعونة من أجل التجارة. كما أن المعونة من أجل التجارة مطلوبة لدعم جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تحسين اندماجها في النظام التجاري العالمي والتكيف معه، وبناء القدرة الإنتاجية، والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، والقدرة التنافسية. وفي هذا السياق، يتسم الإطار المتكامل المُعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً بالأهمية بالنسبة لهذه البلدان. وينبغي أن تلبي المعونة من أجل التجارة الاحتياجات المشتركة والمحددة للبلدان النامية على نحو يوجهه الطلب ويستند إلى الاحتياجات. ومن ثمّ ينبغي أن تعكس المعونة من أجل التجارة أولويات المستفيدين وأن تتسق مع أولوياتهم الإنمائية.

٧٧- ويلزم اتخاذ إجراءات لمعالجة فرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، حتى يتسنى للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، الحصول على فوائد إضافية من

التكامل العالمي للأسواق وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستغلال المكاسب الإنمائية المترتبة على انتعاش أسعار السلع الأساسية.

٧٨- وفيما يتعلق بفرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، لا بد من اتخاذ إجراءات سياساتية للتخفيف من أثر التقلب الشديد في الأسعار وفي الدخل، وبخاصة الدخل الذي تدرّه السلع الأساسية الزراعية، على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى المزارعين الفقراء. وينبغي أيضاً أن تيّسر السياسات تحقيق القيمة المضافة وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية من جانب البلدان المنتجة للسلع الأساسية. وينبغي بذل جهود على جميع المستويات، بما في ذلك جهود جميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية، لتحسين الشفافية والمساءلة. ومن السياسات المهمة أيضاً إقامة شبكات الأمان الاجتماعي، واستخدام أدوات إدارة المخاطر لدرء خطر تقلبات الأسعار، وتنويع القواعد الاقتصادية للبلدان التي تستفيد من تزايد أسعار السلع الأساسية، وتيسير الحصول على الموارد لتمويل تنمية السلع الأساسية.

٧٩- ويلزم اتخاذ إجراءات لدعم الاستفادة الفعالة، من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، من الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع الأساسية حالياً للبدء في عملية تحقيق نمو اقتصادي مستدام من أجل بلوغ هدف القضاء على الفقر. كما أن للانتعاش الذي تشهده السلع الأساسية حالياً تأثيرات ضارة خطيرة على البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية، لا سيما أقل البلدان نمواً. وهذه التأثيرات الضارة تتراوح من مشاكل في ميزان المدفوعات، إلى انخفاض المبالغ التي تُنفق على التنمية، إلى انعدام الأمن الغذائي. وقد أعرب بعض البلدان النامية أيضاً عن شواغل بشأن حالات فشل الأسواق، وعمل الأسواق بكفاءة، والحاجة إلى تحسين الحوار بين البلدان المستوردة للغذاء والبلدان المصدرة له بهدف خفض الأسعار العالمية للأغذية وتثبيتها. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فوراً فرقة عمل قوية، تضم خبراء بارزين وسلطات قيادية على صعيد السياسات، لمعالجة الأزمة الغذائية الحالية وأثرها على حالة الفقر وتحديات الأمن الغذائي الطويلة الأجل التي تواجه هذه البلدان.

٨٠- ويمكن تيسير زيادة اندماج البلدان النامية في اقتصاد الخدمات العالمي بتقليل الحواجز التجارية المحلية والخارجية في إطار جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية. وثمة ضرورة لوجود سياسات واستراتيجيات وأنظمة ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية سليمة في مجال الخدمات لتهيئة بيئة مساعدة لإمداد تنافسي بالخدمات ولمعالجة مشاكل الفقر وقصور البنية التحتية ورأس المال البشري. ومن شأن تحسين فتح الأسواق أن يتيح فرصاً جديدة في القطاعات التي تهم البلدان النامية. وينبغي أن يوجه المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً إلى الخدمات والأساليب ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، تؤكد البلدان النامية الأهمية التي يمثلها لها التحرير الفعال لتنقُّل الأشخاص الطبيعيين المؤقت في إطار الأسلوب ٤ من الأساليب المحددة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٨١- وينبغي للبلدان النامية، وفقاً لأولوياتها الإنمائية وقدراتها الوطنية، أن تبتكر استراتيجيات وطنية وإقليمية، بالإضافة إلى سياسات تكميلية، وأن تنشئ أطراً تنظيمية ومؤسسات، لتنمية قطاعات خدمات تكون قادرة على المنافسة. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الآثار الإنمائية المترتبة على ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

٨٢- وتشجَّع البلدان على أن تأخذ في الاعتبار البُعد الإنمائي للهجرة في مجالات التعاون العالمي والإقليمي والأقاليمي بهدف تيسير الحوار وتبادل المعلومات والخبرة، وتعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبناء تفاهم مشترك، والنهوض بالتعاون، والمساهمة في بناء القدرات، وتعزيز الشراكة فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل الاستفادة الكاملة من الفوائد والفرص التي تحققها الهجرة للمجتمع العالمي.

٨٣- وسيستفيد مصدرو النفط من توجيه الإيرادات نحو الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري لصالح الأجيال المقبلة. وينبغي توجيه الاهتمام إلى تنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، أن يشجع وجود بيئة مساعدة لإقامة واستخدام آليات تمويل لتكنولوجيا الطاقة الجديدة وهياكلها الأساسية. وينبغي أن تتبادل البلدان أيضاً الخبرات والتحليلات، بهدف مواصلة استكشاف الاستخدام المستدام لبديل الوقود الأحيائي على نحو يعزز التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والزراعية والتجارية، مع إدراك حاجة البلدان إلى ضمان إقامة توازن سليم بين الأمن الغذائي وشواغل الطاقة.

٨٤- ويوفر صون التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً فرصاً للبلدان النامية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية. وينبغي النظر، بحسب الاقتضاء، في استراتيجيات تيسير التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي، لتعزيز التجارة والتنمية المستدامة.

٨٥- وينبغي مواصلة العمل لدعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في معالجة القضايا الرئيسية التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة والتنمية، مثل المعايير الجديدة، ويشمل ذلك القضايا المتعلقة بوضع العلامات الإيكولوجية وشهادات الاعتماد، فضلاً عن قضايا المنتجات المفضلة بيئياً ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون بشأنها.

٨٦- وينبغي بذل جهود وطنية ودولية لصون وحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وضمان تقاسم فوائدها بشكل عادل ومنصف.

٨٧- وتشكل إقامة بنية تحتية وخدمات كفؤة للنقل والاتصالات واللوجستيات، وبناء القدرات، عاملين استراتيجيين في زيادة فرص التجارة، وبخاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تدعِّم البلدان النامية نظمها الخاصة بتيسير التجارة والنقل. وينبغي تنمية وتدعيم التعاون الإقليمي والشراكات والمبادرات الأخرى في مجال تيسير التجارة والنقل. ومن شأن وجود إطار قانوني متعدد الأطراف لتيسير التجارة الدولية أن يحقق فوائد إنمائية كبيرة، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، مع التسليم بأهمية حصول هذه البلدان على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات. وينبغي الاستمرار في تيسير التجارة بزيادة تنسيق الإجراءات التجارية، وتقليل الحواجز الإدارية، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٨- وبالنظر إلى تآكل الأفضليات التجارية، بما في ذلك النظام المعمم للأفضليات، وما لذلك من آثار تجارية وإنمائية على البلدان النامية المتلقية للأفضلية، بما فيها أقل البلدان نمواً، يلزم التوصل إلى حلول ملائمة في هذا المجال. وينبغي في هذا الصدد أن يدعم المجتمع الدولي، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة وملائمة، بما في ذلك نتائج

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، البلدان المعتمدة على الأفضليات في استراتيجياتها الرامية إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية والقدرات الإنتاجية، وتهيئة فرص جديدة للتصدير، وإلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

جيم – مساهمة الأونكتاد

٨٩- ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساهمته في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي أن يُعزز الأونكتاد عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

٩٠- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وعلى وجه الخصوص تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية؛

(ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات على صعيد برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهم البلدان النامية بصورة خاصة؛

(ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد أولوياتها التفاوضية، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات؛

(د) تكثيف أنشطته في مجالات التجارة والتعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي للأونكتاد أن يقوِّي مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية؛

(هـ) مواصلة توفير وتعزيز الدعم التقني المقدم إلى البلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى تنميتها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها؛

(و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوافقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي؛

(ح) بحث سُبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات؛

(ط) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر؛

(ي) مساعدة الاقتصادات الضعيفة بنيوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

٩١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور رئيسي، بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات الدولية المختصة بالسلع الأساسية، لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع توجيه الاهتمام اللازم إلى جميع قطاعات السلع الأساسية مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز. وينبغي للأونكتاد في هذا السياق أن يرصد التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وأن يعالج مسألة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر.

٩٢- وينبغي أن يعزز الأونكتاد الجهود التي يقوم بها في إطار أركان عمله الثلاثة لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في استغلال الفوائد الإنمائية المترتبة على الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية، ولمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية.

٩٣- وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة صغار منتجي السلع الأساسية، في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدراج سياسات السلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ وبناء القدرات التوريدية وتحقيق القدرة التنافسية؛ وتعزيز سلاسل القيم وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛ والامتثال لمعايير التجارة الدولية العامة والخاصة؛ والوصول إلى المعلومات وقواعد المعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية؛ والاستفادة من فرص تصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛ ومساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ ومساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، في تعزيز وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص وفي قطاع الشركات لتمكينها من تحقيق أكبر قدر من الفوائد المترتبة على الصناعات الاستخراجية، على أن يؤخذ في الاعتبار، حيثما كان ذلك مناسباً، تنفيذ المبادرات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛ وإنشاء نُظم تسويق وأطر فعالة لدعم صغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات الأمان القادرة على الاستمرار اقتصادياً؛ ووضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر في هذا المجال (بما في ذلك بورصات السلع الأساسية). وينبغي للأونكتاد، عند أداء هذا العمل، تجنب الازدواج، ومن ثم العمل بالتنسيق مع غيره من العناصر الفاعلة المعنية النشطة في هذا المجال؛

(ب) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛ والسياسات المتصلة بالتجارة ووسائل معالجة المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛ والسياسات الاستثمارية والمالية

المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة، وغيرها من الإمكانيات؛

(ج) المساهمة في بناء شراكات فعالة بين أصحاب مصلحة متعددين بهدف تحديد النهوج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛

٩٤- وينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية:

(أ) تحسين تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛

(ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛

(ج) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات وعمليات استعراض السياسات الوطنية؛

(د) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

(هـ) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛

(و) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛

(ز) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الإقليمية في مجال الخدمات؛

(ح) تعزيز البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات.

٩٥- وينبغي للأونكتاد، بدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، أن يجري، في إطار ولايته وفيما يتعلق بمساهمة المهاجرين في التنمية، بحوثاً وتحليلات بشأن الفوائد والفرص المحتملة للتجارة، والاستثمار، والصلات الإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين ومجتمعاتهم في الخارج.

٩٦- وينبغي للأونكتاد أيضاً القيام بما يلي:

(أ) المساعدة على تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية؛

(ب) معالجة أثر الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية؛

(ج) مواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، مثل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، كنظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل؛

(د) تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٩٧- وينبغي للأونكتاد تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. كما ينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل الأونكتاد دعمه لتفعيل وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٩٨- وإن عمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي أن يعالَج من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات.

٩٩- وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في إطار مبادرة الوقود الأحيائي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها الأخذ بخيار الوقود الأحيائي.

١٠٠- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، أن ينظر في قضية تغير المناخ في سياق عمله الجاري في مجال مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار ضمن استراتيجيات التنمية.

١٠١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وينبغي أن يُدعم عمله المتصل بفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خبرته في دعم مبادرته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لوضع سياسات وتهيئة بيئة مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقُّد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية.

١٠٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ وأعيد تأكيدها في توافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥.

١٠٤- والأونكتاد هو المنسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال لصالح الدول الأعضاء

فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلائم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه المستهلكين فيها؛

(ب) البحوث والمداولات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛

(ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

(د) تقديم الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛

(هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة؛

(و) توسيع نطاق الاستعراضات الطوعية لسياسات المنافسة التي يجريها النظراء في إطار الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظماتها الاقتصادية الإقليمية؛

(ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية، وهو برنامج ينبغي تعزيزه.

١٠٥- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، ومع مراعاة جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، أن يواصل إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك بشأن حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكور، والتقاسم العادل والمنصف.

١٠٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدٍ وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام.

١٠٧- وينبغي أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعاونتها في ضمان توفر بنية تحتية وخدمات ملائمة وكفؤة، وترتيبات فعالة للنقل العابر، من أجل دعم التجارة.

ثالثاً – الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

ألف – تحليل السياسات

١٠٨- يعتمد الاندماج بنجاح في الشبكات الدولية للتجارة والإنتاج والتكنولوجيا على تعزيز القدرات الإنتاجية وعلى الاستفادة من أنشطة الشركات عبر الوطنية، بوسائل منها إقامة الروابط التجارية بين المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية العالمية وتمكينها من الدخول في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية عن طريق هذه الروابط. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع سياسات تمكينية على المستويين الوطني والدولي على السواء لتشجيع تنمية المشاريع بوسائل منها تشجيع الروابط التجارية والتكتلات الصناعية وتنظيم المشاريع.

١٠٩- وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك التدفقات إلى البلدان النامية. غير أن هذه التدفقات تظل متفاوتة من حيث الأنشطة الاقتصادية والبلدان المتلقية. فعلى سبيل المثال، ظلت الاستثمارات في بعض البلدان، وبخاصة في أفريقيا، تتركز في الصناعات الاستخراجية في عام ٢٠٠٦. ولا تزال أقل البلدان نمواً تجتذب ٠,٧ في المائة فقط من التدفقات العالمية الداخلة (أو ٢,٥ في المائة من التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية). وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى مسألة كيفية تحقيق أقصى فوائد ممكنة من أنشطة الاستثمار العالمي لصالح البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١١٠- وفي حين أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ينشأ في البلدان المتقدمة، فإن الجنوب يساهم بنسبة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. ويشكل تزايد الشركات عبر الوطنية الجنوبية اتجاهاً حديثاً نسبياً يتيح فرصاً جديدة للتنمية. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قرابة نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى عدد من أقل البلدان نمواً.

١١١- وبالإضافة إلى تدفقات رؤوس المال، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص العمل، وعمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة، والوصول إلى الأسواق الدولية والمنافسة. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية. وإلى جانب الفوائد المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر، تشمل المخاطر المحتملة إقصاء الاستثمارات المحلية، والممارسات المانعة للمنافسة، والتسعير التحويلي، والآثار البيئية والاجتماعية. ولذلك، ينبغي أن تنظر البلدان في نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وكميته على حد سواء.

١١٢- وللاستفادة من الفرص المتاحة، تحتاج البلدان إلى انتهاج سياسات فعالة ومتسلسلة على نحو متقن لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية الناشئة عن التدفقات الاستثمارية.

١١٣- وفيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، تلزم إقامة توازن بين مصالح بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين الأجانب. وينبغي توجيه اهتمام خاص لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، كما يلزم تحسين القدرات الوطنية على التفاوض بشأن إبرام اتفاقات الاستثمار الملائمة للتنمية.

١١٤- وتشكل تحسينات البنية التحتية والإصلاحات المحلية أمرين أساسيين بالنسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تعزيز فعالية السياسات الوطنية إذا استُكملت بقواعد دولية مصممة على نحو متقن وبتعاون دولي جيد الإعداد مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان.

١١٥- وينبغي أن تتبع البلدان النامية استراتيجيات إنمائية متوافقة مع أوضاعها الخاصة في إطار دولة تمكينية، أي دولة تستخدم وسائلها الإدارية والسياسية من أجل أداء مهمة التنمية الاقتصادية، مع التركيز الفعال للموارد البشرية والمالية. وينبغي أن توفر هذه الدولة أيضاً ما يلزم للتفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص.

١١٦- ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية توفير بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص تأخذ في الاعتبار ديناميات مختلف أنواع المشاريع. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، في سعيها للاستفادة من فرص العولمة، تحديات متعلقة بالموارد الإدارية والمالية والقدرة على التطوير والابتكار. وتعتبر تنمية قدرات منظمي المشاريع في هذا المجال حاسمة الأهمية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً.

١١٧- ويمكن أن يساعد التأمين في تيسير التجارة والنشاط التجاري، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في بناء الأسواق المالية للبلدان النامية وتوزيع المخاطر. وقد أصبح التأمين ضد الكوارث أمراً بالغ الأهمية. ويلزم تحسين قطاع خدمات التأمين في عدد كبير من البلدان النامية.

١١٨- وإن المطالب الجديدة المتعلقة بالشفافية المالية وغير المالية للشركات تطرح تحديات، حيث إن معايير ومدونات الإبلاغ توضع من أجل أسواق رأس المال المتقدمة جداً. ومن الممكن أن يشكل التنفيذ تحدياً آخر. وبالنظر إلى الشواغل البيئية المتزايدة، فإن الشركات ستواجه مطالب متزايدة من شتى أصحاب المصلحة فيما يخص المحاسبة البيئية والإبلاغ المالي.

١١٩- وترتبط فجوة التكنولوجيا بالفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين الدول وداخلها. ومن الضروري اليوم أن تقوم البلدان جميعها، بما فيها أقل البلدان نمواً، بتسخير المعرفة والتكنولوجيا وحفز الابتكار لكي تكون قادرة على المنافسة والاستفادة من التجارة والاستثمار. ويلزم بذل جهود لضمان أن تسهم نظم الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار التكنولوجي وفي نقل التكنولوجيا ونشرها، بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية ومستعمليها بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الحقوق والالتزامات وفقاً للمادة ٧ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس).

١٢٠- وتساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصال في توجيه عملية العولمة عن طريق إدخال المشاريع في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. كما أنها تسهم في تجزئة سلاسل القيمة العالمية. ويشكل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال المنخفضة التكلفة، وبخاصة الاتصالات السلكية واللاسلكية، أمراً حاسم الأهمية في تنمية قطاع أعمال تنافسي، حتى في الأنشطة التقليدية الهامة بالنسبة للبلدان النامية، مثل أنشطة السياحة.

١٢١- ومن الضروري لتأمين القدرة على المنافسة في مجال التجارة تيسير التجارة وتوفر نظم نقل ذات كفاءة، وكذلك تحسين القدرات الإنتاجية. وتتسبب الإجراءات التجارية غير الفعالة وتكاليف النقل المفرطة وعدم توفر إمكانية الاتصال في تقويض القدرة التصديرية التنافسية للبلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان النامية غير الساحلية.

وتواجه البلدان النامية أيضاً مطالبات متزايدة بالامتثال لـــشروط مختلفـــة في مجـــال أمـــن التجـــارة البحريـــة وسلسلة الإمداد.

١٢٢- وقد أصبحت التحويلات المالية تشكل موارد مالية خاصة مهمة للأسر في البلدان الأصلية للمهـــاجرين. ولا يمكن اعتبار هذه التحويلات بديلاً للاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عـــبء الديون، أو المصادر العامة الأخرى لتمويل التنمية. وهي عادة أجور تُحوَّل إلى العائلات أساساً لكي تلبي الأسر التي تتلقاها جزءاً من احتياجاتها. أما طريقة التصرف في هذه التحويلات أو توزيعها فهي خيار شخصي. ويُنفق جانب كبير من دخل المهاجرين في بلدان المقصد ويشكِّل محفزاً هاماً للطلب المحلي في اقتصادات هذه البلدان.

باء - الاستجابات على صعيد السياسات

١٢٣- يلزم دعم الجهود المبذولة على جميع المستويات لتوفير بيئة مساعدة على التنمية وإجراء الإصلاح والقضاء على الفقر حتى يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتصلة بها.

١٢٤- وتقع على عاتق البلدان نفسها المسؤولية الرئيسية عن تعزيز القدرة الإنتاجيـــة والارتقـــاء بالمـــستوى التكنولوجي. ويتطلب اجتذابُ الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادةُ منه انتهاج سياسات استثمارية وإنمائية وطنية مناسبة. ولتمكين واضعي السياسات من اتخاذ قرارات مدروسة على نحو أفضل، يلزم توافر بيانات محسنة وإجراء مزيد من التحليل بشأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية.

١٢٥- ويمكن للإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون أن تساعدا على تهيئة بيئة ميـــسِّرة لتعبئـــة الموارد من أجل التنمية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢٦- ويمكن لبلدان المنشأ أن تساعد في تعزيز المكاسب الإنمائية الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عن طريق تدابير مثل الحوافز، وتدابير تقليل المخاطر وبناء القدرات الرامية إلى تيسير التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية.

١٢٧- وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للمدونات الطوعية لقواعد السلوك ومسؤولية الـــشركات، بالإضافة إلى امتثالها للقوانين والأنظمة الوطنية، أن تساعد الشركات عبر الوطنية على أن تكون عـــاملاً إيجابيـــاً للتنمية. وينبغي تشجيع الشركات عبر الوطنية على اعتماد مدونات طوعية لقواعد السلوك ترسي ممارسات تجارية جيدة لمعالجة الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٢٨- ويشكل الاستثمار في البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية أمراً حيوياً للبلدان النامية. ويلزم أن تكون جهود البلدان النامية الرامية إلى تحديد العقبات التي تعترض تعبئة الموارد المحلية والتغلب عليها مستكملة بتدفقات خارجية، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الخاصة الأخرى والمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢٩- ويمكن أن تستفيد البلدان من أخطاء البلدان الأخرى ونجاحاتها، وبخاصة في إطار دولي يسمح بتجميع عالمي للخبرات المتاحة. ويمكن للترتيبات الإقليمية أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يساعدا البلدان في معالجة بعض القضايا، والتوصل إلى توافق في الآراء، وتبني موقف تفاوضي مشترك.

١٣٠- وباستطاعة الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي مساعدة البلدان في تهيئة بيئة جذابة للاستثمار عن طريق توفير معلومات أفضل عن القوانين والأنظمة الوطنية، فضلاً عن الاتفاقات الدولية، وعن الفرص والمخاطر القطرية. وينبغي أن تتيح تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أقصى استخدام للبارامترات الموضوعية والشفافة الدقيقة، وهو ما يمكن تيسيره بتوفير بيانات وتحليلات عالية الجودة.

١٣١- ويمكن لتحسين الشراكات مع القطاع الخاص في الداخل والخارج على حد سواء أن يساعد في تدعيم إدماج البلدان النامية والمنتجين المحليين في نظم الإنتاج العالمية. وتتطلب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القادرة على المنافسة دولياً اتباع سياسات موجهة إلى قدرات تنظيم المشاريع المحلية والروابط التجارية والتكتلات الصناعية.

١٣٢- ولكي تستطيع البلدان النامية أن تؤثر في المعايير الناشئة بشأن شفافية وعمل الشركات ومحاسبتها، فمن الضروري أن تنسق جهودها وتتبادل خبراتها في مجال تنفيذ ورصد المعايير والمدونات. ويلزم الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن وضع أطر سليمة للمحاسبة والإبلاغ البيئيين.

١٣٣- وينبغي تقديم المساعدة المحددة الهدف للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تعطي أولوية لتدعيم قطاعها التأميني. وينبغي أن تركز الاستجابات السياساتية على إنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيدة التنظيم، وإسداء المشورة السياساتية بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وبرامج التدريب.

١٣٤- وللمساعدة في تطوير القدرات التكنولوجية، ينبغي أن تجري الحكومات بانتظام تقييماً لشروط الحصول على التكنولوجيا وتطويرها وأن تنفذ وتستعرض سياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن أن تشمل المؤسسات الداعمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويمكن دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في صلب السياسات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

١٣٥- وينبغي تدعيم الشراكات والتعاون بين الشمال والجنوب وكذلك فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل المعرفة، والابتكار، ونقل التكنولوجيا، ومن أجل معالجة الفجوات في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم والبحوث في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١٣٦- وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى الحفاظ على نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال، وفقاً للتوصيات المتفق عليها الواردة في جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.

١٣٧- ويجب اتخاذ تدابير لتنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتضييق الفجوة الرقمية وضمان مشاركة البلدان مشاركة تامة وفعالة في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. وينبغي الاستمرار في دعم هذه التدابير بمشاركة كاملة من البلدان النامية في المناقشات الدولية المتصلة

بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبخاصة المناقشات التي تجري في إطار متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمناقشات الجارية في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٣٨- وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن توفر السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بيئة تمكينية لاقتصاد المعلومات المحلي ولصناعةٍ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تكون قادرة على المنافسة. وتشمل العناصر الرئيسية تنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وقطاع الاتصالات، وتطوير المهارات الرقمية، وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي لدعم تنمية الأعمال والتجارة والاستثمار في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحكومة الإلكترونية، والابتكار التكنولوجي. وينبغي دمج هذه الإجراءات في الخطط الإنمائية الوطنية أو في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، كما يلزم إجراء استعراض منتظم لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٣٩- وتقتضي التجارة والنقل الدوليان وجود إطار قانوني تمكيني ييسر المعاملات عبر الحدود. ومن الضروري، في هذا الصدد، وضع قواعد ومعايير متفق عليها دولياً، مثل الاتفاقيات الدولية والصكوك القانونية الأخرى المتفق عليها برعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) وغيرها من الهيئات المعنية، وتنفيذ هذه القواعد والمعايير على الصعيد الوطني، لتوفير منافع حقيقية للمتاجرين وللمساعدة في تخفيض التكاليف القانونية والإدارية وتكاليف المعاملات. ومن المهم أن تشارك البلدان النامية في العمليات ذات الصلة ببناء توافق الآراء والتفاوض على الصعيد الدولي وأن تؤخذ مصالحها وشواغلها في الحسبان. وقد تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى مساعدات في مجال بناء القدرات وإلى مساعدات تقنية لمعاونتها في أن تنفذ على الصعيد الوطني القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً.

١٤٠- ومع تزايد مشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل، يلزم أن تدعم البلدان النامية قدرتها على رصد هذا القطاع وتنظيمه وتيسيره على المستوى الوطني.

١٤١- ويلزم وضع سياسات لتعزيز نظم النقل التنافسية والفعالة لكل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وبصفة خاصة في إطار ترتيبات ثنائية وإقليمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم الدعم الكامل اللازم لتنفيذ إعلان ألما آتي الوزاري وبرنامج عمل ألما آتي تنفيذاً شاملاً وحسن التوقيت. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لضمان أن تسهم نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألما آتي، الذي سيجرى في عام ٢٠٠٨، في إنشاء نظم عبور ونقل فعالة، والتصدي للتحديات التي تواجه بلدان العبور النامية، وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي، مع الإحاطة علماً بإعلان أولان باتور.

١٤٢- كما يتعين أن تؤخذ في الاعتبار التدابير الرامية إلى تعزيز أمن سلاسل التوريد الدولية وتناول الشواغل البيئية.

١٤٣- وعلى المجتمع الدولي دور هام ينبغي أن يؤديه لتحقيق أقصى فوائد يمكن أن يجنيها الأفراد من تحويلات المهاجرين. وينبغي أن يهدف عمله، فيما يهدف، إلى تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة فرص حصول المهاجرين

وأسرهم على الخدمات المالية. وهذه الفرص تتيح للمهاجرين وأسرهم الادخار والحصول على القروض وشراء الأصول المنتجة.

١٤٤- ويجب تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق على الصعيد الوطني بطرق منها استخدام مجموعة أدوات منظمة العمل الدولية لتعميم منظور العمالة والعمل اللائق، التي أقرتها منظومة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٤٥- ويرحب المؤتمر بالتوجه الإنمائي القوي لمرحلتي جنيف وتونس من مراحل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ويجدد التزامه بتنفيذ المبادئ والأهداف الواردة فيهما. وتظل الدول الأعضاء في الأونكتاد ملتزمة التزاماً كاملاً بمنتدى إدارة الإنترنت وبنهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يتبعه المنتدى كما هو مكرّس في جدول أعمال تونس، والذي يمثل أساس نجاحه.

جيم - مساهمة الأونكتاد

١٤٦- ينبغي للأونكتاد أن يواصل، في أعماله المتعلقة بالاستثمار، مساعدة جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة ترمي إلى تعزيز طاقاتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية على المستوى الدولي. وينبغي الاهتمام بدور الاستثمار بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ودور الاستثمار المحلي الخاص والعام. وينبغي أن يكون هدف تلك الأعمال هو تحقيق التنمية المستدامة وتوفير مناخ استثماري داعم في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي أن تعالج أنشطة الأونكتاد في هذا المجال، على وجه الخصوص، احتياجات أقل البلدان نمواً، وكذلك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة.

١٤٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء تحليلات سياساتية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الإنمائية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق انتهاج سياسات ملائمة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وينبغي للأونكتاد أن يطوِّر أنشطته في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط الشركات عبر الوطنية وما يتصل به من قوانين وأنظمة وطنية ودولية، وأن يدعِّم مساعدته لأقل البلدان نمواً في صياغة سياسات أفضل بالاستناد إلى معلومات دقيقة وحديثة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد بحوثه الموجهة نحو السياسات والمتعلقة بقضايا التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وتنمية الهياكل الأساسية وبناء قدرات التصدير والموارد البشرية. وتشمل القضايا الأخرى الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وأفضل الممارسات للتشجيع على زيادة تدفقات الاستثمار المؤدية إلى التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليل الاستثمار الوافد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يستكشف إمكانية تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤٨- وينبغي للأونكتاد أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار. ويمكن لوضع قائمة جرد بأفضل الممارسات على صعيد السياسات أن يساهم في إجراء حوار بشأن المعارف في مجال رسم

السياسات. وينبغي للأونكتاد القيام، مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة المنظمات من البلدان النامية، وغيرها من الشركاء، وكذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، بإشراك البلدان أياً كان مستوى التنمية فيها للمساعدة على ضمان وجود بيئة مؤسسية مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وللتنمية. وفي سياق تعزيز أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار، ينبغي الحرص على العمل إلى جانب المصارف الإنمائية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية.

١٤٩- وينبغي أن يدعم الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار وأن يساعدها في وضع التشريعات والأنظمة ذات الصلة، وفقاً لاستراتيجياتها الإنمائية، وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية. وتؤدي استعراضات سياسات الاستثمار ومتابعتها، والمساعدات المقدمة إلى وكالات تشجيع الاستثمار، الوطنية منها ودون الوطنية، دوراً هاماً في هذا الصدد. وينبغي النظر في اتباع نهج أشمل وأكثر تنظيماً في عمليات استعراض سياسات الاستثمار، تُسند بموجبه إلى الأونكتاد مهمة صياغة الاستعراضات، وضمان تغطية أوسع للبلدان النامية، والتوسع في معالجة الآثار الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر والإطار الاستثماري ذي الصلة. وينبغي تحديث عمليات استعراض سياسات الاستثمار بصورة منتظمة للحفاظ على محور التركيز ومتابعة التوصيات.

١٥٠- وينبغي للأونكتاد، في إطار خدماته الاستشارية وأعماله التحليلية وبرامجه المتعلقة ببناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار، أن يستنبط أدوات عملية ويُعدّ أدلة استثمارية ويحدد أفضل الممارسات. وينبغي أن يولي الأونكتاد في خدماته الاستشارية عناية للقضايا التي هي محل اهتمام جميع البلدان النامية، وبصفة خاصة القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً مثل الإدارة الرشيدة في تشجيع الاستثمار. وينبغي إعداد أدلة استثمارية من أجل جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تطلب أدلة، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية.

١٥١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على المشاركة في المناقشات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. كما ينبغي أن يركز على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية هذه وأن يدرس تأثيراتها. وينبغي أن تشمل أعمال الأونكتاد في هذا المجال تحليل السياسات وبناء القدرات فيما يتصل بالتفاوض على اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية الحالية والمستقبلية وتنفيذها، وفض النزاعات بين المستثمر والدولة، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، والنهج اللازم لتشجيع الاستثمار، وتأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٥٢- وينبغي أن يحلل الأونكتاد سياسات المشاريع الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدونات قواعد السلوك الأخرى كعنصر مكمل للتشريع الوطني بهدف تحديد أفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر الإنمائي المترتب على أنشطة الشركات، وبخاصة الشركات عبر الوطنية. وينبغي أن ينسق الأونكتاد أنشطته في هذا المجال مع الهيئات الدولية المعنية الأخرى، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية التابع للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وذلك من أجل تحقيق أقصى قيمة مضافة ممكنة لعمله.

١٥٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد في إطار ولايته، واضعاً في اعتباره جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية، وبدون الإخلال بالأعمال المنفذة في المحافل الأخرى، إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا.

١٥٤- وينبغي أن يدعم الأونكتاد أنشطته في مجالات البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء فيما يتعلق بحفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. وينبغي تحديد التدابير التي تمكّن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية، والحصول على التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وينبغي أن يحلل الأونكتاد الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة بهدف زيادة الفوائد الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لشركات البلدان النامية.

١٥٥- وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية، بوسائل منها بناء قدرتها التقنية، من أجل تحسين ممارساتها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية بهدف تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الحكومية في مجالات مثل الاستثمار وإنشاء المشاريع وتطويرها.

١٥٦- وينبغي للأونكتاد، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في العمليات الخاصة بوضع معايير ومدونات معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ. وينبغي للأونكتاد، جنباً إلى جنب مع الشركاء الإنمائيين، مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتطبيق هذه المعايير والمدونات. وينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة في مجال المحاسبة والإبلاغ البيئيين للتشجيع على اتباع نهج منسق فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١٥٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بالتحليل السياساتي وبناء القدرات المتعلقين بالأطر التنظيمية التحوطية، وبإنشاء أسواق تأمين تنافسية، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي للأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان في تطوير قطاعها التأميني لإتاحة مزايا تخدم التنمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم المساعدات اللازمة، لا سيما إلى البلدان الواقعة في أفريقيا والاقتصادات الصغيرة المعرضة لمخاطر كارثية.

١٥٨- وينبغي للأونكتاد أن يواصل دعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال. كما ينبغي له أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعن طريق المساعدة التقنية المتصلة بذلك.

١٥٩- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على التنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياساتية وأفضل الممارسات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبُل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد.

١٦٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر.

١٦١- وينبغي أن يساهم الأونكتاد في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وتهيئة بيئة تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والعلوم القائمة على التواصل عبر الشبكات الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد هذه اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٦٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد زيادة مساعدته في إطار البرامج المشتركة بين الشُعَب لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب واضعي السياسات على المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المشار إليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، التي يجب أن تضمن مشاركة البلدان النامية مشاركة واسعة النطاق وشاملة. وينبغي للأونكتاد أيضاً مواصلة دعم تنمية قدرات التدريس والبحث المحلية في المؤسسات الأكاديمية للبلدان الأعضاء من خلال المعهد الافتراضي، وتعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى ممارسي التجارة بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في تهيئة قدرة محلية مستدامة في مجال قضايا التجارة والاستثمار والتنمية من خلال برنامج التدريب التجاري (.TrainForTrade). وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد استخدام هذه البرامج لتعزيز أوجه التآزر بين أنشطته البحثية وأنشطته في مجال بناء القدرات.

١٦٣- وفي مجال بناء القدرات أيضاً، ينبغي الاستمرار في تنفيذ مبادرة الأونكتاد للسياحة الإلكترونية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر، بهدف تعزيز مساهمة السياحة في التنمية.

١٦٤- وفي مجال تيسير التجارة وخدمات النقل وما يتصل بذلك من خدمات تهم البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل القضايا التي تؤثر على التجارة والنقل في البلدان النامية وعلى أمن سلسلة الإمداد الدولية. كما ينبغي أيضاً أن ينشر التحليلات والمعلومات ذات الصلة، وأن يشجع على تبادل الخبرات.

١٦٥- وينبغي أن يجري الأونكتاد بحوثاً لوضع توصيات سياساتية تمكِّن البلدان النامية من تخفيض تكاليف النقل وتحسين كفاءة النقل وترابطه. وينبغي أن تولي البحوث اهتماماً خاصاً لاحتياجات أضعف الاقتصادات، وبخاصة لإنشاء وتنفيذ شبكات عبور مترابطة تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، على أن يؤخذ في الاعتبار إعلان ألماتي الوزاري وبرنامج عمل ألماتي. وينبغي أيضاً توجيه الاهتمام إلى تعزيز النقل المتعدد الوسائط.

١٦٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في البلدان النامية بشأن قضايا مثل تخفيض تكاليف النقل وتحسين ترابط النقل وقدرته التنافسية، ووضع وتنفيذ أُطر مؤسسية وقانونية ملائمة، واستنباط وتنفيذ إجراءات وطنية ودولية لتعزيز النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك في ممرات العبور. وينبغي أن ينسق هذا العمل مع المنظمات المعنية الأخرى حسب الاقتضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك المفاوضات الجارية في سياق جولة الدوحة، وفي ضمان التنفيذ الفعّال للقواعد والمعايير المتفق عليها.

١٦٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات موجهة إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وإدارة عمليات النقل. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (Asycuda).

١٦٨- وينبغي للأونكتاد مساعدة البلدان النامية، من خلال ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل للسياسات، على الأخذ بخيارات سياساتية مستنيرة لمواجهة التحديات البيئية المتعلقة باستراتيجيات النقل، والمساعدة على تحديد ما يرتبط بها من احتياجات في مجال بناء القدرات وما يلزم من استجابات تنظيمية.

١٦٩- وينبغي أن يكثف الأونكتاد أنشطته المتعلقة بالاستثمار العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص، عن طريق تدعيم أعماله البحثية والتحليلية المتعلقة بمختلف أشكال الاستثمار العام والمعايير المحاسبية، وكذلك عن طريق التعاون والمساعدة التقنية.

١٧٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، دون الإخلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستمدة من هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة.

رابعاً - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

١٧١- إن الأونكتاد هو جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ولقد دأب الأونكتاد على امتداد ٤٠ عاماً على معالجة شواغل جميع البلدان النامية في المجالات التي تندرج ضمن ولايته وخبرته، بهدف مساعدتها على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. وفي سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، على الأونكتاد أن يواصل توجُّهَه

والتزامه الفريدين من نوعهما صوب تحقيق التنمية من خلال أركان عمله الثلاثة وأن يبقى في الوقت نفسه متجاوباً مع جميع الدول الأعضاء ومسؤولاً أمامها.

١٧٢- وفي سياق واقع الاقتصاد العالمي المتغيِّر وتغيّر الاحتياجات الإنمائية، يلزم تعزيز دور الأونكتاد الإنمائي وأثره وفعاليته المؤسسية بقصد تمكينه من تقديم توجيه ودعم فعالين فيما يتصل بكل من القضايا الناشئة والمشاكل القائمة منذ وقت طويل على صعيد التفاعل بين التجارة والتنمية. وينبغي أن تشمل عملية التعزيز هذه، في جملة أمور، اعتماد مؤشرات جديدة ومحسنة لقياس الإنجاز ومقاييس محسنة للأداء في سياق الإطار الاستراتيجي، ومواصلة تكييف أساليب عمل الأونكتاد وهياكله، وتوخي نهجٍ أكثر تركيزاً من أجل تحسين معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد والتي تظل مستجيبة لاحتياجات أعضائه وشواغلهم وأولوياتهم، كما تحدَّد من خلال العملية الحكومية الدولية.

١٧٣- وسيبذل الأونكتاد، في كل ما يضطلع به من عمل، جهوداً لتعميم القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة.

١٧٤- وعلى الأونكتاد أن يتمركز، بطريقة تحفظ الدور الذي يضطلع به بموجب ولايته، في وضع استراتيجي عن طريق تحويل المعايير الرئيسية التالية إلى ممارسة عملية: الميزة النسبية؛ والتفاضل والتكامل؛ والتدخل الاستراتيجي والحفّاز، من أجل الاستخدام الأفضل لمواطن قوة المنظمة في تحقيق نتائج التنمية.

١٧٥- ومنذ انعقاد الأونكتاد الحادي عشر ما انفكت المناقشات حول تعزيز المنظمة تشمل عدداً من العمليات، هي استعراض منتصف المدة الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦، وعمل فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٥، والأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر.

١٧٦- وفي هذا الخصوص، يحيط المؤتمر علماً مع التقدير بالنتائج المتفَّق عليها الواردة في تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الحادية والأربعين بهدف تعزيز الأونكتاد. والتوصيات الواردة في المجموعتين الأولى والثانية، اللتين سبق أن أقرتهما الدول الأعضاء، يجب أن تنفَّذ تنفيذاً كاملاً. وعلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى الدول الأعضاء وتستشيرها على أساس منتظم في هذا الشأن.

١٧٧- ويجري أيضاً بذل الجهود لتعزيز دور الأونكتاد في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وعلى الأونكتاد أن يشارك مشاركة كاملة في عمليات إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في التنمية وأن يشارك، بالتالي، في الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على صعيد المنظومة. وستظل التجارة والتنمية شاغلاً أساسياً في الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، وسيكون للأونكتاد دور متميِّز في النهوض بمهمة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ولتنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة بشكل فعال، من الأهمية بمكان أن تشجِّع المنظمات جميعها تلك العملية، وأن تركِّز على ميزاتها النسبية وفعاليتها من حيث التكلفة، وتفادي التداخل بين الولايات.

١٧٨- وإن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء القدرات، والتعاون التقني تشكل كلاً واحداً عضوياً ومتكاملاً، وهي مترابطة بطبيعتها؛ ولا بد من تعزيزها بهدف ضمان وفاء المنظمة بولايتها. ولتأمين التآزر بين هذه الأركان الثلاثة، على الأونكتاد أن يعزِّز تنسيقه الداخلي، فضلاً عن زيادة تنسيق تركيزه

المواضيعي في مجال البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، والمناقشات الحكومية الدولية. وعليه أيضاً أن يعيِّن جهات تنسيق إقليمية ضمن الهيكل الحالي وفي حدود الموارد القائمة، لتعميق منظوره الإقليمي.

١٧٩- وهذه الأركان الثلاثة ينبغي أن تُسهِم، من منظور التجارة والتنمية، في تكامل وتنسيق تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات، فضلاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٠- وعلى الأونكتاد وغيره من الأجهزة والوكالات المكوِّنة لمنظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الدولية ذات الصلة، السعي بنشاط إلى تعزيز التعاون وزيادة التنسيق فيما بينها بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل. وينبغي أن يستند هذا التعاون إلى تقسيم أوضح للعمل وزيادة أوجه التآزر والتكامل والفعالية إلى أقصى حد ممكن. وعلى الأونكتاد أيضاً أن يعزِّز عمله مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، محتفظاً في الوقت نفسه بطابعه الحكومي الدولي.

١٨١- وعلى الأونكتاد أن يواصل ويعزِّز مشاركته في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في مجال السياسات، وذلك نظراً لأهمية هذا الحوار في جهود التنسيق لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٢- ويعيد المؤتمر تأكيد دعمه لمركز التجارة الدولية. وهناك إمكانيات خاصة لزيادة التعاون والتكامل بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد. فمركز التجارة الدولية هو ذراع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية للنهوض بالصادرات، وهو يساعد قطاع الأعمال في البلدان النامية على الاستفادة من فرص التجارة. وعلى المركز والأونكتاد أن يتعاونا، مركِّزين على الميزات النسبية لكل منهما. ويمكن تعزيز الأثر الإنمائي للعديد من أنشطة المركز من خلال إقامة روابط أكثر متانة مع الأونكتاد. ويمكن كذلك للعديد من أنشطة الأونكتاد الاستفادة من خبرة مركز التجارة الدولية في تلبية احتياجات العاملين في قطاع الأعمال. وعلى الأونكتاد والمركز أيضاً تعزيز تعاونهما على المستوى الوطني من خلال آليات مثل المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقطاعات الإنتاجية.

١٨٣- وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي تشهدها أسواق السلع الأساسية، فإن الأمين العام للأمم المتحدة يُحثُّ على تحويل فرع السلع الأساسية القائم إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد، في نطاق الموارد المتاحة لفرع السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مع الاحتفاظ بولاية الفرع ومراعاة عمل سائر المنظمات ذات الصلة وتفادي الازدواجية في العمل. وينبغي أن تسهم هذه الوحدة على نحو أكثر فعالية، بفضل إرشادات وقيادة الأمين العام للأونكتاد، في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسيات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها.

ألف - البحث والتحليل

١٨٤- البحث والتحليل هما العمود الفقري لعمل الأونكتاد وينبغي أن تكون لهما وجهة إنمائية وأن يكونا مستقلين وقائمين على أدلة متينة. كما ينبغي أن يركِّزا على ما يلي:

(أ) القيام بعمل طلائعي ومبتكر في مجال التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من قضايا؛

(ب) التركيز على التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في سياق السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المتَّفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛

(ج) إتاحة حلول عملية وخيارات على صعيد السياسات، واستجابة تحليلية للتحديات الناشئة والتحديات الطويلة الأمد في مجال التنمية، ومواصلة بحث قضايا النظم ذات الصلة بالتجارة والتنمية والقضايا المترابطة؛

(د) تحديد الفرص المتاحة ضمن إطار الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على استخدام العولمة كقاطرة للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر، والتقدم بتوصيات عملية في مجال السياسات مع مراعاة أمور منها أفضل الممارسات الدولية والإقليمية والوطنية؛

(هـ) مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وتجاربها واختلاف مستويات تنميتها؛

(و) القيام، عند الطلب وبدعم من المانحين، بإعداد استعراضات للسياسات خاصة بكل بلد على حدة وإجراء دراسات إفرادية في مجالات الاستثمار، والتجارة، والخدمات، والسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ز) تحليل السياسات الوطنية القائمة التي تدعم التنمية، بهدف تحديد مختلف السياسات الفعالة، بما في ذلك السياسات المبتكرة، التي يمكن أن تنظر فيها البلدان النامية بشكل عام وأقل البلدان نمواً بشكل خاص في سياق استراتيجيتها الوطنية للتنمية أو أن تُدرجها في خطة ملموسة لتنفيذ هذه السياسات بالتعاون مع المستفيدين المحتملين.

١٨٥- وينبغي لأنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد أن تحفز وتدعم النقاش على جميع مستويات الآلية الحكومية الدولية في المجالات التي تندرج في إطار ولاية الأونكتاد، واستخلاص النواتج منها. وينبغي أن يخضع نشر نتائج البحث والتحليل اللذين يقوم بهما الأونكتاد لعملية موافقة فعلية داخل الأمانة لضمان الاتساق من جانب المنظمة في جميع المجالات ذات الأهمية الرئيسية في مجال السياسات. وعلى الأونكتاد أن يستخدم، في عمله البحثي، إسهامات مراكز البحوث والأوساط الأكاديمية. وعليه أيضاً أن يعزز عمليات استعراض النظراء لزيادة تحسين جودة عمله. ويمكن زيادة الأثر والفعالية في ما يقوم به الأونكتاد من أنشطة بحث وتحليل للسياسات عن طريق تركيز الالتزام البحثي في كل عنصر من عناصر البرامج الفرعية، بما يكفل التلاقح والتعاون فيما بين الشُعَب وزيادة تشجيع الشراكات الخلاقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وسائر المنظمات الدولية، بما يعزز التكامل ذا الوجهة الإنمائية، والتآزر والتماسك في ولايات كل منظمة من المنظمات، وإجراء تقييم منهجي لنواتج البحوث.

١٨٦- وعلى الأونكتاد أن ينفذ تنفيذاً كاملاً مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٩ (الدورة التنفيذية ١٧) وأن يقوم، على ذلك الأساس، بتحديث وتحسين سياسته الخاصة بالمنشورات عن طريق التركيز على منتجاته البحثية الرئيسية وعلى سلاسل الدراسات الهامة والمواد التقنية العالية الجودة. وعلى الأونكتاد أيضاً أن ينسق برنامجه في

مجال النشر مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والاحتياجات المحددة في إطار العملية الحكومية الدولية. وينبغي أن يظل برنامج منشورات الأونكتاد، التي تصدر كل سنتين، موضع استعراض وإقرار من جانب مجلس التجارة والتنمية، وفقاً لفئات الميزانية البرنامجية المقررة (المنشورات المتكررة وغير المتكررة والمنشورات التقنية) لضمان الاتساق والفعالية والأهمية.

١٨٧- وعلى الأمانة أيضاً أن تستنبط استراتيجية للاتصال تكون أكثر فعالية. ويجب أن تستهدف هذه الاستراتيجية جمهوراً أوسع، بما في ذلك صانعو السياسات على مستوى رفيع، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث، وكيانات المجتمع المدني سواء في البلدان المتقدمة أو، بشكل خاص، في البلدان النامية. وينبغي أن يكون هناك استخدام أوسع للأدوات الإلكترونية، بما في ذلك موقع الأونكتاد، كما ينبغي التشديد على إصدار الترجمات في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. كما ينبغي أن توزع المنشورات في شراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية وسائر المنظمات الدولية.

١٨٨- وينبغي أن يوافق مجلس التجارة والتنمية، في موعد أقصاه دورته السادسة والخمسون، على استراتيجية الاتصال، بما فيها سياسة تحديث المنشورات.

باء – بناء توافق الآراء

١٨٩- يكتسي بناء توافق الآراء، وهو ركن من أركان عمل الأونكتاد، أهمية جوهرية. وينبغي أن تسعى الآلية الحكومية الدولية إلى بناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تتيح للبلدان النامية زيادة الفرص بأقصى ما يمكن والتصدي لتحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، والتي تعزز تهيئة بيئة تمكينية مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما ينبغي أيضاً أن توفر إرشادات للأمانة في عملها على صعيد أركان عمل الأونكتاد الثلاثة جميعها. ولا بد من المحافظة على طابع الأونكتاد الحكومي الدولي، ولا بد أيضاً من تعزيز الاتساق بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية.

١٩٠- وينبغي لنتائج الاجتماعات الحكومية الدولية أن تكون أكثر تركيزاً على الجانب العملي، كما ينبغي أن تحدد حلولا عملية للمشاكل المتعلقة بالتجارة والتنمية.

١٩١- وينبغي تشجيع زيادة مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين، في الاجتماعات الحكومية الدولية، بما فيها اجتماعات الخبراء، وفقاً للنظام الداخلي القائم، وكما نصت على ذلك الفقرات من ١١٥ إلى ١١٨ من توافق آراء ساو باولو.

١- مجلس التجارة والتنمية

١٩٢- على مجلس التجارة والتنمية، بوصفه أعلى هيئات الأونكتاد في الفترات الفاصلة بين المؤتمرات، أن يعزز وظيفته الخاصة بصنع القرارات ووضع السياسات، ووظيفته الإدارية. وعليه أن يكفل الاتساق في أنشطة المنظمة إجمالاً وتنفيذها وفقاً للولايات المقررة. وعلى المجلس، لدى اضطلاعه بوظائفه المنصوص عليها في ولايته، أن يركز بشكل خاص على ما يلي:

(أ) إجراء حوار وبناء توافق حكومي دولي سياساتي بشأن القضايا الموضوعية وقضايا السياسات الاستراتيجية؛

(ب) استعراض المنشورات الرئيسية والعمل كمحفل لنشر الاستنتاجات الرئيسية؛

(ج) إدماج نتائج هيئاته الفرعية بطريقة منهجية ومتسقة، من أجل إتاحة إرشادات عامة في مجال السياسات، بما في ذلك توجيه العمل الجديد الذي يغطي أركان عمل الأونكتاد الثلاثة؛

(د) ضمان أن يكون التفاعل بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة فعالاً وأن يكون التآزر فيما بينها عملياً؛

(هـ) اعتبار برنامج عمل المنظمة كلاً واحداً متكاملاً وتأمين اتساقه مع الولاية المسندة؛

(و) الإشراف على إدارة هيئاته الفرعية وكفالة قيامها وقيام الأمانة بولاياتها وفقاً لمقررات الأونكتاد الحكومية الدولية؛

(ز) بحث وإقرار استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛

(ح) متابعة استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصال، بما في ذلك سياسته في مجال النشر، وتوزيع المنشورات، لتأمين تنفيذها وتحديثها عند اللزوم، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

١٩٣- وينبغي أن يعكس جدول أعمال المجلس اهتمامات أعضاء الأونكتاد وشواغلهم، وأن يكون موجهاً نحو السياسات، وأن يشمل المسائل المتنوعة والمواضيعية التي تندرج في صلب عمل الأونكتاد، وأن يكون منظماً حول موضوعات تتفق عليها الدول الأعضاء. وفي سياق تنظيم المناقشات الموضوعية، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإجراء نقاش تفاعلي بشأن أمور من بينها استنتاجات أعمال التحليل والبحث التي يضطلع بها الأونكتاد.

١٩٤- وسيضيف المجلس إلى جدول أعمال دورته العادية بنداً إضافياً معنوناً "استراتيجيات التنمية في عالم مُعَوْلَم".

١٩٥- وعلى الأونكتاد، بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة، أن يعزز مساهمته في أعمال الهيئة التي يتبع لها. وسيظل تقرير المجلس إلى الجمعية العامة يتضمن النتائج المتفاوض عليها بخصوص أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والتعاون التقني، وموجزات الرئيس، والنتائج المتفاوض بشأنها الموجهة إلى الأمانة. وينبغي أن يُسهم المجلس أيضاً أكثر من ذي قبل في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما في العمل المتعلق بالتنفيذ المتكامل والمتناسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعة هذه النتائج.

١٩٦- وسوف تُعقد دورة المجلس العادية السنوية في أوائل أيلول/سبتمبر.

١٩٧- وعلى المجلس، وفقاً للوظائف المسندة إليه بموجب ولايته، أن يتخذ الترتيبات لتعزيز الروابط مع الهيئات الحكومية الدولية التي لأنشطتها صلة بوظائفه. وفي هذا الخصوص ينبغي أن يظل رئيس مجلس التجارة والتنمية يشارك في مداولات الجمعية العامة بشأن التجارة والتنمية وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وله أن يشارك في أحداث رئيسية أخرى تُنظَّم في جنيف، متى وُجهت إليه الدعوة. وسيطلع رئيس المجلس الدول الأعضاء في الأونكتاد على نتائج هذه الاجتماعات ومشاركته فيها.

١٩٨- وعلى رئيس المجلس أن يعقد مشاورات شهرية مع مكتب المجلس الموسع والدول الأعضاء التي يهمها الأمر لإتاحة قيام الأمانة بتقديم المعلومات عن الاجتماعات المقبلة، واجتماعات المتابعة غير الرسمية، والمسائل الإجرائية، ومسائل تدبير الشؤون الداخلية. وينبغي أن تظل المشاورات الشهرية تستخدم كمحفل للحوار بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن المسائل التي تهم المنظمة.

١٩٩- ويرحب المؤتمر بإنشاء الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة في مجال التنمية، بإشراك المؤسسات على المستوى القطري والشبكات الإقليمية. ويدعو المؤتمر الأمين العام للأونكتاد إلى القيام، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من عمل الشبكة، وبشكل خاص منتدى النقاش الافتراضي، باستكشاف جدوى تنظيم اجتماع سنوي للشبكة العالمية بتزامن مع انعقاد دورة المجلس العادية.

٢٠٠- وسيضاف بند آخر إلى جدول أعمال الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠١٠ يعنون "تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا". ولتناول هذا البند من جدول الأعمال، ستمدد هذه الدورة العادية أسبوعاً واحداً. وسيقدم الأمين العام للأونكتاد تقريراً عن تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا؛ وسيكون هذا التقرير أساس مناقشات الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى وضع توصيات تُقدّم إلى الأمانة فيما يتعلق بتنفيذها للاتفاق.

٢- اللجان

٢٠١- اللجان هيئات فرعية تابعة لمجلس التجارة والتنمية، وتعرض تقاريرها على مجلس التجارة والتنمية من أجل اعتمادها، بما في ذلك أية استنتاجات وتوصيات يُتفق عليها خلال المدة المقررة لدورات اللجان. وتعقد اللجان اجتماعات حكومية دولية يحضرها ممثلو الحكومات. ويتمثل دور اللجان في ما يلي: إجراء حوار سياساتي بخصوص مسألة مختارة أو مسألتين مختارتين؛ والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء؛ وإدارة برامج عمل اجتماعات الخبراء في إطار اختصاصاتها والتوصية بإقرارها؛ وتشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

٢٠٢- وسوف تكون هناك لجنتان الأولى هي لجنة التجارة والتنمية، والثانية هي لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. وستسند إلى لجنة التجارة والتنمية ولاية لجنة سابقة هي لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، كما ستتولى هذه اللجنة المسؤولية عن قضايا النقل ولوجيستيات التجارة، التي كانت مسندة إلى لجنة سابقة هي لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وستسند إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولاية لجنة سابقة هي لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، كما ستتولى المسؤولية عن قضايا المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت مسندة إلى لجنة سابقة هي لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

٢٠٣- وستتمثل نتائج دورات اللجنتين في استنتاجات متفقٍ عليها مستمدة من الحوار السياساتي وفي توصيات تُقدّم إلى الأمانة يُتوصل إليها خلال المدة المقررة للدورة. وفي هذا الخصوص، يمكن أن تشمل التوصيات اقتراحات بشأن مجالات وموضوعات البحث. وعلى أساس حوار بين المستفيدين والمانحين، يمكن أن تتضمن التوصيات أيضاً مقترحات بشأن تنفيذ مشاريع التعاون التقني وإنهائها، حيثما تتفق الأطراف المعنية على ذلك. وينبغي أن تكون هذه الاستنتاجات والتوصيات مركزة ومقتضبة وذات صلة مباشرة بجدول أعمال الدورة، وينبغي أن تقدم إسهامات في ركني البحث والتحليل والتعاون التقني. وسوف تُضمَّن تقاريرُ اللجنتين تلك الاستنتاجات والتوصيات.

٢٠٤- يقرر مجلس التجارة والتنمية الموضوعات التي تتناولها دورات اللجنتين بناءً على توصية مكتب المجلس، وذلك قبل انعقاد دورات اللجنتين بستة أشهر على الأقل وتستند إلى موضوعٍ مختار أو موضوعات مختارة من بحوث الأمانة أو من مسائل مهمة محددة في تقارير اجتماعات الخبراء. وتيسيراً لزيادة الاستجابة لاهتمامات الدول الأعضاء في سياق التحضير لدورات اللجنتين، يقوم مكتب مجلس التجارة والتنمية في الفترات الفاصلة بين الدورات بمتابعة التحضير للدورة التالية لكل من اللجنتين.

٢٠٥- وتعقد دورات اللجنتين في نفس الفترة من كل عام في الربيع وعلى نحو متتابع بغية إتاحة تحسين التخطيط والحضور، بما في ذلك حضور المشاركين من العواصم. وسوف تستمر كل دورة خمسة أيام، وتشمل هذه الفترة توقفا مدته يوم واحد يخصص لإجراء مشاورات غير رسمية. ويركّز خلال الثلاثة أيام الأولى على بنود جدول الأعمال الموضوعية، بما يشمل موضوعاً أو موضوعين يقررهما مكتب مجلس التجارة والتنمية مسبقاً والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء وخطط عملها. وبعد التوقف لمدة يوم واحد تتناول اللجنة، في اليوم الأخير من الدورة، المسائل المؤسسية المدرجة في جدول الأعمال وتعتمد أية نتائج متفقاً عليها.

٢٠٦- وستستند اجتماعات اللجنتين إلى الإسهامات التالية: الوثائق الموضوعية التي تعدها الأمانة، والتي تعرض وجهة نظر الأمانة وتوصياتها بالاستناد إلى عملها في مجالي البحث والتحليل؛ وتقارير اجتماعات الخبراء؛ وإسهامات الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ وتقارير أنشطة الأمانة. ويتم إعداد الوثائق قبل انعقاد الدورة بستة أسابيع على الأقل، وذلك بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، ووفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣- اجتماعات الخبراء

٢٠٧- ستظل اجتماعات الخبراء تعقد تحت رعاية اللجنتين. وينبغي تعزيز اجتماعات الخبراء لكي يقدموا إسهاماً أكبر في برنامج عمل الأونكتاد على صعيد أركان عمله الثلاثة جميعها. وتعقد اجتماعات الخبراء في دورة أحادية أو في دورات متعددة الأعوام. ولن تكون هناك أية زيادة في العدد الإجمالي لاجتماعات الخبراء التي تعقد في السنة الواحدة (وهو ثمانية اجتماعات)، ولا تدوم كلّ دورة أكثر من ثلاثة أيام. وتضم جميع اجتماعات الخبراء هذه الخبراء الذين تعينهم الدول الأعضاء لكنهم يشاركون بصفتهم الشخصية. وينبغي تشجيع المشاركة المتوازنة من العواصم من مختلف المناطق. وينبغي أن تكون اجتماعات الخبراء تفاعلية وأن تمكّن جميع الخبراء من المشاركة مشاركة كاملة؛ وأن تشجع تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات؛ وينبغي أن تيسر التواصل الشبكي بين الخبراء. كما يمكن هذه الاجتماعات أن تفضي كجزء من تقرير الرئيس، إلى طرح خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ

لكي تنظر فيها اللجنتان، مثل قوائم جرد لأفضل الممارسات والقوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية.

٢٠٨- وسيحدد مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين مواضيع واختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات. وستقدم اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات تقارير إلى اللجنتين سنوياً. وستتواصل اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات لفترة قد تصل إلى أربعة أعوام، على ألا تتجاوز دورة المؤتمر التي تلي إنشاءها. وفي هذا الصدد، سوف ينظم مجلس التجارة والتنمية اجتماعاً متعدد السنوات للخبراء بشأن السلع الأساسية.

٢٠٩- وستعقد اجتماعات الخبراء الأحادية الدورة بشأن موضوعات محددة تتطلب بحثاً متعمقاً. ويقرر مجلس التجارة والتنمية هذه الموضوعات.

٢١٠- ويجب أن يكون تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به. ويتأتّى التمويل من الصندوق الائتماني القائم لهذا الغرض؛ ويطلب إلى الأمين العام للأونكتاد بذل جهود متجددة ومتواصلة لجذب التبرعات للصندوق على أساس الأولوية. والدول الأعضاء مدعوة إلى التبرع للصندوق.

٢١١- وسيظل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يجتمعان سنوياً.

جيم - التعاون التقني

٢١٢- إن التعاون التقني، بوصفه ركناً من أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، ينبغي أن يكون مندمجاً كلياً مع الركنين الآخرين. ويفترض في التعاون التقني ما يلي:

(أ) أن يحقق نتائج ملموسة على كل من المستوى الأقاليمي والإقليمي والوطني، لصالح جميع البلدان النامية؛

(ب) أن يكون قائماً على الطلب ويتبنى إسناد زمام الأمور إلى البلد؛

(ج) أن يستند إلى مبادئ الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة؛

(د) أن يواصل الاستجابة لاحتياجات جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا؛

(هـ) أن يستجيب بصفة خاصة لاحتياجات القارة الأفريقية؛

(و) أن يكون مخططاً ومطبقاً بطريقة متوازنة جغرافياً؛

(ز) أن يواصل الاستجابة للاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

(ح) أن يواصل أيضاً الاستجابة للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستجابة للاحتياجات الخاصة للاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة؛

(ط) أن يتفق مع مقرري مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤) لعام ٢٠٠٧ و٤٧٨(د-٥٠) لعام ٢٠٠٣؛

(ي) أن يتفق مع استنتاجات استعراض منتصف المدة الذي أجري في عام ٢٠٠٦.

٢١٣- وينبغي أن تُعزّز إلى أقصى حد أنشطة تقديم المساعدة التقنية القائمة على الشراكة الإقليمية للاستفادة من الموارد المجمعة. وينبغي أن تستخدم الخبرات والموارد المادية المحلية والإقليمية إلى أقصى حد ممكن لتعزيز القدرة المؤسسية للبلدان المتلقية وتأمين استدامة المنافع.

٢١٤- أما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً فعلى الأونكتاد أن يكثّف مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وعلى الأونكتاد أن يساهم، بالتعاون مع المؤسسات المشاركة الأخرى، في تعزيز قدرات البلدان بما يحقق الفعالية في إدارة وتنفيذ ورصد إدماج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً. ويحيط المؤتمر علماً بنجاح مؤتمر إعلان التبرعات المعني بالإطار المتكامل المعزز، الذي عقد في ستكهولم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢١٥- وينبغي مواصلة الجهود لتحسين إدارة أنشطة المساعدة التقنية كافة وتقييمها وتقديم التقارير عنها، مع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما يلي:

(أ) قياس مدى فعالية تلك الأنشطة وتقييم أثرها، وفقاً للفقرات ذات الصلة من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠) وما يتصل بذلك من قواعد الأمم المتحدة بشأن تقييم التعاون التقني؛

(ب) تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الأمانة بوضوح؛

(ج) تتبع الطلب على المساعدة ومدى توافر التمويل. وينبغي أن يكون هناك مزيد من التعاون فيما بين الشُّعب تشجيعاً للأخذ بمنظور شامل على صعيد الأونكتاد وتعزيز التآزر والفعالية من حيث التكلفة وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في تصميم أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها.

٢١٦- ويشدد المؤتمر على مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، ويشجع على تنفيذه تنفيذاً فعالاً بقصد زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية والاتساق في تخطيط برامج المساعدة التقنية وتنفيذها بهدف تعزيز فعالية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد وأثر هذا التعاون.

٢١٧- وينبغي أيضاً زيادة تحسين جمع الأموال. وتماشياً مع مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، يُحثُّ المانحون والمانحون المحتملون الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات لعدة سنوات على تقديم هذه التبرعات للصناديق الاستئمانية المواضيعية المنشأة حديثاً من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ في تخطيط برامج المساعدة التقنية ذات الصلة وتنفيذها. و ينبغي المضي في استكشاف السبل والخيارات الأخرى لتحسين جمع الأموال وتنويع قاعدة التمويل، ومنها مثلاً زيادة الفعالية في التوعية وفي التعريف بقدرات الأونكتاد وبرامجه في مجال التعاون التقني وباحتياجات التمويل.

٢١٨- ومن الأهداف الرئيسية لاقتراح إصلاح الأمم المتحدة ما يتمثل في تحسين السبل التي يمكن أن تعمل بها وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. وينبغي أن يعزز الأونكتاد روابطه العملية مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما تلك العاملة على المستوى القطري. ويرحب المؤتمر بقيام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بوضع مجموعة الموضوعات المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقطاعات المنتجة، التي يتمثل الغرض منها في تعزيز دور التجارة وما يتصل بها من مسائل في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقيام بعمليات مشتركة على المستوى القطري، وتعزيز تعاون الوكالات في المبادرات المتعلقة بهذه المجالات على صعيد المنظومة. وينبغي أن يتواصل بنشاط برنامج التدريب الذي وُضع مؤخراً من أجل المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والمتعلق بأنشطة وبرامج المجموعة المواضيعية. ولتكميل هذا التدريب كما ينبغي لجهات التنسيق الإقليمية المعينة، المشار إليها في الفقرة ١٧٨ أعلاه، في إطار الإجراءات الراسخة للأمانة، أن تساعد المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في تحديد وتطوير برامج الأونكتاد لصالح بلدانهم، وإدراج هذه البرامج في أطر الأمم المتحدة الإنمائية. ولا بد أن ينفذ الأونكتاد بأسرع ما يمكن قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" والقرارات اللاحقة بشأن هذا الموضوع.

٢١٩- ويرحب المؤتمر بتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة ويشجع تنفيذها، ويحيط علماً بالاستعراض الشامل لمبادرة المعونة من أجل التجارة الذي جرى في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتشمل مبادرة المعونة من أجل التجارة موارد من المساعدة التقنية المقدمة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء القدرة على صياغة سياسات تجارية يُدار زمام أمورها محلياً، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وبناء القدرات المتعلقة بعمليات التوريد، والتعويض عن تكاليف التكّيف. وبإمكان الأونكتاد أن يساهم في تحقيق مبادرة المعونة من أجل التجارة بوسائل من بينها أنشطته في مجال التعاون التقني، بما في ذلك في سياق مشاركته في مجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية.

٢٢٠- وعلى الأونكتاد أيضاً أن يحسّن أنشطته الخارجية في مجال التعاون التقني في اتجاه المتلقين المحتملين، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، مع مراعاة مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠). وينبغي أن يجري التفاعل بين الأمانة والمستفيدين المحتملين والمانحين في مجال التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد بطريقة أكثر تنظيماً في إطار الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (التعاون التقني).

دال - التنفيذ

٢٢١- من أجل تنفيذ الأنشطة المبيّنة في الفقرات التنفيذية من اتفاق أكرا المتعلقة بمساهمة الأونكتاد وتعزيز عمله بطريقة تجمع بين الكفاءة وحُسن التوقيت، ينبغي أن تُعرض تلك الأنشطة، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وممارساتها، كبرنامج عمل للسنوات الأربع المقبلة تحدد أهدافه ونواتجه بوضوح، بما في ذلك تحديد الأطر الزمنية والنواتج المتوقعة. وينبغي أن يعرض الأمين العام للأونكتاد برنامج العمل على الدول الأعضاء من أجل مناقشته في الجلسة الأولى للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وفي دورة مجلس التجارة والتنمية اللاحقة.

ثالثاً – بيانات لعرض المواقف[٢]

١- قال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن ما يفهمه وفده من عبارة "الحق في التنمية" هو أنها تعني أن كل فرد ينبغي أن يتمتع بالحق في تنمية قدراته الفكرية الذاتية وغيرها من القدرات إلى أقصى حد ممكن، عن طريق ممارسة الحقوق والحريات المدنية والسياسية بأكملها.

٢- وقال ممثل **الجمهورية الإسلامية الإيرانية** إن وفده لا يمكنه أن يقبل بأي عملية تؤدي إلى الاعتراف بالنظام الإسرائيلي وأعرب عن تحفظات قوية على إدراج إشارات في نهاية الجملة الأولى من الفقرة ٤٤ لاتفاق أكرا إلى ما سمي بـ"خارطة الطريق" وغيرها من العمليات التي ليست جزءاً من جهود الجمعية العامة وقراراتها المتعلقة بقضية فلسطين.

---

(٢) أدلي بها خلال الجلسة العامة الختامية للجنة الجامعة، يوم الجمعة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

رابعاً – المسائل التنظيمية والإجرائية ومسائل أخرى

ألف – افتتاح المؤتمر
(البند ١ من جدول الأعمال)

٣- أُقيم حفل افتتاح الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في مركز أكرا الدولي للمؤتمرات، بأكرا، غانا. وأدلى ببيانات افتتاحية السيد لويس إيناسيو دا سيلفا، رئيس البرازيل، والسيد جون آجييكوم كوفور، رئيس غانا، والسيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة. وافتتح الدورة السيد سيلسو آموريم، وزير خارجية البرازيل، متحدثاً بصفته الرئيس المنتهية ولايته للدورة الحادية عشرة للأونكتاد.

باء – انتخاب الرئيس
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤- انتخب المؤتمر بالتزكية رئيساً له، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٢٧٠ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، السيد جو بايدو – آنساه، وزير التجارة والصناعة وتنمية القطاع الخاص المكلف بالمبادرات الخاصة لرئيس غانا.

جيم – إنشاء هيئات الدورة
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥- قرر المؤتمر، في الجلسة نفسها، إنشاء لجنة جامعة كي تنظر في البند الموضوعي المحدد الذي أحالته إليها الجلسة العامة (البند ٨ من جدول الأعمال) وتقدم تقريراً بشأنه. وأُشير إلى أنه، تماشياً مع المادة ٦٣ من النظام الداخلي، يمكن للجنة الجامعة أن تُنشئ ما قد يلزم لأداء عملها من أفرقة صياغة.

دال – انتخاب نواب الرئيس والمقرر
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦- قرر المؤتمر، في الجلسة نفسها، أن يتكون مكتبه من ٣٥ عضواً من بينهم الرئيس ونواب الرئيس ورئيس اللجنة الجامعة ومقرر المؤتمر. وقرر المؤتمر كذلك أن يجري تشكيل المكتب على نحو يكفل التوزيع الجغرافي العادل، أي سبعة أعضاء من أفريقيا، وسبعة أعضاء من آسيا، وسبعة أعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتسعة أعضاء من المجموعة باء، وأربعة أعضاء من المجموعة دال، والصين. وقرر المؤتمر عدم تطبيق المادة ٥٨ من النظام الداخلي فيما يتعلق بإجراءات انتخاب أعضاء المكتب، وأعلن انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

رئيس اللجنة الجامعة:

السيد بيتكو دراغانوف بلغاريا

نواب الرئيس:

السيد رشيد بلدهان	الجزائر
السيد ألفريدو تشيارارديا	الأرجنتين
السيد فيروز أحمد	بنغلاديش
السيد أندري سافينيخ	بيلاروس
السيد دون ستيفنسن	كندا
السيد يي زياوجون	الصين
السيد يوسف سوماهورو	كوت ديفوار
السيد ريكاردو كابريساس رويس	كوبا
السيد رمزي عز الدين رمزي	مصر
السيدة آنا فيلما ألبانس دي إيسكوبار	السلفادور
السيد بيير جاكمو	فرنسا
السيدة داغمار فورل	ألمانيا
السيد رسلان إسحار جنية	إندونيسيا
السيد سيد مسعود مير كاظمي	إيران (جمهورية - الإسلامية)
السيد رونالد روبنسون	جامايكا
السيد ياسوهيدي ناكاياما	اليابان
السيدة لوس ماريا دي لا مورا	المكسيك
السيد محمد لوليشكي	المغرب
السيد هاكون آرالد غولبراندسن	النرويج
السيد أحمد با عمر	عمان
السيد شهيد خاقان عباسي	باكستان
السيد غونزالو غوتييرس راينل	بيرو
السيدة إرليندا أ. باسيليو	الفلبين
السيد جواو غومس كرافينيو	البرتغال
السيد فلاديمير اتكاتشينكو	الاتحاد الروسي
السيدة أندري ستير	سلوفينيا
السيد روب دايفيس	جنوب أفريقيا
السيد ألفريدو بونيت بايخيت	إسبانيا
السيد نوبادون باتاما	تايلند
السيد نلسون غاغاوالا وامبوزي	أوغندا
السيدة جورج دراغنيش	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد خورخي باليرو	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

المقرر:

السيد داريوس كوريك سويسرا

٧- ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، قرر المؤتمر إشراك منسقي المجموعات الإقليمية إشراكاً كاملاً في أعمال المكتب.

هاء - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر
(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

٨- أنشأ المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، تقرر أن تتألف هذه اللجنة من نفس الدول التسع التي عيَّنتها الجمعية العامة للعمل كأعضاء في لجنة وثائق التفويض في دورتها الثانية والستين. وعليه، كانت عضوية لجنة وثائق التفويض كما يلي: الاتحاد الروسي، وأنغولا، وسنغافورة، وسورينام، وسويسرا، وشيلي، والصين، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٩- اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة ٢٨٠ (الختامية)، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة TD/440.

واو - إقرار جدول الأعمال
(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠- أقر المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية عشرة، كما ورد في الوثيقة TD/414 (انظر المرفق الأول أدناه).

زاي - المناقشة العامة
(البند ٧ من جدول الأعمال)

١١- خلال المناقشة العامة، أدلى ببيانات باسم أو بالنيابة عن ٩٥ دولة طرفاً، والمراقب عن فلسطين، وستّ هيئات من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وخمسة من المنظمات الحكومية الدولية. ويمكن الاطلاع على البيانات وتسجيلات الفيديو المحفوظة للمناقشة العامة في الموقع www.unctadxii.org.

حاء – مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

(أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

١٢- أقر المؤتمر في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قوائم أسماء الدول المدرجة في الوثيقة TD/B/INF.211 (انظر المرفق الثامن).

(ب) التقرير المقدم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

١٣- في الجلسة نفسها، أحاط المؤتمر علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى المؤتمر والذي يرد في الوثيقة TD/441.

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

١٤- في الجلسة نفسها، قال السيد أولوسيي أودوييمي، مدير شعبة الإدارة بالأونكتاد إن تأخر وضع الصيغة النهائية لاتفاق أكرا أدى إلى عدم تمكن الأمانة من إعداد البيان الرسمي المتعلق بالآثار الإدارية والمالية لاعتماد الاتفاق. وتلا بعد ذلك البيان التالي للمراقب المالي للأمم المتحدة:

"يتوقع من مجلس التجارة والتنمية خلال دورته الخامسة والخمسين أن يجري استعراضاً شاملاً لاتفاق أكرا وأن يتخذ القرارات ذات الصلة بالموضوع، لا سيما فيما يتعلق بالفقرات من ٢٠٢ إلى ٢١٤. وفي ضوء ذلك، ستقدم الأمانة إلى المجلس، عند الاقتضاء، بياناً تُضمِّنه الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية".

١٥- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن ما يفهمه هو أن اعتماد الاتفاق لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٦- السيد أودوييمي إنه ليست لديه معلومات تشير إلى عكس ذلك، وأكد أن البيان لن يقدم إلا "عند الاقتضاء".

١٧- وأحاط المؤتمر علماً ببيان مدير شعبة الإدارة.

طاء – اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٨- اعتمد المؤتمر خلال جلسته العامة الختامية أيضاً تقريره إلى الجمعية العامة الذي يرد في الوثيقة TD/L.399، على أن يجري إعداد صيغته النهائية تحت إشراف المقرر مع أخذ مداولات الجلسة العامة الختامية في الاعتبار.

ياء – الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب غانا

١٩- اعتمد المؤتمر بالتزكية خلال الجلسة العامة الختامية بياناً قدمه ممثل جمهورية تترانيا المتحدة يعرب فيه عن الامتنان لحكومة وشعب غانا.

كاف – مكان انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٠- في الجلسة العامة الافتتاحية، أعلن السيد يوسف حسين كمال، وزير المالية والقائم بأعمال وزير الاقتصاد والتجارة في قطر، عرض حكومة بلده استضافة الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) في عام ٢٠١٢.

٢١- وأدلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين ببيان رحب فيه بعرض حكومة قطر.

٢٢- ورحب رئيس المؤتمر، متحدثاً باسم المؤتمر، بالعرض معتبراً إياه دلالة ثقة بالأونكتاد ومبشراً بنجاح دورته الثانية عشرة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١- افتتاح المؤتمر

٢- انتخاب الرئيس

٣- إنشاء هيئات الدورة

٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر

٥- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٦- إقرار جدول الأعمال

٧- المناقشة العامة

٨- تناول ما تُتيحه العولمة من فرص وما تطرحه من تحدّيات للتنمية:

(أ) تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النُّهج الإقليمية

(ب) القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافية الاقتصاد العالمي

(ج) تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

(د) تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

٩- مسائل أخرى:

(أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ب) التقرير المقدم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

١٠- اعتماد تقرير المؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة

المرفق الثاني

الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد

١- نحن، وزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، قد اجتمعنا في أكرا، غانا، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمناسبة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية غانا ولشعبها لتنظيم الاجتماع الوزاري تنظيماً ممتازاً ولاستضافتهما ذلك الاجتماع ولضيافتهما الكريمة لنا في مدينة أكرا منذ وصولنا إليها.

٢- ونحن نؤكد مجدداً دور الأونكتاد المحوري بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة لمعالجة التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة معالجة متكاملة. فالأونكتاد يتبوأ مكانة بارزة تمكّنه من الاستجابة للتحديات الحالية والمستجدة التي تواجه البلدان النامية. وولاية الأونكتاد ومهامه تُكسبه دوراً خاصاً في التركيبة العامة للمؤسسات المتعددة الأطراف وفي منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (إجراء البحوث والتحليل، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني) والآلية الحكومية الدولية. وندعو على وجه الاستعجال إلى الحفاظ على الهيكل الحكومي الدولي الحالي للأونكتاد الذي يضم ثلاث لجان، ينبغي تكريس واحدة منها للعولمة لكي تسدي المشورة للبلدان النامية بشأن القضايا المتعلقة بتحديات العولمة.

٣- وإننا نقر بالتوجه الفريد للأونكتاد وبالتزامه بخدمة هدف التنمية، ولدينا ثقة بأنه سيواصل الاضطلاع بدور حيوي في توفير آراء متبصرة بشأن القضايا الاستراتيجية والنُظُمية. ويجب أن تعمل أركان الأونكتاد الثلاثة على نحو متكامل وشامل توخياً للمساهمة بطريقة مباشرة في النقاش العالمي بشأن التنمية بينما نمضي قُدُماً صوب الاجتماع الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد عام ٢٠١٥. وتتيح لنا تلك المناسبة فرصةً رائعةً لزيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية الدولية، وتعزيز محورية تلك الإدارة في مجال التنمية في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي.

٤- ونحن نشدِّد على أهمية تعزيز تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة في مواجهة تزايد النزعة الأحادية. ونرفض أيضاً وضع سياسات وقواعد تضع الجميع في قالب واحد وتحد من حيّز السياسات المتاح للبلدان النامية ومن قدرتها على اختيار سياسات اقتصادية مناسبة لها. ومع إقرارنا بتمسكنا بالالتزامات الدولية فإننا نؤكد مجدداً أن وجود هامش السياسات أمر ضروري للوفاء تماماً بتلك الالتزامات على أفضل نحو يناسب ظروفنا وأوضاعنا الوطنية المتباينة.

٥- ونؤكد مجدداً خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو. وتمثل الدورة الثانية عشرة للأونكتاد فرصة ممتازة للقيام، بناءً على هذا الأساس، باستعراض وتفعيل التعاون الاقتصادي الدولي بهدف تحسين التنمية في جميع البلدان النامية وتوفير نموذج سياساتي موجه نحو التنمية، وحوار على صعيد السياسات، وبناء توافق في الآراء. وباستطاعة المؤتمر أن يعزز هذا الهدف بتقوية الدعم لنظامٍ اقتصادي وتجاري ومالي عالمي أنسب للتنمية.

ونحن نهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب سعياً إلى تحقيق جدول أعمال إنمائي مشترك.

٦- ونحن نقدِّر أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، كما حُدِّدت في مؤتمرات القمة السابقة التي عقدتها الأمم المتحدة وغيرها من المحافل. وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيركز على أفريقيا ويعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من أجل استعراض التقدم المحرز في الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية. ولذا فنحن نرحب بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتمكين أفقر مليار من البشر من الإفلات في نهاية الأمر من براثن الفقر. ونحن نرحب في هذا السياق بإقامة المجموعة التوجيهية لأفريقيا المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لأنها تضم معاً وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين من أجل معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية في سعيها إلى تحقيق التنمية معالجةً منهجية.

٧- ويتطلب البنيان المؤسسي العالمي الحالي للإدارة الاقتصادية العالمية إصلاحات جوهرية لتوفير إطار وافٍ للتعامل مع واقع العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية من أجل الاستجابة لاحتياجات الغالبية العظمى من الفقراء. ويجب إحراز تقدم في زيادة اتساق البنيان الاقتصادي الدولي، لا سيما تفاعل النظام التجاري المتعدد الأطراف والنظامين الدوليين المالي والنقدي. وثمة حاجة إلى إدارة العلاقات الاقتصادية العالمية إدارة تكون أكثر شمولاً للجميع وأكثر شفافية، ويكون فيها للبلدان النامية صوت ومشاركة كافيان في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية. ولذا فإننا نطلب من الأونكتاد أن يقدم توصيات بشأن السياسات المتعلقة بجميع الأمور التجارية والمرتبطة بالتنمية، بما يشمل القطاعات التي تتناولها مفاوضات منظمة التجارة العالمية. فهذا سيساعد البلدان النامية على زيادة المكاسب الإنمائية التي تتحقق لها من النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى أقصى حد.

٨- ونحن نشعر بالقلق على وجه الخصوص لعدم اختتام جولة الدوحة من المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية ولعدم تحقيقها طموحات البلدان النامية حتى الآن. وينبغي أن يتمسك جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتزامهم بأن تعمل المنظمة على إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحاً ومنصفاً ومستنداً إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومواتياً للتنمية، وأن يعيدوا تأكيد التزامهم هذا. ويجب أن يثبتوا إرادتهم السياسية واهتمامهم المشترك بضمان نجاح جولة الدوحة وتحقيق جدول أعمالها الإنمائي، مع منح البلدان النامية ما يلزم من معاملة خاصة ومميَّزة. ولذا ينبغي أن تيسِّر جولة الدوحة اندماج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، اندماجاً مفيداً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وينبغي أن تكفل نتائجها النهائية وجود التزامات عادلة ومنصفة ويمكن الوفاء بها. ويجب معالجة الاحتياجات المحددة والخاصة لأقل البلدان نمواً معالجةً مناسبة وذلك للوفاء بالوعود التي قُدِّمت في الدوحة وفي منتديات التفاوض التجاري اللاحقة. كما نؤيد إعلان ماسيرو الوزاري المتعلق بأقل البلدان نمواً ونحث المجتمع الدولي على تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً. ونطلب إلى الأونكتاد أن يعزز جهوده الرامية إلى مساعدة جميع البلدان النامية على تحقيق مكاسب إنمائية عن طريق مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي المفاوضات التجارية، وأن يعطي الأولوية لتلك الجهود.

٩- وينبغي أن تحقق جولة الدوحة تحسينات في القواعد المتعددة الأطراف تعالج وتزيل أوجه التفاوت القائمة وتعزز العدل والإنصاف في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى ضوء ذلك، يلزم التشديد على محورية

الزراعة، فالأساس الجوهري لوجود تجارة عادلة ومتوازنة في مجال الزراعة هو إزالة التشوُّهات الموجودة حالياً في التجارة الزراعية. ويجب الحد بفعالية وبدرجة كبيرة مما يقدمه بعض البلدان المتقدمة من دعم محلي للإنتاج الزراعي لديها، وذلك وفقاً للولاية المتعلقة بمفاوضات الدوحة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تزيل جولة الدوحة جميع أشكال إعانات الصادرات. ونحن نحث البلدان المتقدمة التي تقدم إعانات لقطاع القطن على أن تُزيل على وجه السرعة كلاً من إعانات الصادرات والدعم المحلي المتعلق بالإنتاج، لا سيما بهدف الاستجابة لشواغل منتجي القطن في أفريقيا استجابة كاملة. ويجب أن يُعالَج على نحو وافٍ ما يمكن أن يترتب على اتفاق في منظمة التجارة العالمية من آثار سلبية على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، بما يشمل تكاليف التنفيذ وغير ذلك من الشواغل. وينبغي تمويل المعونة من أجل التجارة تمويلاً كافياً من خلال تقديم موارد إضافية ويمكن التنبؤ بها، ضماناً لتلبية احتياجات جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً.

١٠- ويتطلب الحوار والمفاوضات بين الشمال والجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي كوسيلة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب في آن واحد، تعاوناً حقيقياً من أجل التنمية من خلال شراكة عالمية. وتزايُد عدد الاتفاقات التجارية بين الشمال والجنوب والسمة المعقدة لهذه الاتفاقات، ومنها اتفاقات التجارة الحرة الثنائية واتفاقات الشراكة الاقتصادية بين البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، هو أمر يدل على أهمية كفالة الاتساق لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك أهمية كفالة وجود تفاعل إيجابي بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن التفاعل مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية، لكي تُسهم هذه الاتفاقات مساهمة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي القضاء على الفقر. وينبغي أن تمتثل الاتفاقات التجارية الإقليمية لقواعد منظمة التجارة العالمية مع أخذ بعدها الإنمائي في الاعتبار. وينبغي ألا تُسفر الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب عن فرض أعباء إضافية على البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً.

١١- ونحن نشدِّد على أهمية تعزيز عالمية منظمة التجارة العالمية والانضمام إليها. وينبغي التعجيل بعملية الانضمام بدون فرض عوائق سياسية، وينبغي أن تجري تلك العملية بسرعة وبطريقة شفافة في حالة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، التي تطلب الانضمام إلى المنظمة. فهذا من شأنه أن يساهم في اندماج هذه البلدان اندماجاً سريعاً وكاملاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي تعزيز دور الأونكتاد الفريد في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما يقدمه من مساعدة جيدة لتلك العملية، وإعطاء الأولوية لهذا الدور ولتلك المساعدة.

١٢- ونحن نلاحظ بقلق أن التصاعد الذي شهدته مؤخراً أسعار الأغذية والحبوب قد تسبب في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وفي انعدام استقرار الأسواق في العديد من دولنا الأعضاء. ويلزم اتخاذ تدابير جماعية عاجلة على الصعيد العالمي لكي يضمن العالم توافر أمن غذائي كافٍ ووجود أسواق أغذية وحبوب مستقرة. ويلزم تجديد الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، لا سيما في أفريقيا وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

١٣- ونحن ندعو الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية على التصدي لأثر الاعتماد على السلع الأساسية، وكذلك تنويع هياكل الإنتاج في الاقتصادات التي تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية. وينبغي أن تكون الجهود المحلية الرامية إلى التنويع السلعي مدعومة بتدابير محددة من قِبل المجتمع الدولي لمعالجة أوجه القصور في القدرة الإنتاجية لدى البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ولقد كان الأونكتاد دوماً، وينبغي أن يظل، في

صدارة الجهود الرامية إلى حل مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية. وينبغي إيجاد خيارات على صعيد السياسات لحشد المساعدة من أجل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من خلال أركان عمل الأونكتاد الثلاثة توخياً لإدراج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية.

١٤- ونحن نؤكد أهمية إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية (٢٠٠٥)، وإعلان وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي بشأن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد (٢٠٠٨)، ونتائج مؤتمر برازيليا السابق للدورة الثانية عشرة للأونكتاد والمعني بالمبادرة العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (٢٠٠٧)، ونتائج اجتماع خبراء أقل البلدان نمواً المعقود في أروشا (٢٠٠٧) تمهيداً للدورة الثانية عشرة للأونكتاد، وقرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١، ونطلب دعم المجتمع الدولي لتنفيذها بالكامل. ونؤكد أيضاً أهمية التوصل إلى نتائج إنمائية المنحى في إطار جولة مفاوضات الدوحة. ونهيب بالأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ في الأونكتاد على وجه السرعة برنامجاً فرعياً معنياً بالسلع الأساسية في إطار برنامج العمل الحالي للأونكتاد، آخذاً في الاعتبار توصيات المنظمات الإقليمية والدولية؛ وندعو أعضاء الأونكتاد إلى إنشاء جهاز حكومي دولي يُعنى تحديداً بالسلع الأساسية، ويكون على شكل لجنة متعددة السنوات أو فريق خبراء تُناط به مهمة رصد البرنامج المذكور آنفاً. وينبغي أن يراعي البرنامج الفرعي المعني بالسلع الأساسية العمل الجاري في المنظمات الإقليمية والدولية، ومن بينها منظمة التجارة العالمية.

١٥- ونحن نعرب عن قلقنا إزاء أزمة الرهون العقارية المالية والائتمانية الحالية وإزاء عدم الاستقرار الذي شهدته الأسواق المالية مؤخراً وتأثيرهما الضار على آفاق التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك فرص حصول هذه البلدان على التمويل والائتمان البالغي الأهمية. وهذه الأوضاع تتطلب استجابة دولية صارمة لضمان عدم تأثيرها بشدة على تواصل نمو الاقتصاد العالمي وعلى الجهود الإنمائية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى إقامة بنيان مالي دولي جديد يضمن المشاركة الكاملة للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق إصلاحات نظم الرصد والتنظيم. وينبغي أن يؤدي إنشاء هذا البنيان إلى زيادة تحسين قدرات الاستجابة لمعالجة ظهور وانتشار الأزمات المالية، وأن يمنح البلدان النامية مزيداً من المرونة والاستقلالية في إدارة التدفقات المالية. وينبغي أن تولي المناقشات المتعلقة بإصلاح البنيان المالي الدولي مزيداً من الاهتمام لتحقيق الديمقراطية في عملية صُنع القرارات الاقتصادية الدولية، وتعزيز التدابير الرامية إلى الحد من التقلبات المفرطة، وتمويل التنمية.

١٦- وإننا نشعر بالقلق إزاء هبوط مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل من ثلث الرقم المستهدف المتفق عليه دولياً والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة. ونؤكد من جديد الحاجة إلى سرعة تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً لبلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة ومنح مساعدة إضافية لأقل البلدان نمواً بنسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وفقاً لتوافق آراء مونتيري والالتزامات الجديدة المقدمة في مختلف المحافل اللاحقة. ونكرر النداء الذي وجهه زعماء مجموعة الـ ٧٧ والصين في مؤتمر القمة الثاني للجنوب، الذي عُقد عام ٢٠٠٥ في قطر، الداعي إلى إنشاء آلية رصد فعالة لضمان تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً، وأحدثها عهداً الأهداف المحددة لأفريقيا.

١٧- وإننا نتطلع إلى انعقاد مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، في وقت لاحق من هذا العام في الدوحة بقطر. وينبغي أن يسهم هذا المؤتمر، ضمن جملة أمور، في بناء توافق آراء بشأن إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، بوسائل منها تخفيف عبء الديون من جانب الدائنين في البلدان المتقدمة. وينبغي أن يعالج الاستعراض أيضاً سبل ووسائل معالجة الاحتياجات والتحديات الطويلة الأجل في مجال التمويل الإنمائي، بوسائل منها تهيئة بيئة عالمية مواتية للتنمية.

١٨- ونحن ندعو الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية في معالجة البُعد الإنمائي للملكية الفكرية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك تحسين نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والبُعد الإنمائي والآثار الإنمائية لإرساء وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والتراث، وتقاسم الفوائد على نحو منصف وعادل. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده من أجل إقامة نظام دولي متوازن للملكية الفكرية، وفقاً لجدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.

١٩- وندعو الأونكتاد إلى الاضطلاع بدور استباقي في معالجة البُعد التجاري والإنمائي للقضايا الجديدة والناشئة في مجالات الطاقة وتغيُّر المناخ والتخفيف من أثره. وفيما يتعلق بالطاقة، نقر بالحاجة إلى معالجة قضية مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الوقود الأحيائي. ويجب إيلاء اهتمام خاص للحفاظ على الأمن الغذائي عند إنتاج الوقود الأحيائي. وفضلاً عن ذلك، نحن ملتزمون التزاماً تاماً بالمتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (بالي، ٢٠٠٧). وأخيراً، نسلم بالتحديات التي تثيرها الهجرة؛ غير أنه ينبغي تمكين البلدان النامية من جني فوائد مواتية للتنمية من هذه الهجرة. وهناك حاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى هذه القضايا نظراً لتأثيرها على جهود التنمية.

٢٠- كما نسلم بالأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سواء كاستراتيجية لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية أو كوسيلة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الناشئ. ونؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل هافانا، وإطار مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخطة عمل الدوحة، وهي مجتمعة تمثل إطاراً شاملاً للتعاون المكثّف فيما بين البلدان النامية.

٢١- ونرحب بقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٢ المتعلق بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، احتفالاً بالذكرى الثلاثين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، كما نرحب في هذا الصدد بالعرض السخي الذي قدمته حكومة الأرجنتين لاستضافة هذا المؤتمر في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ونتطلع إلى المتابعة التي ستجرى في عام ٢٠٠٨ لخطة عمل بوينس آيرس (١٩٧٨) لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية، وإلى نجاحها، وإلى نتائج الاجتماع الوزاري لمؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، المقرر عقده في مراكش (المغرب) في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢٢- وإننا نرحب بالتقدم المحرز في الجولة الثالثة للمفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية، باعتباره أداة هامة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب. ونحيط علماً في هذا الصدد بجهود المشاركين في الجولة الثالثة من أجل اختتام المفاوضات بنجاح بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٢٣- ونحن نرفض بحزم فرض قوانين وأنظمة تستتبع آثاراً خارج الحدود الإقليمية وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك فرض جزاءات من جانب واحد ضد البلدان النامية. ونحث المجتمع الدولي على اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لإنهاء استخدام هذه التدابير.

٢٤- وينبغي أن يستمر الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني بتحليل وتخفيف الأثر الاقتصادي الضار لظروف الاحتلال الإسرائيلي والنزاع التي طال أمدها، وذلك بهدف إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على الاستمرار من الناحية الاقتصادية ومستقلة. وينبغي في هذا الصدد لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تكثيف المشورة التي يقدمها في مجال السياسات وما يتصل بها من أنشطة تنفيذية، وتخصيص موارد كافية لأنشطته في هذا المجال.

٢٥- ونحن نسلِّم بتفاوت مستويات التنمية وأحجام الاقتصاد فيما بين البلدان النامية، وندعو الأونكتاد إلى تعزيز عمله المتعلق بالمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة، والمتعلق بالمشاكل والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الأونكتاد إلى تقديم الدعم الملائم لتيسير تنفيذ برنامج عمل بروكسل الخاص بأقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس. ونسلِّم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، كما ندعو الأونكتاد إلى مواصلة معالجة تلك الاحتياجات وتقديم الدعم المناسب لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ألماتي الوزاريين تنفيذاً شاملاً وفي حينه. ويجب بذل أقصى الجهود لضمان مساهمة نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي المقرر إجراؤه عام ٢٠٠٨ في إنشاء نظم نقل كفؤة وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي ومعالجة التحديات والمشاكل التي تواجهها بلدان العبور النامية. كما نحيط علماً بإعلان أولانباتار.

٢٦- وإننا نؤكد من جديد الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز قدرات مجموعة الـ ٧٧ والصين لمعالجة التحديات والفرص الراهنة بوسائل منها مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الفروع التي تقع مقارها في شتى المدن المضيفة للأمم المتحدة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات الجنوب ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة حتى يمكن تسخير حكمة المجموعة وخبرتها الجماعية في معالجة جدول الأعمال الدولي، بوسائل منها المفاوضات المتعددة الأطراف. ووفقاً لنتائج مؤتمر القمة الثاني للجنوب، ينبغي أن تواصل المجموعة بحث سُبُل إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة السبل والوسائل التي يمكن بها تعزيز مجموعة الـ ٧٧ والصين وأمانتها، بما في ذلك تحديد الطرائق المشتركة لتيسير التعاون فيما بين الفروع فضلاً عن النهوج الابتكارية لمعالجة احتياجات أمانة مجموعة الـ ٧٧ من الموارد والموظفين لكي تتسنى لها تلبية احتياجات مجموعة الـ ٧٧ والصين بكاملها.

٢٧- ونهيب بالجهات المانحة أن تزيد المساهمات التي تقدمها إلى الأونكتاد وذلك لتمكينه من أداء ولايته بفعالية لصالح جميع البلدان النامية.

٢٨- ونرحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد في عام ٢٠١٢ ونؤيده.

المرفق الثالث

الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في سياق الأونكتاد الثاني عشر

نحن، وزراء أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في أكرا بغانا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في سياق الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر)، المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨،

إذ نشير إلى برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وإلى نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل،

وإذ نشير أيضاً إلى الفقرة ١١٤ من برنامج عمل بروكسل بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً قبل نهاية العقد الحالي؛ *وإذ نرحب في هذا الصدد* بالقرار الذي اتخذ في الدورة الثانية و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي دعا الأمين العام إلى إعداد مذكرة يُبيّن فيها طرائق عقد هذا المؤتمر، بما في ذلك عمليته التحضيرية،

وإذ نشير كذلك إلى إعلان الألفية وإلى الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي، في جملة أمور، إلى خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ نعيد تأكيد إعلانات أديس أبابا وماسيرو واسطنبول التي اعتمدها، على التوالي، وزراء التجارة والمالية في الاتحاد الأفريقي (١-٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ووزراء أقل البلدان نمواً المسؤولون عن التجارة (٢٧-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، والمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً (٩-١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧)،

وإذ نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الارتفاع الحالي الهائل في أسعار الأغذية والطاقة الذي يؤثر تأثيراً ضاراً بشعوبنا؛ *وإذ نحث* شركاءنا في التنمية والجهات المانحة والمؤسسات الدائنة الخاصة على تقديم المزيد من المعونة من أجل ضمان تمكين الناس المحتاجين من الحصول على الأغذية، ومساعدة صغار المزارعين في بلداننا،

وإذ نعرب كذلك عن تقديرنا وتأييدنا الكامل للمبادرة الهامة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة والتي جاءت في وقتها لجعل سنة ٢٠٠٨ "سنة أفقر مليار من البشر" بهدف ضمان وصول فوائد العولمة إلى أفقر الفقراء،

وإذ نحث شركاءنا التجاريين والإنمائيين على مضاعفة جهودهم لدعم عمليتنا الإنمائية بوسائل من بينها تحسين وتقوية تدابير الدعم الدولي، وبخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف أعباء الديون، وإتاحة الوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا والدراية التكنولوجية إلى بلداننا،

نعتمد الإعلان التالي:

١- إننا نجد ما يشجعنا في التحسن الذي شهده مؤخراً الأداء الاقتصادي الإجمالي لبلداننا كمجموعة، وهو ناشئ إلى حد بعيد عن تحسن الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ونمو الصادرات التقليدية وغير التقليدية، وتحسن السياسات العامة المحلية، وتزايد تدابير الدعم الدولي. وفي حين أن هذا التحسن يبعث على التفاؤل، فإن ثمة قلقاً لأنه لم يقترن بتحول هيكلي في اقتصاداتنا، مما يدل على درجة عالية من الهشاشة في مواجهة الصدمات والأزمات - وهو ما يفضي إلى انهيار مفاجئ في الناتج القومي، وارتفاع في معدلات البطالة، وزيادة حادة في الفقر المرتبط بمستوى الدخل.

٢- ولكي تتمكن بلداننا من الاستفادة من عملية العولمة، ينبغي التخفيف من درجة هشاشتها في مواجهة الصدمات والأزمات وذلك باعتماد تدابير وطنية ودولية متضافرة. فعلى المستوى الوطني، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تحسين سياساتنا الاقتصادية الكلية والمالية من أجل التخفيف من حدة المخاطر الناشئة عن السياسات العامة والمتمثلة في الوضع الهش في مواجهة الصدمات والأزمات وانهيار النمو في بلداننا. وسوف تهدف جهودنا، بصفة خاصة، إلى إيجاد بيئة تمكينية لتنويع قاعدتنا الاقتصادية وتحسين القدرات الإنتاجية لاقتصاداتنا لتشمل إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، مما يفضي إلى تحولٍ اجتماعي - اقتصادي رئيسي.

٣- إلا أن جهودنا المحلية، وإن كانت ضرورية، لا تكفي لضمان تحقيق النمو والتنمية المطّردين والمتسارعين والمتوازنين كأساس لتخفيف حدة مخاطر الهشاشة الاقتصادية وتحسين مستويات معيشة شعوبنا. ولذلك فإنه إذا ما استمرت اتجاهات الفقر الحالية، فإن معظم بلداننا لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة أهداف الحد من الفقر. وهذا ما ينطبق بصفة خاصة على بلداننا التي لا تستطيع أن تنأى بنفسها عن الصدمات والأزمات التي تحدث خارج حدودها. ويُعدّ الدعم من قبل شركائنا في التنمية مُكّملاً حاسماً للإجراءات التي نتخذها على المستوى القطري لضمان النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر على نحو متسارع في بلداننا.

٤- ونحن نرحب بالزيادة التي سُجّلت مؤخراً، بالأرقام المطلقة، في صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلداننا. ونعرب عن تقديرنا للجهات المانحة التي بلغت بالفعل أو تجاوزت المستوى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة وقدره ٠,١٥ - ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، لصالح أقل البلدان نمواً؛ ونحث تلك الجهات المانحة التي لم تف بعد بالتزامها المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، على أساس المستوى المستهدف وقدره ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، على أن تفعل ذلك بالكامل وعلى وجه السرعة قبل عام ٢٠١٠.

٥- ونحن نرحب بتخفيف أعباء الديون الجاري في إطار مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف ومبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، مما أدى إلى الإفراج عن بعض الموارد لأغراض الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية. إلا أن أقل البلدان نمواً ليست جميعها مؤهلة للاستفادة من المبادرتين المذكورتين. ويجب القيام فوراً بشطب الديون الخارجية لجميع أقل البلدان نمواً دون تمييز أو فرض شروط. وإذا كان أي بلد يستوفي المعايير اللازمة لاعتباره بلداً من أقل البلدان نمواً، فينبغي أن يكون مؤهلاً لشطب ديونه من أجل تقليص فجوات موارده والتعجيل بتنميته الاقتصادية وجهوده الرامية إلى القضاء على الفقر.

٦- كما أن تدابير الدعم الدولي ينبغي أن تهدف إلى تحسين نوعية المعونة الإنمائية، بما في ذلك فعاليتها وتوازنها القطاعي، مع زيادة التشديد على بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية إلى مواصلة وتدعيم انخراطهم البنّاء في العمل مع بلداننا دعماً لجهودنا الإنمائية، وبخاصة عن طريق تبسيط ممارسات الجهات المانحة من حيث منح المعونة، وتقديم المعونة الإنمائية على أساس يمكن التنبؤ به أكثر من ذي قبل، وقطع التزامات طويلة الأجل. والأهم من ذلك أنه ينبغي للسياسات والقواعد الدولية التي تنظم شؤون التجارة والاستثمار والتمويل والبيئة أن تعمل على نحو متوائم ومتسق مع سياساتنا واستراتيجياتنا الوطنية.

٧- ونحن نؤكد من جديد رأينا القوي والراسخ بأن لكل من السوق والدولة دوراً هاماً يتعين أن تؤدياه في عمليتنا الإنمائية، وأن من الحيوي ضمان أن يكون دور كل منهما مكملاً وداعماً للآخر. ويُعتبر وجود دولة إنمائية فعالة أمراً حيوياً بالنسبة لبناء الهياكل الأساسية المادية والبشرية، ومعالجة الإخفاقات السوقية حيثما حدثت، وتوفير الشروط الاقتصادية الكلية التمكينية إلى جانب إطار تنظيمي سليم. ومن الضروري أن تتوفر لبلداننا المرونة على صعيد السياسات العامة والاستقلال الذاتي في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية محلية المنشأ وذات منحى سوقي.

٨- ونحن مقتنعون بأن التجارة يمكن أن تكون بمثابة محرك للنمو وأن تسهم في الحد من الفقر في بلداننا. بيد أنه رغم انتهاج سياسات لتحرير التجارة على مدى عقود من الزمن، فإن أقل البلدان نمواً، التي يبلغ عدد سكانها قرابة ١٢ في المائة من مجموع سكان العالم، لم تسهم إلا بما نسبته ٠,٦٩ في المائة من الناتج العالمي في عام ٢٠٠٥. وتبلغ حصتها حالياً نحو ٠,٥ في المائة من الصادرات العالمية و٠,٧ في المائة من الواردات العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تحرير التجارة تدريجياً ومصمماً على نحو أفضل ومتسلسلاً على النحو المناسب، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد. وينبغي أن يكون مرتبطاً بتطوير القدرات التوريدية ومتوائماً مع الأهداف الإنمائية لبلداننا.

٩- ونحن نرحب بمبادرة المعونة من أجل التجارة بوصفها مكملاً وليس بديلاً عنه لبرنامج الدوحة الإنمائي. كما أننا نحيط علماً بالاستعراض الشامل الذي جرى في إطار منظمة التجارة العالمية في ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبخارطة الطريق التي وُضعت بعد ذلك. ونحث الأونكتاد على الاضطلاع بدور هام في التنفيذ الفوري لمبادرة المعونة من أجل التجارة بوصفها آلية مالية إضافية أساسية ويمكن التنبؤ بها من أجل تدعيم القدرات التوريدية والقدرات المتصلة بالهياكل الأساسية، والمساعدة في تنويع سلة الصادرات في أقل البلدان نمواً، والتصدي للتكاليف والتحديات ذات الصلة بالتكيف والتي تنطوي عليها عملية تحرير التجارة.

١٠- وإن أقل البلدان نمواً تولي أولوية عالية لامتلاك زمام الأمور على المستوى الوطني فيما يخص الإطار المتكامل المعزز بوصفه أداة فعالة للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية عن طريق إدماج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية. ونحن نحث الأونكتاد، بوصفه إحدى الوكالات الست المشاركة في الإطار المتكامل المعزز، كما نحث الوكالات والجهات المانحة الأخرى، على العمل في اتجاه التفعيل المبكر للإطار المتكامل المعزز بحيث يتسنى لأقل البلدان نمواً أن تبدأ في الاستفادة من التسهيلات بحلول منتصف عام ٢٠٠٨.

١١- وينبغي زيادة تحسين شروط وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وجعلها أكثر استدامة وقابلة للتنبؤ بها وذلك عن طريق إزالة ما تبقى من الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتخفيف صرامة قواعد المنشأ،

وتوسيع نطاق شمولية المنتجات، وتبسيط الإجراءات الإدارية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

١٢- ونحن ندعو البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إتاحة وصول جميع المنتجات الناشئة من جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، بحلول عام ٢٠٠٨، وصولاً فورياً ويمكن التنبؤ به وعلى أساس دائم، مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، حسب ما تم التعهد به في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ندعو أيضاً تلك البلدان النامية التي تستطيع أن تتيح لصادرات هذه البلدان إمكانية الوصول إلى الأسواق، على أساس معقول تجارياً مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، إلى القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد من جديد الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير إضافية من أجل التحسين التدريجي لإمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ونؤكد من جديد كذلك ضرورة أن يقوم أعضاء منظمة التجارة العالمية باتخاذ تدابير إضافية لإتاحة الوصول إلى الأسواق على نحو فعال، سواء عند الحدود أو في أماكن أخرى، بما في ذلك اعتماد قواعد منشأ مبسطة وشفافة بغية تيسير الصادرات من أقل البلدان نمواً.

١٣- وبالنسبة لبلداننا - بحسب الظروف الوطنية المحددة والإمكانات والموارد الطبيعية المتوافرة - يمكن أن تتحقق أيضاً مكاسب دينامية وتخفيف لمستويات الفقر، لا سيما من خلال الصادرات الأخرى غير التقليدية. كما أن هناك مجالاً كبيراً متاحاً للعديد من أقل البلدان نمواً لكي تنضم إلى مجموعة المصدرين الناجحين للسلع الأساسية الزراعية في الأسواق المتخصصة والنوعية، إلا أن معظم صادرات أقل البلدان نمواً تواجه منافسة حادةً ويجب أن تستوفي متطلبات الجودة والأداء في أسواق البلدان المتقدمة. وينبغي للشركاء الإنمائيين والتجاريين لأقل البلدان نمواً أن يقدموا مساعدة تقنية ومالية لمساعدة هذه البلدان على تلبية المتطلبات المتصلة بمعايير المستهلكين والصناعات. كما ينبغي لهؤلاء الشركاء أن يبذلوا جهوداً لمواءمة معاييرهم الوطنية مع تلك المعايير المتفق عليها على المستوى الدولي.

١٤- وثمة مجال آخر واعد لبلداننا فيما يتصل بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ألا وهو قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة. وبالنظر إلى تزايد الأهمية الاجتماعية - الاقتصادية لهذا القطاع بالنسبة لبلداننا، فإن طرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في المفاوضات الجارية في منظمة التجارية العالمية بشأن التجارة في الخدمات ينبغي أن تنفذ بالكامل. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أولوية خاصة لأساليب التوريد والقطاعات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك ما يتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين في إطار أسلوب التوريد ٤، وفقاً للالتزامات المقطوعة في هونغ كونغ.

١٥- ومن المسلم به أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يمثل عملية معقدة ومطولة، وهي عملية يزيدها تعقيداً ما تعانيه أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام من نقص في القدرات من حيث الموارد المالية والتقنية والبشرية. وينبغي تزويد أقل البلدان نمواً التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بما يكفي من المساعدة المالية والتقنية من أجل التكيف وبناء قدراتها المؤسسية والتنظيمية والإدارية. ونحو ندعو إلى إنشاء آلية ملزمة للتسريع بعملية انضمام أقل البلدان نمواً، وفقاً للمبادئ التوجيهية المتفق عليها فيما يخص انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية، وهي المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. ومن المُسلم به أيضاً أن أقل البلدان نمواً التي انضمت حديثاً تواجه تحديات هائلة في الوفاء

بالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية وفي تنفيذ برامجها الإصلاحية، ولذلك ينبغي تزويد هذه البلدان بما يكفي من المساعدة التقنية والمالية لتمكينها من الاضطلاع بعملها في هذا الصدد.

١٦- ونحن ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الامتناع عن إثارة قضايا لا صلة لها بالتجارة فيما يخص البلدان الساعية إلى الانضمام. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لقرار المجلس العام المشار إليه أعلاه، ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية إبداء الاعتدال في التماس التنازلات والالتزامات بشأن التجارة في السلع والخدمات من أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام، وألا يطلبوا تعهدات والتزامات تتجاوز تلك التي قطعها على أنفسهم الأعضاء الحاليون من أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية. ونحو ندعو الأونكتاد إلى القيام، بالتعاون مع اللجنة الفرعية لمنظمة التجارة العالمية المعنية بأقل البلدان نمواً، باستعراض عملية الانضمام، بما في ذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بانضمام أقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام.

١٧- ونحن نشعر بالقلق إزاء السياسات التي تنتهجها البلدان المتقدمة، خصوصاً فيما يتعلق بالزراعة، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على دور ومساهمة قطاعنا الزراعي في تقدمنا الاجتماعي - الاقتصادي. ونكرر دعوتنا التي ترى أنه ينبغي للجولة الجارية من مفاوضات الدوحة التجارية المتعددة الأطراف أن تتخذ إجراءات عاجلة بشأن الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية وأن تحل، بأقصى سرعة ممكنة، المشاكل الناشئة عن مثل هذه الإعانات والتي تقوض الأداء التجاري والقدرة التنافسية لبلداننا في الأسواق الدولية.

١٨- وبالنظر إلى أن التنمية هي صلب جولة الدوحة من المفاوضات التجارية، فإننا نؤكد مرة أخرى أنه من أجل إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ينبغي مراعاة اهتمامات ومصاعب أقل البلدان نمواً، باعتبارها أضعف المجموعات في مجتمع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على معالجة القضايا المذكورة في إعلان ماسيرو الصادر عن وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

١٩- وإننا نعرب عن تضامننا مع البلدان الأفريقية المنتجة للقطن، وبخاصة أقل البلدان نمواً، ونحث الأعضاء من البلدان المتقدمة على إلغاء ما يقدمونه لقطاع القطن ومشتقات القطن من إعانات دعم وتصدير مُشوّهة للتجارة، وعلى إتاحة وصول واردات القطن من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، فضلاً عن تحسين جوانب المساعدة الإنمائية المتعلقة بقطاع القطن بالاشتراك مع الشركاء الإنمائيين الآخرين.

٢٠- وهناك صعوبات اجتماعية - اقتصادية بالغة تواجهها أقل البلدان نمواً التي تعاني من الاضطرابات السياسية أو القلاقل المدنية أو النزاعات المسلحة الطويلة، أو التي خرجت لتوها من هذه الأوضاع. وينبغي أن تكون الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لإحلال وبناء سلام دائم في البلدان التي تعاني من هذه الحالات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من آلية شاملة لحل النزاعات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التصدي للأسباب الأساسية لعدم الاستقرار السياسي والنزاعات السياسية. ونحن نحث شركاءنا في التنمية على تعزيز مساعدتهم لبناء السلم والإنعاش والتعمير وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية في هذه البلدان ولانتقالها بسهولة من مرحلة الإغاثة إلى التنمية.

٢١- وإننا نرحب بإخراج عدد من البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وحصولها على مركز البلدان النامية وذلك كدليل ملموس على التقدم الاقتصادي المحرز في نطاق مجموعتنا. ونُقر بأن الإخراج هذا يصحبه عدد كبير من التحديات والفرص البالغة الأهمية. وينبغي التصدي للتحديات بفعالية حتى يصبح التقدم في البلدان التي تم إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً مستنداً إلى قاعدة واسعة ومستمراً ومستداماً. ونحث بالتالي المجتمع الدولي على وضع استراتيجية للانتقال السهل من أجل البلدان التي أخرجت من قائمة أقل البلدان نمواً. وينبغي أيضاً أن ينهض الأونكتاد بدور رائد، عن طريق أنشطته في مجال بحث وتحليل السياسات، ودراسات تقييم الأثر، والتعاون التقني، وبناء القدرات، لدعم البلدان التي أخرجت مؤخراً من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تمهيداً لإخراجها من القائمة.

٢٢- ونحن نسلِّم بالروابط المتزايدة بين التجارة والتنمية وتغير المناخ ونرحب باعتماد خطة عمل بالي لوضع إطار تعاوني طويل الأجل لمعالجة مسائل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والتمويل ونقل التكنولوجيا. ونحث في هذا الشأن البلدان المتقدمة على الالتزام بزيادة التخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة. وندعو أيضاً إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومحددة لتقديم مساعدة فورية إلى الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة التي تعاني بالفعل من تأثير تغير المناخ.

٢٣- كما نسلم بأن الاحترار العالمي وتغير المناخ يمكن أن يعوقا حياة ومعيشة ملايين الفقراء في أقل البلدان نمواً، وبخاصة في الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة. ونحث البلدان المتقدمة على زيادة الدعم المالي والتكنولوجي للتكيف مع تغير المناخ وتيسير نقل التكنولوجيا الملائمة للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة لبلداننا. ونحث أيضاً الأونكتاد على أن يُدرج في صلب عمله وعمل الآلية الحكومية الدولية قضايا البيئة وتغير المناخ باعتبارها قضايا جامعة هامة لتنمية بلداننا.

٢٤- ويؤثر ارتفاع أسعار الطاقة وتقلباتها حالياً تأثيراً ضاراً، وبخاصة على اقتصادات البلدان غير المصدرة للنفط والمستوردة الصافية للأغذية من مجموعة أقل البلدان نمواً، على نحو ما يعكسه ارتفاع فاتورة الواردات، ومنها وارداتها من الأغذية، مما يلقي أعباءً ضخمة على كاهل عدد كبير من بلداننا. وينبغي أن تبذل البلدان المصدرة الرئيسية للنفط والبلدان المستوردة له جهوداً متسقة لتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة.

٢٥- ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد أسعار الأغذية في ظل الأزمة المالية العالمية والبطء الاقتصادي العالمي مما أحدث آثاراً اجتماعية - اقتصادية ضارة يمكن بدورها أن تتسبب في اندلاع أزمات سياسية كبيرة في بلداننا. وإننا نرحب في هذا الصدد بوجود "خطة اقتصادية جديدة" للتصدي للأزمة الغذائية الدولية وهي الخطة التي أقرها اجتماع الربيع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي ضم وزراء المالية والتنمية، وعُقد في واشنطن يومي ١٣ و١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ونحث البلدان المانحة والمؤسسات الدائنة على تقديم مساعدة إضافية إلى بلداننا بغية تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وبناء الهياكل الأساسية، بما في ذلك نظم التوزيع والتخزين، وعلى إزالة تشوهات السياسات مثل الإعانات التي تثني عن إنتاج الأغذية وكذلك الحواجز أمام التجارة.

٢٦- وفي هذا السياق، نقترح أن ينشئ الأمين العام للأمم المتحدة آلية جديدة للتصدي للأزمة الغذائية الخطيرة في عدد كبير من أقل البلدان نمواً. ولدينا شعور قوي بأنه ينبغي القيام على وجه السرعة بتشكيل فريق

قوي التأثير يضم شخصيات بارزة لمعالجة هذه القضية. ويجب أن يسعى الفريق إلى الحد من فشل الأسواق وتحسين التنسيق بين البلدان المستوردة للحبوب والبلدان المصدرة لها لتخفيض الأسعار العالمية للأغذية وتثبيتها. وينبغي أن يعالج الفريق قضايا الأمن الغذائي في الأجل الطويل، بما في ذلك قضايا الإنتاجية الزراعية واستخدام الأراضي والوقود الأحيائي، وأن يقدم استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في غضون ثلاثة شهور. وللأمين العام أن يعقد اجتماعاً دولياً للتشاور بشأن التوصيات واتخاذ ما يلزم من إجراءات خاصة بالسياسة العامة.

٢٧- كما نطلب أيضاً إلى الأونكتاد أن يعزز خبرته الفنية في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب لتمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة استفادة فعلية من أفضل الممارسات والخبرات التي طُبِّقت بنجاح في مجال الأمن الغذائي والغذاء في البلدان النامية الأخرى.

٢٨- وأصبح الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر عنصرين أساسيين من عناصر التمويل الإنمائي لأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فعلى الرغم من اعتماد حكوماتنا لسياسات وتدابير وطنية تستهدف تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، لا يزال نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالغة الانخفاض في مجموعها (أقل من ١ في المائة من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر). وفضلاً عن ذلك، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في عدد محدود من البلدان والقطاعات. ونكرر دعوتنا لشركائنا الإنمائيين إلى اعتماد سياسات وتدابير في بلدان المنشأ لتشجيع وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى بلداننا.

٢٩- ونسلم بما تؤديه تحويلات المواطنين المقيمين والعاملين في الخارج من دور هام لعدد من بلداننا، كموارد إضافية تُسهم في تضييق فجوة الموارد لخدمة أهدافنا الإنمائية. وقد ازدادت الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بجهود متسقة، وبخاصة بين البلدان المُرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبِلة لهم، لتعزيز القنوات والآليات والسياسات الدولية من أجل تخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف التوظيف التي تنطوي عليها هجرة العمالة المؤقتة والتي تعوق استخدام وتدفق التحويلات كمصدر من مصادر التمويل الإنمائي لبلداننا.

٣٠- وندرك دور الأونكتاد الحاسم في دعم عملية التنمية في بلداننا، بما في ذلك عن طريق تنفيذ برنامج عمل بروكسل في مجالات خبرته الفنية واختصاصه. ونشجع الأونكتاد على مواصلة تدعيم وتوسيع مهامه في مجالات البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني بما يحقق مصلحة بلداننا وعلى تقديم إسهام جوهري إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده قرب نهاية العقد الحالي بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٢.

٣١- ولئن كنا نُعرب عن تقديرنا البالغ للأونكتاد لدعمه المستمر منذ أمد بعيد لبلداننا، فإننا نظل نشعر بالقلق إزاء ضعف مستوى الموارد المتاحة لهذه المنظمة لتعزيز قضية أقل البلدان نمواً وغيرها من فئات البلدان المحرومة. ونرحب في هذا الصدد بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "تحسين الفعالية المؤسسية وكفاءة أداء الولايات" المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية. وندعو إلى تخصيص موارد كافية لعمل الأونكتاد، بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرئيسية للتجارة والتنمية، وبخاصة في مجال تعزيز قضية أقل البلدان نمواً في هذين المجالين.

٣٢- وندرك الدور الذي يؤديه الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً، التابع للأونكتاد، كأداة هامة لابتكار أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات وصياغتها وتنفيذها في بلداننا. وبينما نُعرب عن امتناننا للجهات المانحة التي تقوم بتقديم المساهمات المالية للصندوق، ندعو الجهات المانحة الأخرى التي لم تفعل ذلك إلى اتخاذ تدابير مماثلة بأسرع ما يمكن. فهناك حاجة مُلحة إلى تجديد موارد الصندوق بانتظام على أساس مأمون ويمكن التنبؤ به حتى يتسنى تمويل المشاريع الممتدة لعدة سنوات والشاملة لعدة قطاعات في بلداننا.

٣٣- ونعرب عن تقديرنا البالغ للأمين العام للأونكتاد لجهوده المستمرة والتزامه الشخصي بتعزيز مصالح بلداننا في مجال التجارة والتنمية. ولئن كنا نرحب بالتدابير التي اتخذها حتى الآن لتدعيم عمل الأونكتاد لصالح بلداننا، فإننا نشجعه على اتخاذ مزيد من الخطوات لدعم شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بمنحها الموارد البشرية والمالية الكافية لتمكينها من أداء واجباتها ومسؤولياتها بالكامل.

٣٤- ونعرب عن امتناننا البالغ للأمين العام لدوره الخاص في تعبئة الموارد من خارج الميزانية لدعم مشاركة بلداننا في الأونكتاد الثاني عشر، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييم شامل للتحديات والاحتياجات والأولويات الخاصة بالتجارة والتنمية في بلداننا. ونعرب أيضاً عن شكرنا للأونكتاد لقيامه بعقد اجتماع خبراء لأقل البلدان نمواً في أروشا (تترانيا) في إطار الإعداد للمؤتمر. ونرحب بنتائج هذا الاجتماع كإسهام هام في التزامنا الجماعي من أجل نجاح المؤتمر.

٣٥- وندعو الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى الاستمرار في تعزيز تعاونها لدعم بلداننا في جهودها الإنمائية.

٣٦- ونعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا لشعب وحكومة غانا لما لقيناه من حسن الضيافة وللترتيبات الممتازة المُتخذة لتنظيم الأونكتاد الثاني عشر. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لشركائنا الإنمائيين لإتاحتهم الموارد المالية للمساعدة في مشاركة بلداننا في المؤتمر.

٣٧- وأخيراً، نكرر التزام مجموعة أقل البلدان نمواً بإنجاح الأونكتاد الثاني عشر. ونأمل أن يتوصل الأونكتاد الثاني عشر إلى برنامج عمل للسنوات الأربع القادمة، يركز على التنمية مع توجيه اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في أركان عمله الثلاثة، وهي بناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، والبحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني.

المرفق الرابع

البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية

نحن وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في أكرا في إطار الدورة الثانية عشرة للأونكتاد،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣] الذي يعترف فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، *ويحثوا* المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على حد سواء على زيادة المساعدة المالية والتقنية لهذه الفئة من البلدان بغية مساعدتها في التغلب على معوِّقات الجغرافيا،

وإذ نشير إلى برنامج عمل ألمآتي المتعلق بـ "تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية" وإعلان ألمآتي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين[٤]،

وإذ نشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٥] الذي أعيد فيه تأكيد الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وأُكِّدت فيه من جديد التزامات زعماء العالم بالتصدي على نحو عاجل لتلك التحديات عن طريق التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألمآتي،

وإذ نشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٠/٥٦، و٢٤٢/٥٧، و٢٠١/٥٨، و٢٤٥/٥٩، و٢٠٨/٦٠، و٢١٢/٦١، و٢٠٤/٦٢ بشأن الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية، المعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في أسونسيون،

وإذ نشير إلى إعلان أولانباتار، المعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في أولانباتار،

---

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٨.

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

نعتمد البيان التالي:

١- نسلِّم بالتأثير الإنمائي الضار لتكاليف المعاملات المرتفعة التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية في السلع نتيجة لعزلتها وبُعدها الجغرافيين، والافتقار إلى منفذ بري إلى البحر، والإجراءات الجمركية الإضافية والمعرقِلة في أحيان كثيرة، بالإضافة إلى الأعباء الإدارية الأخرى المتصلة بعمليات النقل العابر؛

٢- نؤكد على الحاجة إلى توجيه اهتمام خاص، في المفاوضات الجارية في منظمة التجارية العالمية بشأن إتاحة الوصول إلى أسواق السلع الزراعية وغير الزراعية، إلى المنتجات التي تهم بصورة خاصة البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها البلدان المنتِجة للقطن، ومنح معاملة خاصة ومتمايزة لهذه البلدان بالنظر إلى موقعها الجغرافي غير المواتي الذي يضر بقدرتها التنافسية الدولية؛

٣- نشدِّد على أهمية تدابير تيسير التجارة لنمو وزيادة التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية وتأثيرها الإيجابي على تنميتها الاقتصادية. وكما دعا إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، ينبغي منح أولوية عالية للبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية في مجال تيسير التجارة؛

٤- ندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى بدء تقديم المساعدة في سياق برنامج المعونة من أجل التجارة بأقصى سرعة ممكنة وبصرف النظر عن النتيجة النهائية لجولة المفاوضات الجارية. وينبغي أن تشمل مجالات الأولوية للمساعدة المقدمة في إطار المعونة من أجل التجارة بناء القدرات في مجال رسم السياسات التجارية؛ والمشاركة في المفاوضات التجارية؛ وتنفيذ الاتفاقات الدولية؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية؛ وتطوير الهياكل الأساسية للنقل ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بمنتجات التصدير التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية؛

٥- ندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى أن تأخذ في حسبانها الاحتياجات والمشاكل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية في عملية المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

٦- نلاحظ المساهمة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرات الإنتاجية والقطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، لتمكين هذه البلدان من تحسين الاستفادة من الفرص التجارية، وندعو الأونكتاد إلى توجيه اهتمام خاص إلى احتياجاتها في عمله التحليلي وأنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك إدراج جميع البلدان النامية غير الساحلية في استعراضات سياسات الاستثمار التي يجريها الأونكتاد، وأدلّة الاستثمار والكتب الزرقاء الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الأونكتاد؛

٧- ندعو إلى تنفيذ برنامج عمل ألمآتي تنفيذاً كاملاً وفعالاً على المستويات الدولي والإقليمي والوطني، ونرحب باستعراض منتصف المدة المقبل لتنفيذ برنامج عمل ألمآتي، المقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، باعتباره فرصة للتقييم والتركيز على الخطوات المقبلة؛

٨- ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان

الإقليمية والهيئات الدولية الأخرى، وبصورة خاصة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الجمركية العالمية، كل منها في إطار ولايته، إلى تعزيز عملها من أجل تنفيذ برنامج عمل ألمآتي؛

٩- ندعو إلى التنفيذ الناجح لإعلان أولانباتار الذي اعتُمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، ونطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقوم، بالتعاون والتشاور مع مكتب الممثل السامي ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، بتقديم المساعدة في إنشاء مركز فكري دولي يساهم في معالجة التحديات التي تعترض طريق البلدان النامية غير الساحلية واندماجها في النظام التجاري الدولي؛

١٠- نطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقوم، بالتعاون والتشاور مع مكتب الممثل السامي ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تنظيم اجتماع لوزراء التجارة فيها في عام ٢٠٠٩؛

١١- نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز مكتب الممثل السامي؛

١٢- ندعو الأمين العام للأونكتاد إلى تعزيز قدرته المؤسسية والتنفيذية للتصدي للتحديات الإنمائية المعقّدة والعسيرة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ وغيره من القرارات ذات الصلة؛

١٣- نحث الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، على أن تقوم، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بزيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من تغطية احتياجاتها الإنمائية الخاصة والتغلُّب على معوقات الجغرافيا، بغية معاونتها في المشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعددة الأطراف؛

١٤- نعرب عن تقديرنا الخالص للجهود المستمرة التي بذلتها باراغواي، بوصفها منسقة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في جنيف، بالتنسيق الوثيق مع مالي، بوصفها رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك، في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية.

المرفق الخامس

إعلان محفل المجتمع المدني الموجّه إلى دورة الأونكتاد الثانية عشرة

"إن الفقر في أي مكان يشكِّل خطراً على الرخاء في كل مكان"

(إعلان فيلادلفيا، منظمة العمل الدولية، ١٩٤٤)

محفل المجتمع المدني

١- إن محفل المجتمع المدني، المجتمِع بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد (٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، قد عُقِد في أكرا، غانا، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد جمع سوياً حركات اجتماعية، وجماعات مناصِرة للتنمية، وجماعات نسائية، ونقابات عمالية، وفلاحين ومنظمات زراعية، ومنظمات بيئية، ومنظمات دينية، ومنظمات معنية بالتجارة العادلة (يشار إليها كلها فيما يلي بكلمة 'نحن')، أعربت عن مجموعة متنوعة من وجهات النظر بشأن سياسات التجارة والاستثمار والمنافسة وآثارها على التنمية. ولقد كان المشارِكون في المحفل متّحدين في الدفاع عن عدد من المبادئ والمواقف والإجراءات التي يودون أن يعرضوها على الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة.

أولاً - السياق العالمي

٢- لقد أثبت عهد العولمة أنه حقبة تتسم بأوجه انعدام في المساواة لها صفة الاستمرارية والتزايد. فالسياسات التحررية الجديدة الحالية بعيدة تماماً عن الحياد. إذ إن نمو التجارة العالمية كان مصحوباً بقلقلة أشد المجتمعات فقراً، ومن بينها أقل البلدان نمواً، وباستمرار معاناة أشد الفئات ضعفاً، لا سيما مئات الملايين من النساء.

٣- وتنعقد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في منعطف دقيق بالنسبة للاقتصاد العالمي وللنظام المتعدد الأطراف. فالكساد المخيِّم، وتقلُّب أسعار الأغذية والسلع الأساسية، والأزمة الائتمانية التي تشكِّل الخلفية التي تنعقد فيها الدورة الثانية عشرة للأونكتاد هي كلها مظاهر نظام عالمي مختلّ وظيفياً.

٤- وقطبا الثروة والفقر المتعارضان يعزِّز كل منهما الآخر مع كل مظهر جديد من مظاهر عيوب النظام. وأبرز المشاكل الموجودة الآن هي، أولاً، الخسائر الهائلة (التي يقدِّرها الآن صندوق النقد الدولي بما يقرب من تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وثانياً، الأزمة العالمية المتمثلة في تصاعد أسعار الأغذية وحالات نقص الأغذية.

٥- ونحن نريد من الحكومات ومن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد أن تتخذ إجراءات الآن بشأن هاتين الجبهتين. إذ يجب تنظيم المؤسسات المالية والمضاربة المالية، إلى جانب النظام المالي العالمي الذي يشجِّع التدفق غير المنظَّم لرأس المال، لا سيما أموال وأنشطة المضاربة. ولقد أنجزت أمانة الأونكتاد عملاً عظيماً بشأن التمويل. ولو كان المجتمع الدولي قد اتَّبع مشورتها لكان من المحتمل ألا توجَد الآن هذه الأزمة. ويجب أن تُصدِر الدورة الثانية عشرة للأونكتاد تكليفاً للمنظمة بالتوسُّع في عملها بشأن التمويل، بما يشمل الكيفية التي ستتأثر بها البلدان النامية

نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، وما يمكنها أن تفعله بشأن تلك التداعيات، وكيفية إصلاح البنيان المالي العالمي. وينبغي أن يتمثل الهدف في ضمان أن يخدم التمويل التنمية، لا جشع المضارِبين. فمن بين أهداف التنمية وجود عمل لائق، وعمالة كاملة، ودخل كافٍ، واستدامة بيئية، ومساواة بين الجنسين.

٦- والأزمة الغذائية ناجمة أساساً عن عدم التوافق بين العرض والطلب. ويتمثل سبب آخر لها في التحوُّل عن إنتاج الأغذية إلى إنتاج الوقود الأحيائي، وهو اتِّجاه ينبغي إعادة النظر فيه والعمل على انحساره. ولكن يتمثل سبب آخر في الضغوط التي تعرّضت لها البلدان النامية بدون وجه حق نتيجة لمشروطيات الإقراض التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل خفض الإعانات الحكومية، والدعم المقدَّم إلى صغار المزارعين، ورسوم الواردات الغذائية. وفي الوقت ذاته، يستمر وجود إعانات زراعية كبيرة في البلدان الغنية. ويعاني المزارعون المحليون، الذين أطاحت بهم الصادرات المُعانة الزهيدة الثمن، من مشاكل كسب العيش.

٧- وتُحتِّم الأزمة الغذائية تغيير السياسات المتَّبعة. إذ يجب السماح للبلدان النامية بأن تدافع عن أمنها الغذائي وعن صغار مزارعيها، لكي تتمكن من زيادة إنتاجها الغذائي بسرعة من خلال الزراعة المستدامة ولكي تتمكن من زيادة التعريفات الجمركية للحيلولة دون حدوث طفرات في وارداتها. ويجب على البلدان المتقدمة أن تعمل سريعاً على الإنهاء التدريجي لإعاناتها المُخِلّة بالتجارة، بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار ما يسمى إعانات 'الصندوق الأخضر'. وينبغي استصلاح الأراضي المخصصة لإنتاج الوقود الأحيائي من أجل استخدامها في الزراعة. ويجب إدخال تغييرات على السياسات المتَّبعة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وعلى اتفاقات التجارة الحرة، بما يشمل اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وباستطاعة الأونكتاد أن يقوم بدور محوري في هذا الإصلاح، بحيث يساعد على إيجاد الحلول الصحيحة للأزمة الغذائية.

٨- ولقد كان من الإنجازات الرئيسية للدورة الحادية عشرة للأونكتاد الإقرار بأهمية وجود حيِّز متاح للبلدان النامية على صعيد السياسات. إلا أن حيِّز السياسات المتاح لتدخُّل الحكومة ولقيامها بوضع أنظمة قد ازداد انكماشاً منذ ذلك الحين. وقد حدث هذا، على وجه الخصوص، نتيجة لمشروطيات الإقراض وللقواعد الحالية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، ونتيجة كذلك لحدوث زيادات كبيرة في اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية. فهذه الاتفاقات تحصر البلدان النامية في تحرير غير مناسب للسلع والخدمات المستوردة وفي سياسات غير ملائمة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وتفرض أيضاً اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات الشراكة الاقتصادية قواعد جديدة بشأن تحرير الاستثمار والمشتريات الحكومية تتجاوز الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، مما يؤدي إلى تآكل قدرة الحكومات على وضع أنظمة من أجل التنمية ومن أجل الرفاه العام.

٩- ويظل هذا التآكل في حيِّز السياسات هو القضية الرئيسية، خاصة بالنظر إلى أن فقدان هذا الحيِّز يشكل أيضاً تهديداً لقدرة البلدان النامية على التعامل مع أزمات التمويل والأزمات الغذائية.

١٠- وبناء على ذلك، فإن مطلبنا الرئيسي هو أن تتعامل الدورة الثانية عشرة للأونكتاد بمزيد من القوة مع مسألة حيِّز السياسات. ويجب منح الأونكتاد - كأمانة وكآلية حكومية دولية على حد سواء - ولاية موسّعة تتمثل في تمكين البلدان النامية باستخدام أدوات سياساتية من أجل التنمية.

١١- فنتيجة للوصفات المتزمِّتة على صعيد السياسات، تضاءل حيِّز السياسات المتاح لممارسة التدخُّل الحكومي ولوضع أنظمة من جانب البلدان النامية. وبينما تضمن البلدان المتقدمة احتفاظها بإمكانيات كافية للتدخُّل الوطني على صعيد السياسات، فإن النطاق اللازم من حيث الخيارات السياساتية ليس متاحاً للبلدان النامية. وعلى مر العقود الأخيرة، وكجزء من برامج التكيُّف الهيكلي وكجزء أيضاً من المفاوضات التجارية التي تجرى في إطار منظمة التجارة العالمية ومن المفاوضات التجارية الثنائية بين الشمال والجنوب، تخلّت البلدان النامية عن حيِّز كبير على صعيد السياسات، مما أسفر عن عدم قدرتها على التصدي على نحوٍ وافٍ لأوجه انعدام الاستقرار الاقتصادي ولحالات الطوارئ الاجتماعية، ومما أسفر عن إعاقة التنمية على المدى الطويل.

١٢- وتزايُد عدد الاتفاقات الثنائية والإقليمية بين الشمال والجنوب التي تتجاوز الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وتشجِّع بلا رحمة جدول الأعمال الخاص بشركات الشمال، وكذلك اتساع نطاق تلك الاتفاقات، يشكِّلان خطراً جسيماً بالنسبة للديمقراطية والتنمية والتضامن الاجتماعي على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي، وذلك لأن غالبية اتفاقات التجارة الحرة هذه بين الشمال والجنوب، بما يشمل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، تؤدي إلى تآكل شديد في حيِّز السياسات اللازم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والقواعد والمشروطيات الدولية المفروضة على حكومات البلدان النامية لا تحدّ فحسب من قدرة تلك البلدان على اختيار وتنفيذ سياسات إنمائية مناسبة بل تعوق أيضاً إجراء حوار حقيقي مع المواطنين والمجتمع المدني، وذلك بالنظر إلى أن واضعي السياسات يرون أنهم مقيّدون باتباع السياسات التي توضَع من خلال مؤسسات من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية ومن خلال الاتفاقات التجارية.

١٣- وتواجه البلدان النامية ضغوطاً متواصلة لتحرير وارداتها، حتى بالرغم من أن الصناعات والقطاعات الزراعية المحلية في كثير من البلدان قد تسببت الواردات الزهيدة الثمن في عجزها. وفي كثير من البلدان الفقيرة، يواصل إغراق أسواق العالم بصادرات زراعية مُعانة من الشمال تدمير سبل كسب العيش الريفية. وقد شهِدت كثرة من أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا، إغلاق صناعاتها المحلية أو فقدان حصتها من السوق المحلية نتيجة لتحرير الواردات الذي يفرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية. وستؤدي اتفاقات الشراكة الاقتصادية المتفاوَض عليها مع الاتحاد الأوروبي إلى موجة جديدة من الاضطراب الاقتصادي في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

١٤- وفي منظمة التجارة العالمية، لم تُسفر مفاوضات الدوحة حتى الآن سوى عن مشاريع مقترحات غير متوازنة إلى حد كبير. فباستطاعة البلدان المتقدمة أن تواصل تقديم إعاناتها الزراعية المرتفعة من خلال تحويل الإعانات بين الصناديق أو الفئات لأن كثرة مما يسمى إعانات الصندوق الأخضر غير المشوِّهة للتجارة قد تبيَّن في واقع الأمر أنها مشوِّهة للتجارة (وأنها تؤثر سلباً على إنتاج البلدان النامية الجيد وصادراتها الجيدة)، ولكن المقترحات الداعية إلى تحسين الضوابط للحد من هذه الإعانات هي مقترحات ضعيفة وقاصرة قصوراً شديداً. ومع ذلك بينما يواصل الشمال إعاناته، يُمارَس الضغط على البلدان النامية لكي تزيد من خفض تعريفاتها الجمركية الزراعية بنسبة تبلغ في المتوسط ٣٦ في المائة (وهو ما يتجاوز النسبة التي حُدِّدت في جولة أوروغواي وهي ٢٤ في المائة)، مما يجعلها أكثر تعرُّضاً لطفرات في الواردات ولما ينشأ عن ذلك من قلقلة ريفية.

١٥- وفي المفاوضات المتعلقة بالسلع الصناعية، ستؤدي "الصيغة السويسرية"، التي لم تُستخدَم قط من قبل، إلى خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية في البلدان النامية، مما يُلحِق الضرر بصناعات محلية كثيرة، بل قد يؤدي إلى تدميرها. ولا يتعين على أقل البلدان نمواً خفض تعريفاتها الجمركية من خلال جولة الدوحة، ولكن معظمها قد يتأثر أيضاً بالتخفيضات الجمركية البالغة التي ستحدث من خلال آليات أخرى، بما يشمل الاتفاقات الثنائية من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، وزيادة مشروطيات الإقراض. وفي الوقت ذاته، نجد أن البلدان المتقدمة لا تُبقي فحسب على إعاناتها الزراعية بل تعتزم أيضاً أن تحمي منتجاتها الزراعية الهامة من التخفيضات الجمركية عن طريق آليات شتى، وهي على استعداد فحسب لخفض تعريفاتها الجمركية الصناعية بمعدلات أقل من البلدان النامية في إطار "الصيغة السويسرية". ويتزايد استخدام الحواجز غير الجمركية لعرقلة وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. ويتضح أن عملية الدوحة ليست في صالح البلدان النامية، مع أنه كان مقصوداً بها أن تكون جولة إنمائية.

١٦- وعلاوة على ذلك، تضغط البلدان المتقدمة من أجل تحرير الخدمات من خلال اتفاقات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف. وقد ينتهي الأمر بسيطرة الشركات الأجنبية على قطاعات استراتيجية من قبيل التمويل والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلاوة على ذلك، قد يزداد التهديد الذي يتعرض له دور الدولة في تقديم الخدمات العامة.

١٧- وتتعرض أيضاً إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية لتهديد من جانب نُظُم الملكية الفكرية التي تحد من إمكانية الحصول على الأدوية والمعلومات. وتتأثر على وجه الخصوص إمكانية حصول المرأة على الرعاية الصحية والمعلومات والتعليم، مما يُزيد من حرمانها من أن تتمكَّن ومما يقوِّض جهودها الرامية إلى المشاركة في الأنشطة السياسية والعامة وضمان سُبُل مستدامة لكسب العيش.

١٨- وعلى الرغم من أخطار تغيُّر المناخ، ما زالت مستويات وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة هي السائدة في البلدان الصناعية، مما يؤدي إلى تسارع تعريض الموارد الطبيعية العالمية للخطر وللإجهاد. وما زال الشمال يتحمَّل دَيناً إيكولوجياً إزاء الجنوب، ولكن البلدان النامية ما برحت تتعرض للضغوط لكي تسمح باستغلال الموارد الطبيعية من قِبَل المؤسسات المتعددة الجنسيات.

١٩- والحق في التنظيم وشمول الجميع في عمليات صنع القرار، وطنياً ودولياً، معرّضان للخطر. فالحوار الاجتماعي تُضعِفه سياسات التكيف الهيكلي. والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق العمالية والنقابية، ومن بينها حرية تكوين النقابات وعدم التعرُّض للتمييز، تُضعِفها عولمة أساليب الإنتاج، بدلاً من أن تضمنها.

٢٠- وعلى الرغم من وجود فكرة سائدة هي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل الخيار الإنمائي الرئيسي بالنسبة للبلدان النامية فإن ذلك الاستثمار يؤدي في حقيقة الأمر إلى زيادة التكاليف والخسائر في كثير من الحالات. وهو يؤدي، في كثير من البلدان، إلى تفاقم التدفق الخارجي للموارد، بما يشمل موارد الاستثمار، من هذه البلدان وإلى تفاقم انعدام التوازن الحاد الذي ينشأ في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك فإن أفريقيا، وهي أشد قارات العالم فقراً، مصدِّرة صافية لرأس المال، حتى مع تحطيم عبء ديونها الخارجية (والداخلية) لإمكانيات التنمية ولطموحاتها الإنمائية عاماً تلو عام. فاختلال توازن تدفقات الموارد، لا سيما هروب رأس المال، يعوق تعبئة الموارد المحلية إعاقة شديدة.

٢١- وتبقى فوائد العولمة في أيدي قلّة قليلة. إذ لم تتحقق بعد في معظم البلدان الوعود الإنمائية التي قدمها للنموذج الاقتصادي الذي تقوده الصادرات، وتحرير الواردات. وحتى على الرغم من ارتفاع الأسعار مؤخراً، فإن فوائد إنتاج السلع الأساسية كانت محدودة بالنسبة لمنتجي تلك السلع، نتيجة للقيمة المضافة المحلية الهزيلة للسلع الأساسية ونتيجة لتركيز التحكُّم في قدر كبير من سلسلة القيمة في أيدي المؤسسات المتعددة الجنسيات، وغيرها.

٢٢- وتزايُد الاندماج الاقتصادي لكثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لم يعالِج الشواغل الإنمائية لسكان تلك البلدان. فالنماذج الحالية للتنمية لا تلبي الحاجة إلى عمالة لائقة ومنتِجة وذلك لأن البطالة والعمالة الناقصة ما زالتا مرتفعتين بدرجة غير مقبولة.

٢٣- والمثال الآخر هو مفارقة "النمو بلا فرص عمل"، التي اشتد وضوحها بقلقلة وطرد عشرات الملايين من أنشطة الإنتاج والنُظُم الاجتماعية - الاقتصادية غير السوقية البالغة الصغر البديلة التي حافظت تاريخياً على قدر من إمكانية الحصول على الموارد المعيشية لبعض مَن هم أشد ضعفاً في البلدان النامية. ويفرض ما وُصِف بأنه "تسليع المشاعات"، إلى جانب انتشار سلاسل السلع الأساسية التي يقودها السوق وما يصاحب ذلك من أشكال ملكية الموارد الطبيعية، كثافةً غير مسبوقة في العمل و"مرونة وعدم انتظام" محفوفين بالمخاطر على أقلية محظوظة، لاحتفاظها بعمل منتظم في القطاع الرسمي، ويُجبرها على تقاسم الموارد، وكذلك على التنافس، مع بحر شاسع من القدرات البشرية المستبعَدة.

٢٤- ونحن نؤكد مجدداً أن العمالة هي السبيل إلى القضاء على الفقر، ولكن هذا يعني إدراج مسألة العمالة الكاملة والمنتِجة والعمل اللائق في مجالات الزراعة والخدمات والتصنيع في عملية وضع السياسات باعتبارها الهدف الرئيسي في تلك العملية، ويقتضي وجود سياسات تجارية وسياسات مالية تتسق مع هذا الهدف. وينبغي أن يُجسِّد الأونكتاد في أنشطته الالتزام بالعمل اللائق، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها في مؤتمر القمة العالمي للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عُقِد عام ٢٠٠٥، والذي أعيد تأكيده في الإعلان الوزاري الصادر عام ٢٠٠٦ عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

٢٥- وبالنظر إلى فشل النماذج المهيمنة في ضمان الرفاه الاجتماعي، ثمة حاجة إلى استكشاف نُظُم اقتصادية متنوعة وتشاركية بديلة تكون مكيَّفة حسب الواقع المحلي والوطني، مع إعطاء الأولوية أيضاً للإنصاف والديمقراطية والتنوُّع وحقوق الإنسان والحقوق العمالية والإيكولوجيا والأمن الغذائي وأنماط الإنتاج والاستهلاك القابلة للاستدامة، ومع حماية ذلك كله.

ثانياً - قضايا محددة حسب الموضوع الفرعي

ألف - الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النُهُج الإقليمية

٢٦- من التحديات الرئيسية في مناقشة الاتساق اختلاف تفسيرات الاتساق. فبالنسبة للبلدان المتقدمة، تتمثل وجهة النظر الرئيسية المتعلقة بالاتساق في مواءمة السياسات مواءمةً تضمن مزيداً من الأسواق ومزيداً من

الأرباح لشركاتها. وبالنسبة للمجتمع المدني، يعني الاتساق أن ترمي السياسات إلى تحقيق القضاء على الفقر، وتحقيق العدل الاجتماعي والعدل بين الجنسين والتنمية الاجتماعية؛ وزيادة العمالة وتأمين سبل عيش المزارعين وعملية التصنيع من خلال التنمية المستدامة.

٢٧- ومؤسسات بريتون وودز وأقوى الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية ترى حالياً أن الاتساق يعني مواءمة السياسات الوطنية، كي تضمن عدم تعارض تلك السياسات مع النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد المهيمن دولياً. وعلى أساس هذا الافتراض فإن برامج التكيف الهيكلي، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وقواعد التجارة والاستثمار على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، المدعومة بنظام المعونة، تتطلب جميعها من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تُكيِّف سياساتها الاقتصادية على نحو يكون مناسباً لنموذج تقوده الشركات.

٢٨- بيد أن الاتساق يعني بالنسبة لمواطني العالم العاديين وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، كما هو مذكور في توافق آراء ساو باولو، وجوب أن تعالِج السياسات الاقتصادية الدولية احتياجات جميع الناس. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون أولويات التنمية المستقلة ذاتياً والسيادية والتشاركية هي منطلق المفاوضات والالتزامات المتعلقة بهذه البلدان، والمحدِّد الرئيسي لتلك المفاوضات والالتزامات، في مؤسسات الإدارة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يجب تمثيل حكومات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والساسة المُنتَخَبين ديمقراطياً تمثيلاً أقوى بكثير في عمليات صنع القرار في هذه المؤسسات.

٢٩- فانعدام تمثيل البلدان النامية في الإدارة العالمية يؤدي إلى نُهُج وسياسات للتنمية تُفرَض من أعلى إلى أسفل، مع الحفاظ على الانفصام بين مراكز صنع القرار والبلدان المتلقية وشعوبها.

٣٠- ولقد أسفر "الاتساق" الذي يدور حول مبادئ وتدابير خاطئة، وهو الشائع الآن، عن نتائج خاطئة. وتُستخدَم اتفاقات تجارية إقليمية وثنائية كثيرة بين الشمال والجنوب للترويج لنوع الاتساق الخاطئ. فهذه الاتفاقات تجعل البلدان النامية تقدم تعهدات تتجاوز الالتزامات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وتشمل قضايا من قبيل الاستثمار والمشتريات الحكومية رُفضت في منظمة التجارة العالمية. وهي تؤدي إلى حدوث تآكل كبير في أي حيز سياسات موجود في البلدان النامية، علاوة على تقويضها آفاق التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب.

٣١- وتتمثل مشكلة إضافية في استخدام ما يسمى "الجانب الإنمائي" للاتفاقات التجارية من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، وهو "الفخ" الذي تستخدمه الأطراف من البلدان المتقدمة لاستدراج البلدان النامية إلى الجوانب الرئيسية لاتفاقات التجارة الحرة أو لاتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تكون ضارة للتنمية.

٣٢- وينبغي أن يحيط الأونكتاد علماً بما هو مذكور آنفاً من أخطار "الاتساق" ومظاهره الخاطئة، بحيث يسعى صوب تحقيق اتساق السياسات المناسب، الذي تكون فيه المشورة والتدابير والاتفاقات المتعلقة بالسياسات مركزة جميعها على تنمية البلدان النامية، وموجهة نحوها.

٣٣- ويجب أن تستند الدورة الثانية عشرة للأونكتاد إلى شكل مختلف اختلافاً جذرياً من أشكال "الاتساق" وهو: إعادة توجيه وإدماج السياسات الكفيلة بتكييف النظام الاقتصادي الدولي على نحو يلبي الاحتياجات الإنمائية للفئات الأكثر تضرراً بالعولمة التي تقودها الشركات.

باء - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية، والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي

٣٤- النقاش مستمر بشأن الصلة بين التجارة والتنمية. والموقف التقليدي هو أن التجارة والسياسة التجارية المهيمنة أمران إيجابيان فيما يتعلق بالتنمية. بيد أن أغلب البلدان النامية عانت من تحرير الواردات تحريراً غير ملائم بينما لم تكسب إلا القليل من الصادرات. وتسببت الواردات الرخيصة في عرقلة صناعاتها وزراعتها المحلية، مع فقدان كل من سبل كسب العيش الزراعية والوظائف الصناعية.

٣٥- والنهج الواحد المناسب للجميع في رسم السياسات الاقتصادية والتجارية نهج لا يصلح ويسفر عن سياسات خاطئة وتكلفة مرتفعة تتحملها بلدان نامية كثيرة هي وشعوبها. وعلى خلاف الرأي السائد لدى المؤسسات المالية الدولية، فإن الطريق إلى التنمية المستدامة ليس طريقاً واحداً للجميع.

٣٦- واتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، بما في ذلك اتفاقات الشراكة الاقتصادية، تعزز بصفة رئيسية جدول الأعمال الخاص بشركات الشمال وتشكل تهديداً خطيراً للبلدان النامية. وقد أفاد *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧*، الصادر عن الأونكتاد، في تسليط الضوء على تكلفة وفوائد اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، ويجب أن تواصل المنظمة التركيز على هذا.

٣٧- ونحن نؤكد على ضرورة التصحيح الفوري للسياسات الخاطئة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسياسات الخاطئة التي انطوت عليها مؤخراً اتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات التجارة الحرة. وفيما يتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية، ينبغي أن يتوقف الاتحاد الأوروبي عن الضغط على بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لإبرامها. وينبغي التوصل إلى بديل لاتفاقات الشراكة الاقتصادية، يكون فيه مبدأ عدم المعاملة بالمثل في صميم الجانب التجاري، ولا يتضمن أيضاً قضايا الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمشتريات الحكومية.

٣٨- ويشن المجتمع المدني الأفريقي، بمساندة من المجتمع المدني الأوروبي، حملة ضد اتفاقات الشراكة الاقتصادية وإطارها ويدعو في الوقت نفسه إلى اتباع نهج بديلة تحتفظ بالأفضليات لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ دون أن تفرض عليها التزاماً بتحرير وارداتها السلعية على أساس المعاملة بالمثل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يرغب في استبعاد قضايا أخرى مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية. ويعتقد على نطاق واسع أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية وقعت لا باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وإنما وقعت خشية أن تتضرر بعض أعمالها التجارية إذا لم يحتفظ بسبيل وصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وينبغي إجراء إعادة تفاوض على اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تم التفاوض عليها فعلاً واستعراض للاتفاقات في البلدان الأخرى التي لم توقع بعد اتفاقات الشراكة الاقتصادية، بحيث يتاح للمجتمع المدني تقييم الآثار الكاملة كيما يتسنى اتخاذ قرارات مستنيرة (بما في ذلك اختيار بدائل لاتفاقات الشراكة الاقتصادية) دون ضغوط.

٣٩- وفي منظمة التجارة العالمية، سيكون لأحدث المقترحات بشأن مفاوضات الدوحة، إذا اعتمدت، نتيجة غير متوازنة إلى حد بعيد، مع مواصلة البلدان المتقدمة الاحتفاظ بإعانات زراعية كبيرة وتخفيض تعريفاتها الصناعية في الوقت نفسه بمعدلات أقل من المعدلات المقابلة في البلدان النامية التي تطبق تخفيضات "الصيغة السويسرية". وسيتعين على البلدان النامية إجراء تخفيضات أكبر في التعريفة الجمركية فيما يتعلق بالسلع الصناعية والزراعية. وسيتعين على كثير من البلدان الأفقر، التي قد لا تجري تخفيضات في التعريفة الجمركية من خلال مفاوضات الدوحة، أن تفعل ذلك بموجب اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

٤٠- ويجب أن تسلم قواعد التجارة العالمية بالدور الحيوي للحكومات في التنظيم وبذلك تحفظ أو توسع حيز السياسات كيما يتسنى لكل بلد أن يخطط تنميته الاقتصادية ويديرها وأن يخفف من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الناشئة عن تكامل الأسواق.

٤١- وكثيراً ما أسفر استخدام المشروطيات في القروض والمعونات عن سياسات تجارية واستثمارية غير ملائمة في بلدان نامية كثيرة.

٤٢- والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية تواجه مشاكل معقدة تتراوح بين تقلب الأسعار وتركيز الشركات. وينبغي أن توفر الدورة الثانية عشرة للأونكتاد حلولاً عملية مثل آليات لتثبيت الأسعار وتنظيم لأنشطة الشركات. ويلزم برنامج سلع أساسية موسع للأونكتاد.

٤٣- كما تواجه البلدان النامية حواجز غير تعريفية متزايدة على منتجاتها في البلدان المتقدمة. وتتمثل مشكلة رئيسية في استخدام التدابير الانفرادية. وبينما تلزم أنظمة سلامة وأنظمة تقنية، فإن هذه الأنظمة معرضة أيضاً للاستخدام لأغراض حمائية. وفضلاً عن هذا، فإن معظم البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على مواكبة المعايير المتزايدة في أسواق البلدان المتقدمة.وينبغي ألا تستخدم البلدان المتقدمة تدابير حمائية انفرادية. وينبغي وضع معايير دولية ملائمة، ويجب مساعدة البلدان النامية في التفاوض على هذه المعايير وتنفيذها. وينبغي أن يتناول الأونكتاد الحواجز غير التعريفية وأن يساعد البلدان النامية في هذا الصدد.

٤٤- ويوفر التعاون بين الجنوب والجنوب إمكانية إقامة شراكات فيما بين البلدان النامية يمكن أن تكون مفيدة على نحو متبادل. وقد حققت بضعة بلدان معدلات نمو مرتفعة على نحو مستدام، وساعد هذا بلداناً أخرى من خلال ارتفاع الطلب على صادراتها من السلع الأساسية. بيد أن من غير المؤكد أن تستمر هذه العملية، وبصفة خاصة إذا حدث ركود عالمي. وبالتالي، يجب اتخاذ تدابير محددة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ولإضفاء الصبغة المؤسسية عليه. وثمة حاجة إلى تعزيز آلية النظام الشامل للأفضليات التجارية بغية تحقيق نتائج محددة ملموسة. بيد أنه يجب اتخاذ خطوات لضمان أن يجري، في نطاق الاتفاقات بين الجنوب والجنوب، منح الأطراف الأضعف معاملة خاصة وتمايزية، بما في ذلك حوافز وأفضليات كافية، وألا يطلب منها إجراء تحرير أو تنفيذ سياسات تعرضها لآثار سلبية. وينبغي أن يضطلع الأونكتاد أيضاً بدور في تشجيع وتقييم عمليات التعاون والتكامل بين الجنوب والجنوب.

جيم - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

٤٥- إن سلوك الاستثمار والتدفقات الاستثمارية لا يتبع المسار الذي يزعم وجوده من يحاولون تبرير عولمة التمويل والتجارة والإنتاج. فقد تناقصت حصة الموارد التي تذهب إلى الاستثمارات الإنتاجية الجديدة بالنسبة إلى حصة الموارد التي تذهب إلى المشاريع المالية ومشاريع المضاربة. وتظل أفريقيا مصدراً صافياً لرأس المال بسبب هروب رؤوس الأموال، حتى مع اعتمادها على تدفقات الاستثمار الأجنبي والمعونة.

٤٦- وفي الحالات التي نجحت فيها البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار واستخدامه، تتضمن عوامل نجاحها التنظيم الملائم والتوجه الاستراتيجي واضطلاع الدولة بدور مباشر وإن يكن انتقائياً في الاقتصاد. وثمة افتقار، في البلدان الأفقر، إلى استثمار خاص محلي.

٤٧- وهناك فوائد وتكاليف للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية. وفي حين أن الفوائد كثيراً ما يبالغ فيها، فإن التكاليف كثيراً ما تغفل أو تسقط من القرارات السياساتية. وينبغي أن تتبنى البلدان النامية نظرة شاملة وأن تصمم السياسات على أساس تقديرات التكاليف والفوائد، بمساعدة من الأونكتاد. والمهم أيضاً، في هذا السياق، هو شروط العقد المبرم بين الدولة والمستثمرين الأجانب. وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تحسين هذه الشروط بغية زيادة فوائدها. كما ينبغي أن تكون شروط الاستثمار الأجنبي شروطاً لا تمس سيادة البلدان النامية بالحد من حيز السياسات المتاح لها. وينبغي أن يعزز أي إطار دولي بشأن الاستثمار حقوق ومصالح البلدان النامية المضيفة ويضمن أن يتوافر لها حيز السياسات اللازم لتنظيم الاستثمارات للمصلحة الوطنية والعامة. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يتناول بالبحث التجارب الناجحة للبلدان النامية التي توصلت بالتفاوض إلى شروط جيدة في عقود الاستثمارات الأجنبية وأن ينشر هذه التجارب.

٤٨- ومن الأمور البالغة الأهمية للتنمية الناجحة إحياء الدولة الإنمائية أو وجود دولة ديمقراطية تنمي وتدعم قدرات صناع القرار والمؤسسات على أن يخططوا ويسلكوا المسار الاستراتيجي الضروري، بالاستناد إلى جدول أعمال مستقل ومحلي حدد محتواه بموجب توافق سياسي ديمقراطي على التنمية المتكاملة والمتوازنة ويشكل محتواه تعبيراً عن هذا التوافق.

٤٩- وينبغي للأونكتاد موازنة كثير من أدوات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالات المانحة، التي تفضي إلى إصلاحات للقوانين الاستثمارية والتجارية الوطنية ترمي إلى إفادة المستثمرين الأجانب ولكنها تتسبب في تآكل أو إزالة حقوق الناس والحد من حيز السياسات المتاح للحكومات والبرلمانيين.

٥٠- وكثيراً ما تلقي الاتفاقات الاستثمارية عبء التكاليف على عاتق الحكومات وشعوبها ولا تحمل المؤسسات المتعددة الجنسيات بأي مسؤولية. وفي بعض الحالات، تتضمن هذه الاتفاقات أنظمة لتسوية المنازعات تسمح للمؤسسة المتعددة الجنسيات بمقاضاة الحكومة المضيفة لها للحصول على تعويض. وتنطوي الاتفاقات الجديدة للتجارة الحرة، بما في ذلك اتفاقات الشراكة الاقتصادية، على تحرير استثماري جديد مصحوب بقيود جديدة

كثيرة تحول دون قيام الحكومات بتنظيم الأنشطة. وينبغي للبلدان إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية التي تضع حقوق المستثمرين فوق حقوق المواطنين.والانسحاب من المعاهدات الاستثمارية الثنائية من أجل الانضمام إلى معاهدات استثمارية أكثر توازناً، مثلما بدأت بعض البلدان النامية في القيام به، خيار في هذا الصدد.

دال – الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

٥١- نحن نعتقد أن للأونكتاد دوراً فريداً، وبصفة خاصة في هذه الأوقات التي يخيم عليها عدم اليقين. ويجب توسيع مهمته الداعمة للبلدان النامية في القضايا والعمليات الإنمائية.

٥٢- وقد كلفت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد الأونكتاد بإنشاء فرقة عمل معنية بالسلع الأساسية. ولم يتحقق هذا بعد، وينبغي تمكين المنظمة من تحقيقه في أقرب وقت ممكن.

٥٣- وينبغي توسيع نطاق عمل الأونكتاد بشأن السلع الأساسية بغية مساعدة البلدان النامية على زيادة إنتاجها الغذائي؛ والحصول على قيمة أفضل مقابل سلعها الأساسية؛ وإضافة قيمة إلى موادها الخام من خلال التجهيز والتصنيع. وينبغي أن تتضمن جهود الأونكتاد الموسعة فيما يتعلق بالسلع الأساسية إيجاد الحلول على الصعيدين الدولي والوطني والجمع بين كل من النهج القديمة والنهج الابتكارية لضمان أن يؤدي الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأساسية إلى حدوث تنمية مستدامة وتنويع في البلدان النامية. ويمكن أن تركز الأنشطة على مساعدة البلدان النامية على الإفادة من الفرص الناشئة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعلى تجنب واحتواء العواقب السلبية لانخفاض أسعار السلع الأساسية عندما تنخفض هذه الأسعار.

٥٤- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الجهود التي يبذلها لتحليل التأثيرات الإنمائية لاتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، ومتابعة *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧* ، الذي سلط الضوء على الاختلالات التي تنطوي عليها هذه الاتفاقات. وينبغي أن يسترشد الأونكتاد، في عمله في هذا المجال وعمله بشأن الاتفاقات الاستثمارية الثنائية، بالمنظور الإنمائي.

٥٥- وينبغي أن يعيد الأونكتاد التفكير في مشورته في مجال السياسات الاستثمارية. كما ينبغي له المساعدة على وقف "السباق نحو القاع" فيما يتعلق بحوافز الاستثمارات، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية. وينبغي أن يوفر تحليلاً لتكاليف وفوائد الاستثمار الأجنبي، ومشورة بشأن سياسات تعظيم الفوائد مع تقليل التكاليف إلى أدنى حد. وينبغي أيضاً أن يحلل بمزيد من التعمق الآثار الإنمائية للمعاهدات الاستثمارية الثنائية وكذلك الفصول والمقترحات المتعلقة بالاستثمار والواردة في اتفاقات التجارة الحرة.

٥٦- ومن الضروري أن تقوم أمانة الأونكتاد بإجراء بحوث مستقلة ورسم سياسات بديلة. ويجب أن يواصل الأونكتاد إعداد وتوفير ما يلزم من تحليل ودعم في هذا الصدد، وأن يجري تزويده بالوسائل الضرورية لتقديم ما يلزم من تحليل ومشورة سياساتية إلى البلدان النامية.

٥٧- ويجب السماح لأمانة الأونكتاد بمواصلة بحوثها بطريقة مستقلة كيما يتسنى لها إعداد بحوث موضوعية موجهة إلى دعم الأهداف الإنمائية للبلدان النامية، وبذلك تضيف إلى تنوع الآراء فيما بين الوكالات الدولية.

٥٨- وتسهم أعمال الأونكتاد البحثية إسهاماً مهماً في المعرفة بقضايا التجارة والتنمية، وقد أسهمت تاريخياً في تحديد الاتجاهات الجديدة. ومن المهم أن يحتفظ الأونكتاد باستقلاله البحثي. ونحث الدول الأعضاء على تزويد الأونكتاد بالوسائل اللازمة لمواصلة بحوثه المستقلة وندعو إدارة الأونكتاد إلى بذل قصارى جهدها لتحسين توزيع الأعمال والمنشورات البحثية للمنظمة.

٥٩- ومن الضروري أن يوسع الأونكتاد نطاق بحوثه ليتضمن تحليل المقترحات المتعلقة بتحرير التجارة وتأثيرها على العمالة من حيث الكم والنوع.

٦٠- ومع تزايد سكان العالم، وتغير الأحوال المناخية، والطلبات الجديدة على المنتجات الزراعية، يتطور دور الزراعة تطوراً سريعاً ويثير تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في الأعوام المقبلة. وسيلزم أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تحديد أفضل سياسات الزراعة المستدامة لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

٦١- وينبغي أن يدرس الأونكتاد الخيارات السياساتية للبلدان النامية فيما يتعلق بالتصنيع، مع مراعاة الأوضاع العالمية المتغيرة والتعلم من تجارب البلدان النامية والمتقدمة.

٦٢- وتؤدي لجان الأونكتاد وظيفة مهمة وينبغي أن تواصل ذلك على أساس أشد فعالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنشئ الدورة الثانية عشرة للأونكتاد لجنة جديدة معنية بالعولمة والاستراتيجيات الإنمائية.

٦٣- وينبغي إعطاء الأونكتاد ولاية موسعة بشأن حيز السياسات، من حيث المفهوم وتطبيقه.

٦٤- وينبغي أن يطلب من الأونكتاد توسيع نطاق عمله بشأن القضايا المواضيعية المهمة للعالم، بما فيها الأزمة الغذائية، والتمويل والتنمية، وتغير المناخ، والهجرة، والاتفاقات التجارية، والملكية الفكرية، والتعاون بين الجنوب والجنوب. ويجب أن يوفر منظوراً إنمائياً وأن يبين طريق التقدم فيما يتعلق بهذه القضايا.

٦٥- وفيما يتعلق بتغير المناخ، يمكن للأونكتاد أن يركز على الترابط بين تغير المناخ والتجارة والتنمية، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية على تحمل الوقع السلبي والتأثيرات السلبية لتغير المناخ على التنمية، وكذلك لضمان ألا يؤثر ما يتصل بالتجارة من المقترحات المتعلقة بتغير المناخ تأثيراً سلبياً على البلدان النامية بطريقة غير متوازنة وأن تكون هذه المقترحات متوافقة مع مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتمايزة".

٦٦- وقد برزت حقوق الملكية الفكرية، وبصفة خاصة تأثيراتها فيما يتعلق بالتنمية، بوصفها قضية مثيرة لاهتمام وقلق الجماهير على نطاق العالم. وتدعو منظمات المجتمع المدني وحكومات البلدان النامية إلى إتاحة مزيد من المرونة للبلدان النامية في تنفيذ الالتزامات الدولية مثل الالتزامات المتضمنة في الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أو الاتفاقات المبرمة في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وللأونكتاد دور مهم في تسليط الضوء على البعد الإنمائي في النقاش الدائر بشأن حقوق الملكية الفكرية وفي مساعدة البلدان النامية على

وضع تدابيرها وتشريعاتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بطريقة إنمائية التوجه. ويعكف الأونكتاد منذ سنوات عديدة على تناول حقوق الملكية الفكرية، والحصول على التكنولوجيا، والشواغل الإنمائية، وينبغي تعزيز جهوده في هذا المجال التي تسترشد بالمنظور الإنمائي.

٦٧- والأونكتاد المعزز ضروري، وينبغي ألا يفسر ولايته تفسيراً تقييدياً. وينبغي أن تكون القوة المحركة للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد احتياجات المتلقين، بمن فيهم المجتمع المدني، وليست احتياجات المانحين. وينبغي، على سبيل المثال، ألا تقتصر هذه المساعدة على تنفيذ الأطر الدولية القائمة، مثل قواعد منظمة التجارة العالمية، وإنما أن تتحرى أيضاً على نحو خلاق البدائل الإنمائية التوجه في عالم سريع التغير.

٦٨- ودور الأونكتاد في مجال بناء توافق آراء حكومي دولي دور مهم وينبغي أن يحظي بمزيد من التركيز وبأولوية أعلى. ويمكن أن يكمل هذا المفاوضات أو المناقشات الجارية في محافل أخرى. ومن الممكن أن تؤدي هذه المهمة الحكومية الدولية، إذا أخذت بمزيد من الجدية، إلى جعل الأونكتاد موقع حوار منشط بين الشمال والجنوب بشأن القضايا الإنمائية وبشأن الصلة بين التنمية وكل من التجارة والتمويل والقضايا الأخرى.

٦٩- ويقوم الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ببحث تأثير تركز القوى السوقية في قبضة بضع شركات في الأسواق الزراعية الدولية. ويمكن التوصل إلى أمثلة مشابهة لتركز القوى السوقية وذلك في الصناعات التحويلية، مثل صناعات الإلكترونيات والمنسوجات والملابس، حيث يفرض التعاقد من الباطن ضغطاً نزولياً على الأجور وظروف العمل فيما يتعلق بمن هم في أدنى حلقة في سلسلة الإمداد. والاعتماد على المسؤولية الاجتماعية للشركات لمواجهة هذه التحديات غير كاف: ينبغي إعطاء الأونكتاد ولاية تتمثل في تحري كيفية التصدي على أفضل وجه لتركز السوق من خلال القوانين والسياسات على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

٧٠- وينبغي أيضاً أن يؤدي الأونكتاد دوراً رصدياً فيما يتعلق بتقييمات دور المؤسسات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على التنمية. ولهذه الغاية، يمكنه تعزيز النقاش بين حكومات البلدان النامية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ودوائر الأعمال والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

٧١- وينبغي أن يضطلع الأونكتاد بدور أقوى في ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، بوسائل من بينها حفز ومساعدة أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

٧٢- ويجب تأكيد أولوية السيادة السياسية. وينبغي ضمان السيادة على الموارد الطبيعية والسلع الأساسية والتنوع الأحيائي. ومع أن العولمة والتنمية نموذجان متعارضان، فإنهما في جوهرهما عمليتان مرتبطتان بالسياسة والاقتصاد السياسي، ويمكن أن يكون ميل الميزان السياسي الفعلي في اتجاه أو آخر أمراً حاسماً في كثير من الأحيان. وجهود الأونكتاد الرامية إلى تعزيز قضية التنمية وتعاونه مع العاملين من أجل التنمية تساعد على تحقيق توازن سياسي أنسب.

٧٣- ومنذ الدورة العاشرة للأونكتاد وخطة عمل بانكوك، خيبت باستمرار آمال المجتمع المدني في أن يضطلع الأونكتاد والأمم المتحدة بدور أكبر في رسم السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على الصعيد الدولي. وقد

أضعف دور الأونكتاد بدلاً من أن يقوى في السنوات الأخيرة، وينبغي عكس هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أهمية الأونكتاد، فإنه يظل محروماً من السبل اللازمة لاضطلاعه بدور محوري، الأمر الذي يثير الشك في مصداقية نظام الإدارة العالمية. وفي السياق الحالي، مع الأزمة الموجودة في منظمة التجارة العالمية وفي مؤسسات بريتون وودز، تتسم الحاجة إلى محفل بديل بمزيد من الأهمية. بيد أن هذا سيتطلب جهوداً مشتركة من جميع الأعضاء للتوفر على تصميم نموذج عولمة مستدام.

٧٤- ونحث الأونكتاد على العمل مع منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والحركات القائمة على نوع الجنس والجماعات النابعة من المجتمع المحلي على أساس دائم في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية، في اجتماعات الخبراء واجتماعات اللجان، بما في ذلك المشاركة كأعضاء أفرقة، وكذلك الانخراط في العمل مع المجتمع المدني في البلدان النامية بشأن أنشطة التعاون التقني والبحوث. وينبغي أن يعترف الأونكتاد بالبحوث التي تجريها منظمات المجتمع المدني ويستخدمها. وينبغي إشراك جميع المنتمين إلى عضوية الأونكتاد في جلسات الاستماع مع المجتمع المدني. والواقع أن للمنظمة دوراً عالمياً يتعين أن تضطلع به. ويمكنها الإسهام في السلام السياسي والاجتماعي المستدام على الصعيد العالمي.

٧٥- وكما ذكر من قبل أثناء الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، فإننا نأمل أن توفر كل الدول الأعضاء ما يلزم من دعم والتزام لجعل الأونكتاد قوياً بما فيه الكفاية للإسهام في التشكيل السياسي للسياسات الملائمة في مجالات التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في جميع أرجاء العالم.

المرفق السادس

قائمة بالأحداث

الأحداث السابقة للمؤتمر

المبادرة العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (برازيليا، ٧-١١ أيار/مايو ٢٠٠٧)

اجتماع خبراء أقل البلدان نمواً التحضيري للأونكتاد الثاني عشر (أروشا، ٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)

المؤتمر والمعرض المشتركان بين الهند وأفريقيا بشأن الهيدروكربون (نيودلهي، ٦-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

اجتماع بشأن آثار تنمية الخدمات السياحية في البلدان النامية على التجارة والتنمية فيها (جنيف، ٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

الوقود الأحيائي: خيار لاقتصاد ذي كثافة كربونية أقل (ريو دي جانيرو، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (جنيف، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

عولمة إمداديات الموانئ: الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية (جنيف، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

اجتماع الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بتسخير الاقتصاد الابتكاري والصناعات الابتكارية لأغراض التنمية (جنيف، ١٤-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)

المعونة من أجل التجارة: حلقة العمل المتعلقة بالمنظورين العالمي والإقليمي (بانكوك، ٢٤-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)

جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص (جنيف، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)

جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص (جنيف، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨)

حلقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأقل البلدان نمواً في أفريقيا (إزمير، ٤-٥ آذار/مارس ٢٠٠٨)

التجارة فيما بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا ودور اتفاقات التجارة الإقليمية (طوكيو، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨)

الدروس المستفادة من التجارة بين الجنوب والجنوب في المناطق الآسيوية (جنيف، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

جعل معايير الاستدامة تعمل لصالح صغار المزارعين (أروشا، ٧-٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

حلقة عمل بشأن الاستراتيجيات الإنمائية في أفريقيا (أكرا، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

أحداث المؤتمر

الجزء الرفيع المستوى: "التجارة والتنمية من أجل الرخاء في أفريقيا: الإجراءات والاتجاه"

المائدة المستديرة الأولى: "العولمة والتنمية والحد من الفقر: أبعادها الاجتماعية والجنسانية"

المائدة المستديرة الثانية: "إيجاد بيئة مؤسساتية مفضية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة"

المائدة المستديرة الثالثة: "الوجه المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين"

المائدة المستديرة الرابعة: "ظهور الجنوب الجديد والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم من أجل التنمية"

المائدة المستديرة الخامسة: "تسخير المعارف والتكنولوجيا لأغراض التنمية"

المائدة المستديرة السادسة: "حلول إدارة الديون لدعم التجارة والتنمية"

المائدة المستديرة السابعة: "تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً"

المائدة المستديرة الثامنة: "تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي"

المائدة المستديرة التاسعة: "تعزيز الأونكتاد: تدعيم تأثيره وفعاليته المؤسسية"

الأحداث الموازية

محفل الاستثمار العالمي (نظمه الأونكتاد بالشراكة مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار)

الجلسة الأولى: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والفرص الجديد لقطاع الأعمال في العالم

الجلسة الثانية: سلاسل القيمة العالمية

الجلسة الثالثة: أفريقيا: سوق ناشئة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر

المجلس الاستشاري للاستثمار

مناقشة القادة العالميين بشأن الاستثمار

حلقة عمل لبناء القدرات في مجال الاستثمار (نظمتها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار بالتعاون مع الأونكتاد)

١- تحسين مناخ الاستثمار في بلدك

٢- كيفية تحويل الاتجاهات العالمية إلى رخاء محلي

٣- الدروس المستفادة من أفضل ممارسات وكالات تشجيع الاستثمار في جميع أنحاء العالم

٤- الأسواق الناشئة: نحو مصدر استثماري بديل

المؤتمر السنوي للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

محفل المجتمع المدني (أكرا، ١٧-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة: المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية

الاجتماعي الوزاري لأقل البلدان نمواً

الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧

الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية

النظام الشامل للأفضليات التجارية: اجتماع كبار الموظفين

النظام الشامل للأفضليات التجارية: الاجتماع الوزاري

اجتماع رفيع المستوى نظمته وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية ومكتب الممثل السامي التابع للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع الأونكتاد، بشأن "تيسير التجارة والمعونة من أجل التجارة: شروط النجاح في فك الحصار عن البلدان غير الساحلية"

أحداث أخرى

"التجارة والسلع الأساسية والتنمية: وجهات نظر بشأن وضع جدول أعمال إنمائي في مجال التجارة في السلع الأساسية" (نظمه مركز الجنوب)

"الإنجاز المتعلق بالتنمية: دور الأونكتاد"

"التجارة ونوع الجنس: آفاق النمو المستدام والحد من الفقر"

"جعل معايير الاستدامة تعمل في خدمة التجارة والتنمية الزراعية من أجل الفقراء"

"المعونة من أجل التجارة: مناظير اللجان الإقليمية" (نظمته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة)

"برنامج سياسات المنافسة الخاص بأمريكا اللاتينية: ما نوع النتائج التي يمكن أن يُسفر عنها بشأن قانون وسياسات المنافسة؟"

"جعل التجارة تعمل في خدمة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي"

"إمكانيات وآفاق التجارة والاستثمار بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"

"الوقود الأحيائي: الإمكانيات المتاحة لصغار المنتجين في البلدان النامية والمخاطر التي يواجهونها"

مبادرة مشروع أماندلا مع فيليبس، ومعرض لنواتج المسؤولية الاجتماعية لشركة فيليبس

إطلاق محفل أفريقيا لبرنامج تطوير المشاريع التابع للأونكتاد

افتتاح مشروع صناعة قصب السكر في الجمهورية الدومينيكية

إطلاق تقرير الاقتصاد الابتكاري

معرض الفنون الأفريقية

جوائز المرأة في قطاع الأعمال

أفريقيا الخلاقة: مهرجان الموسيقى والأفلام

المرفق السابع

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في المؤتمر

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر سليمان
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
فييت نام

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/INF.41.

قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كيريباس
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢- وكانت فلسطين ممثلة بصفة مراقب في المؤتمر.

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد
الاتحاد الأفريقي
وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية
اتحاد منتجي الكاكاو
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
أمانة الكومنولث
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
المفوضية الأوروبية
البرلمان الأوروبي
منظمة البلدان الأفريقية للبن
الاتحاد البرلماني الدولي
اللجنة الاستشارية الدولية للقطن
المنظمة الدولية للسكر
مرفق مناخ الاستثمار لأفريقيا
البنك الإسلامي للتنمية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي
مركز الجنوب
المعهد النقدي لغرب أفريقيا

٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في المؤتمر:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

برنامج الأغذية العالمي

٥- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في المؤتمر:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمة العالمية للسياحة

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز لدى الأونكتاد ممثلة في المؤتمر:

الفئة العامة

منظمة Action Aid International

المنظمة الأفريقية للتأمين

لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي

هيئة العمل الإنمائي البيئي في العالم الثالث

المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية

معهد السياسة الزراعية والتجارية

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن

الاتحاد الدولي للخدمات العامة

الفئة الخاصة

مركز الاهتمام

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

منظمة وحدة النقابات العمالية الأفريقية

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

شبكة العالم الثالث

الاتحاد الدولي لنقابات العمال

مؤسسة أوكسفام الدولية

مركز خدمات التعاون الإنمائي

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

Traidcraft Exchange

منظمة القرية السويسرية

الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة

المنظمات المعتمدة لدى الأونكتاد الثاني عشر

منظمة Action Aid Ghana
شبكة السياسات الاقتصادية لنساء أفريقيا
المنظمة الأفريقية لمزارعي الكاكاو والبن
شبكة السلام الأفريقية
وكالة التعاون والبحث في ميدان التنمية
تحالف المرأة العربية
تحالف كوت ديفور من أجل الموئل
منظمة "قوس قزح" (Arc-en-ciel)
الرابطة البوليفية للاقتصاد السياسي للعولمة
رابطة العمل الاجتماعي والتنمية
رابطة نساء كوت ديفوار – مدينا
رابطة الشباب والطفولة في كوت ديفوار
الجمعية التونسية للأمهات
منظمة Banana Link
منظمة المساعدة الريفية في بنن
مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة
المجلس الكندي للتعاون الدولي
اللجنة الأفريقية لمروجي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان
لجنة مروجي الرعاية الصحية
مركز جمعية الخبراء الاستشاريين في اقتصاد المجتمعات وتنميتها
مركز البحوث المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات
مركز التجارة الدولية من أجل التنمية
منظمة المعونة المسيحية
حلقة المبادرة المشتركة من أجل البحث والبيئة والجودة
الشبكة التجارية للمجتمع المدني في زامبيا
المجموعة النسائية لحماية الطفل والبيئة

اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي
منظمة العمل المجتمعي للبرازيل
وحدة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الأفريقية لحقوق الإنسان
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
منظمة التعاون من أجل التجارة المنصفة في أفريقيا
منظمة تنسيق التضامن والطوارئ والتنمية (Coordination S.U.D)
منظمة Credo-Action
جمعية وحدة وثقة المستهلكين – لندن
مركز الموارد
مركز البيئة والتنمية المستدامة Eco-Accord
رابطة إيكولوجيا القرية
الرابطة الاقتصادية الإثيوبية/المعهد الإثيوبي لبحوث السياسات الاقتصادية
منظمة Ehuzu Africa International
منظمة خيارات السياحة المنصفة
اتحاد البلدان الأفريقية للسينمائيين
المؤسسة الخيرية للتضامن والرفاه الاجتماعي
مؤسسة العالم الحر
منظمة Friedrich-Ebert-stiftung
ائتلاف غانا للتجارة وسبل المعيشة
تجمُّع المعونات الخاصة
الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
منظمة المبادرة الثقافية – معهد الصناعات الخيرية
معهد التنمية الأفريقية
معهد التنمية المستدامة والبحوث
معهد دراسات الاقتصاد الاجتماعي
معهد الرصد الاجتماعي

المركز الدولي لتحليلات التراعات وحقوق الإنسان
الاتحاد الدولي للجامعيات
الاتحاد الإيطالي لعمال النقابات
منظمة Jonction
لجنة حقوق الإنسان في كينيا
مرصد أقل البلدان نمواً
جمعية تسبيحة مريم العذراء للبيئة
دار المشاريع في بوركينا فاسو
منظمة مـــايكروتيم للتعلـــيم والتـــدريب والتكنولوجيا الحديثة
شبكة حقوق المرأة في غانا
الإدارة الأفريقية للتنمية والتعاون
منظمة البلدان الأمريكية الإقليمية للعمال
مؤسسة أوكسفام نوفيب
اتحاد البلدان الأفريقية للسينمائيين
وكالة بانوس لندن
معهد براغ للسياسات العالمية، غلوبوليس

معهد السياسات العامة – Rainbow Push
مشروع "واقع المعونة" (Reality of Aid)
شبكة مناهج العمل الوطنية للمنظمات غير الحكومية لغرب ووسط أفريقيا
مؤسسة الإمداد بالموارد
معهد جنوب وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية
شبكة التنمية الاجتماعية
مؤسسة تنمية المشايع الاجتماعية لغرب أفريقيا
منظمة دراسات المشاريع الحرة
الرابطة الدولية لشبكات العدالة الضريبية
شبكة العالم الثالث لأفريقيا
المحفل العالمي لشبكات المجتمع المدني – أوبونتو
الجبهة الدولية للشباب المتحد
منظمة أصوات الأمهات الأفريقيات
شبكة المرأة المعنية بالتنمية في أوروبا
حركة التنمية العالمية
منظمة زونتا الدولية

المرفق الثامن

قوائم الدول الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

القائمة ألف

إثيوبيا
الأردن
إريتريا
إسرائيل
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بالاو
البحرين
بروني دار السلام
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
تايلند
تركمانستان
تشاد
توغو
تيمور - ليشتي
تونس
تونغا
الجزائر
جزر سليمان
جزر القمر
جزر مارشال
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الرأس الأخضر
رواندا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سري لانكا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سيراليون
سيشيل
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا - بيساو
فانواتو
الفلبين
فيجي
فييت نام
قطر
الكاميرون
كمبوديا
كوت ديفوار
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
ناميبيا
نيبال
النيجر
نيجيريا
الهند
اليمن

القائمة باء

إسبانيا	بلجيكا	قبرص	النرويج
أستراليا	تركيا	الكرسي الرسولي	النمسا
ألمانيا	الدانمرك	كندا	نيوزيلندا
أندورا	سان مارينو	لكسمبرغ	هولندا
آيرلندا	السويد	ليختنشتاين	الولايات المتحدة الأمريكية
آيسلندا	سويسرا	مالطة	اليابان
إيطاليا	فرنسا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	اليونان
البرتغال	فنلندا	موناكو	

(٣١)

القائمة جيم

الأرجنتين	بوليفيا	سانت لوسيا	كوستاريكا
إكوادور	بيرو	السلفادور	كولومبيا
أنتيغوا وبربودا	ترينيداد وتوباغو	سورينام	المكسيك
أوروغواي	جامايكا	شيلي	نيكاراغوا
باراغواي	جزر البهاما	غرينادا	هايتي
البرازيل	الجمهورية الدومينيكية	غواتيمالا	هندوراس
بربادوس	دومينيكا	غيانا	
بليز	سانت فنسنت وجزر غرينادين	فنزويلا	
بنما	سانت كيتس ونيفس	كوبا	

(٣٣)

القائمة دال

الاتحاد الروسي	بلغاريا	جمهورية مولدوفا	قيرفيزستان
أذربيجان	بولندا	جورجيا	كازاخستان
إستونيا	بيلاروس	رومانيا	كرواتيا
ألبانيا	الجبل الأسود	سلوفاكيا	لاتفيا
أوزبكستان	الجمهورية التشيكية	سلوفينيا	ليتوانيا
أوكرانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	صربيا	هنغاريا

(٢٤)

المرفق التاسع

قائمة الوثائق[٦]

TD/413	تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد الثاني عشر
TD/414	جدول الأعمال المؤقت وشروحه
TD/414/Add.1	تنظيم أعمال المؤتمر
TD/415	محصلة اجتماع الخبراء التحضيري للأونكتاد الثاني عشر: تحديد قضايا وأولويات تخص أقل البلدان نمواً لاتخاذ إجراءات بشأنها خلال الأونكتاد الثاني عشر وبعده
TD/416	نتائج المؤتمر المعقود بشأن "الوقود الأحيائي: خيار لاقتصاد بكثافة كربونية أقل"
TD/417	نتائج الاجتماع المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"
TD/418	نتائج المؤتمر والمعرض المشتركين بين الهند وأفريقيا بشأن الهيدروكربون
TD/419	نتائج الاجتماع المعقود بشأن "عولمة إمداديات الموانئ: الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية"
TD/420	تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً
TD/421	تسخير المعارف والتكنولوجيا لأغراض التنمية
TD/422	العولمة والتنمية والحد من الفقر: أبعادها الاجتماعية والجنسانية
TD/423	حدث سابق للمؤتمر نتائج اجتماع الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بتسخير الاقتصاد الابتكاري والصناعات الابتكارية لأغراض التنمية
TD/424	حلول إدارة الديون من أجل التجارة والتنمية
TD/425	ظهور الجنوب الجديد والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم من أجل التنمية
TD/426	إيجاد بيئة مؤسساتية مفضية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة
TD/427	حدث سابق للمؤتمر اجتماع بشأن آثار تنمية الخدمات السياحية في البلدان النامية على التجارة والتنمية فيها
TD/428 و Corr 1	الوجه المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين

(٦) ترد هذه الوثائق في الموقع الشبكي للأونكتاد الثاني عشر (www.unctadxii.org).

TD/429	اجتماع تحضيري للمؤتمر المعونة من أجل التجارة والتنمية: نحو مبادرة تضامن عالمية جديدة
TD/430	تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي
TD/431	تعزيز الأونكتاد: تدعيم تأثيره وفاعليته المؤسسية
TD/432	حدث سابق للمؤتمر نتائج حلقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأقل البلدان نمواً في أفريقيا
TD/433	الجزء الرفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات التجارة والتنمية من أجل الرخاء في أفريقيا: الإجراءات والاتجاه
TD/434	الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في الأونكتاد الثاني عشر
TD/435	محفل الاستثمار العالمي – الجلسة الأولى، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والفرص الجديدة لقطاع الأعمال في العالم"، والجلسة الثانية، "سلاسل القيمة العالمية: الفرص والتحديات القائمة أمام الشركات الدولية والمحلية"
TD/436 و Corr.1	الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد
TD/437	إعلان محفل المجتمع المدني الموجه إلى دورة الأونكتاد الثانية عشرة
TD/438	محفل الاستثمار العالمي – الجلسة الثالثة، "سوق ناشئة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر"
TD/439	البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية
TD/440	تقرير لجنة وثائق التفويض
TD/441	التقرير المقدم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر
TD/L.398 و Add.1-4	مشروع النص التفاوضي للدورة الثانية عشرة للأونكتاد
TD/L.399	مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة
TD/L.400	موجز الاجتماع التحضيري للأونكتاد الثاني عشر، حلقة عمل بشأن الاستراتيجيات الإنمائية في أفريقيا
TD/L.401	موجز الحوارات الحرة المتعلقة بأفريقيا الخلاقة
TD/L.402	موجز مداولات الجزء الرفيع المستوى التجارة والتنمية من أجل الرخاء في أفريقيا: الإجراءات والاتجاه
TD/L.403	موجز الاجتماع السابع للمجلس الاستشاري للاستثمار، المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بمناسبة انعقاد الأونكتاد الثاني عشر

TD/L.404 موجز اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي التفاعلي رقم ٣
الوجه المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين

TD/L.405 موجز المناقشة المواضيعية التفاعلية في اجتماع المائدة المستديرة الأول
العولمة والتنمية والحد من الفقر: أبعادها الاجتماعية والجنسانية

TD/L.406 موجز المائدة المستديرة المواضيعية التفاعلية ٢
إيجاد بيئة مؤسساتية مفضية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة

TD/L.407 موجز الحدث الذي جرى على هامش انعقاد دورة الأونكتاد
برنامج سياسات المنافسة الخاص بأمريكا اللاتينية: ما نوع النتائج التي يمكن أن يسفر عنها بشأن قانون وسياسات المنافسة؟

TD/L.408 موجز اجتماع المائدة المستديرة التفاعلي ٤
ظهور الجنوب الجديد والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتكامل الإقليمي وفيما بين الأقاليم من أجل التنمية

TD/L.409 موجز مداولات الحدث الجانبي للأونكتاد
التجارة ونوع الجنس: آفاق النمو المستدام والحد من الفقر

TD/L.410 موجز الحدث الجانبي للأونكتاد
جعل التجارة تعمل في خدمة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي

TD/L.411 موجز الحدث الجانبي للأونكتاد
إمكانات وآفاق التجارة والاستثمار بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

TD/L.412 موجز مداولات اجتماع المائدة المستديرة الموضوعي التفاعلي ٥
تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية

TD/L.413 إعلان أكرا

TD/L.414 مشروع اتفاق أكرا

TD/L.415 موجز مداولات الحدث الجانبي للأونكتاد
المعونة من أجل التجارة: مناظير اللجان الإقليمية

TD/L.416 موجز اجتماع المائدة المستديرة التفاعلي ٧
تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً

TD/L.417 موجز اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي التفاعلي ٦
حلول إدارة الديون الداعمة للتجارة والتنمية

TD/L.418 Summary of interactive thematic round table 8 Strengthening UNCTAD: enhancing its development role

TD/L.419 Summary of interactive thematic round table 9 Strengthening UNCTAD: enhancing its impact and institutional effectiveness

TD/INF.40	معلومات عامة
TD/INF.41	List of participants
TD(XII)/BP/1	تقرير عن الحدث السابق للأونكتاد الثاني عشر المتمثل في المؤتمر الذي عُقد تحت عنوان "المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية: إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية"
TD(XII)/BP/2	The interface between trade and climate change policies and the role of UNCTAD
TD(XII)/BP/3	UNCTAD XII pre-event: "Globalization of port logistics: opportunities and challenges for developing countries"
TD(XII)/BP/4	Secretary-General's high-level panel on the creative economy and industries for development
TD(XII)/Misc.1	Provisional list of participants
TD(XII)/PC/1	النص التفاوضي السابق للمؤتمر
TD(XII)/PC/2	تقرير جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص جنيف، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
TD(XII)/PC/3	تقرير جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص جنيف، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨
TD/B/IGO/LIST/7	قائمة المنظمات الحكومية الدولية المشاركة في أنشطة الأونكتاد
TD/NGO/LIST/9	قائمة بالمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد

— — — — —